



جامعة إفريقيا العالمية
عمادة الدراسات العليا
كلية الشريعة والقانون



قسم الشريعة

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه

النوازل الطبية في ضوء المقاصد الكلية
(الجراحة التجميلية نموذجاً)

إشراف الدكتور
قسم الله عبد الغفار قسم الله

إعداد الطالبة
صفية عبد الله جامع

الخرطوم - السودان
1439هـ - 2018م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استهلال

عن عرفة بن أسعد رضي الله عنه قال:

«أصيب أنفي يوم الكلاب في الجاهلية، فاتخذت أنفاً من ورق فأنتن عليّ، فأمرني رسول الله ﷺ أن اتخذ أنفاً من ذهب»⁽¹⁾.

حديث شريف

(1) حديث عرفة رضي الله عنه أخرجه الترمذي في سننه، ج4/ص241، حديث رقم: 1770.

إهداء

- إلى من لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوه ولا تطيب الجنة إلا برؤيته "الله جلّالاً".
- إلى من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة نبي الرحمة "سيدنا محمد ﷺ".
- إلي من كان دعاؤهما سر نجاحي وحنانهما بلسم حياتي إلى بسملة الحياة "أمي وأبي".
- وإلى الضوء الذي ينير طريقي وزينة الكون وفلذة كبدي "نعيمّة ونصرة" بنتي.
- وإلى كل من علمني وزودني بعلمه.

أهدي هذه الرسالة،،

شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليّ بنعمته، ويسر لي كل عسير، وألهمني الصبر والقوة في شق طريق العلم والبحث، وهو القائل في محكم تنزيله: ﴿قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ [سورة النمل، الآية: 40].

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لإدارة جامعة إفريقيا العالمية التي منحتني هذه الفرصة، وأخص بالشكر أستاذي الفاضل الدكتور/ قسم الله عبد الغفار قسم الله الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة وحرصه على اكتمالها وزودني بنصائحه وعلمه، فأسأل الله أن يبارك له في وقته وأن يمد له في عمره ويجزل له الثواب والأجر في الدنيا والآخرة. كما أتقدم بالشكر أيضاً لإدارة المكتبات بجامعة إفريقيا العالمية وجامعة أم درمان الإسلامية والمنتدى الإسلامي لتعاونهم من أجل البحث العلمي.

ولا يفوتني أن أشكر المناقش الخارجي الأستاذ الدكتور/ مبارك المصري النظيف على ما تفضل به من توجيهات سديدة، واقتراحات مفيدة، تغني هذه الرسالة، وتنال بها المبلغ الحسن، فجزاه الله خيراً.

والشكر موصول لكل من مدّ لي يد العون لإخراج هذا البحث وطباعته حتى اكتمل في صورته النهائية وأخص بالشكر الأخ/ عباس محمد يوسف.

جزاهم الله عني خير الجزاء

مستخلص البحث

مع التطور الهائل في التقنيات الحديثة -لاسيما في مجال الطب- فإن الطب الجراحي قد توسع من مجرد الجراحة العلاجية للأمراض ليشمل ما يعرف بالعمليات الجراحية التجميلية أي ما يراد بها تحسين الصورة الظاهرة للجسم التي يلجأ إليها لأجل إزالة التشوهات الخلقية والعارضة. ظهرت الحاجة إلى هذا النوع من الجراحة لأجل معالجة ما ينتج عن الإصابات والحروق التي كثرت نتيجة لحوادث الطائرات والسيارات والحروق مما يميز الجراحة التجميلية عن غيرها أنها عادة لا تتعلق بمرض وإنما لأجل التحسين، بناء على هذا؛ فإن أهل العلم على خلاف حول مشروعية مثل هذا النوع من العمليات الجراحية، وهذا البحث يسعى لبيان مفهوم العمليات الجراحية التجميلية وبيان أنواعها وضوابطها وموقف الشرع من ذلك، فالشرع يستند إلى قاعدة فقهية مهمة في بيان الضوابط ألا وهي: (لا ضرر ولا ضرار) يلي ذلك توضيح حكم الجراحة التجميلية في الفقه الإسلامي. ويتضمن هذا البحث مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تطرق الفصل الأول إلى أساسيات البحث من أهمية موضوع البحث وأهدافه ومشكلته، ومنهجه، وتناول الفصل الثاني النوازل الطبية في مفهومها وحكم الاجتهاد في النوازل؛ مستعرضاً بعض النماذج في النوازل الطبية، أما الفصل الثالث فقد تكلم عن مقاصد الشريعة ونشأتها وأقسامها وطرق البحث عنها مع تناول مقاصد الشريعة في الطب والجراحات، أما الفصل الرابع فتطرق إلى أحكام الجراحة التجميلية وأنواعها، وبعض صور الجراحات التجميلية. والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي القائم على تتبع أحكام المسائل المتعلقة بموضوع البحث وبيان مقاصدها وآراء الفقهاء فيها، والمنهج التحليلي لمناقشة الأقوال وتحليل النصوص واستنتاجها للوصول إلى مقترحات البحث وتوصياته. أما عن الخطوات الإجرائية، فقد اتبع البحث عدداً من الخطوات الفنية المتعارف عليها في مناهج البحث العلمي. وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات من أهمها: يجوز الاجتهاد في النوازل الطبية متى توفرت شروط الاجتهاد، مع معرفة ودراسة النازلة من ذوي الاختصاص. من المقاصد الشرعية للجراحة الطبية التجميلية: الحفاظ على النفس والأعضاء والبدن باعتبارها من الضروريات، ودفع الأضرار عنها، التداوي للحفاظ على استمرارية الصحة والعافية والقدرة على العمل والإنتاج وأداء الشعائر وتعمير الأرض. والأصل في التجميل أنه مشروع من حيث العموم، لكن أحكامه التفصيلية تختلف حسب القصد والحاجة مع التقيد بالضوابط الشرعية. وأخيراً أوصى البحث بعدة توصيات من أهمها: إجراء المزيد من البحوث في مجال الطب الشرعي وخاصة النوازل الطبية وتأصيل مستجداتها.

Abstract

With the tremendous leap in modern technology - especially in the field of medicine - surgical medicine has expanded from mere therapeutic surgery to diseases to include what is known as cosmetic surgeries, which is intended to improve the visible image of the body used to remove congenital malformations and accidental. The need for this type of surgery is needed to treat the injuries and burns caused by accidents of airplanes, cars and burns, which distinguish cosmetic surgery from others. It is usually not related to illness but to improvement. Therefore, scholars disagree about legality in this type Of the surgical operations, and this research seeks to demonstrate the concept of cosmetic surgery and discuss the types and controls and the position of Sharia, so that Sharia is based on the rule of jurisprudence important in the statement of controls, namely (No harm and damage) followed by clarification of the ruling plastic surgery in Islamic jurisprudence. This research includes an introduction and four chapters. The researcher discussed in the first chapter the basics of the research on the importance of the subject and its objectives and the problem of research, and the research methodology, and discussed in the second chapter medical dilemmas and its concept and the rule of Ijtihad in calamities, The fourth chapter presented the researcher the provisions of cosmetic surgery and its types, and some pictures of plastic surgery, and the methodology used in this research is the inductive method based on tracking and beauty And weighting, and inductive approach to keep track of religious texts and the statement of its purposes and the views of the scholars. As for the procedural steps, the researcher followed a number of technical steps that are common in scientific research methods. The research has reached several conclusions, the most important of which are: Ijtihad may be used in medical humiliations when the conditions of Ijtihad are met, with the knowledge and study of those who are competent. The legitimate purposes of medical work and plastic surgery: the preservation of the soul and organs and body as a necessity, and the payment of damages. It is permissible to cure and is considered one of the purposes of the Shari'a to maintain the continuity of health and wellness and the ability to work, production, performance of rituals and the reconstruction of the land. The origin of cosmetics is generally legitimate, but its provisions vary according to their purpose and, according to their need, taking into account their legitimate controls. The researcher recommended several recommendations, most important of which are: Conduct more research to learn new provisions in the medical field, especially plastic surgery, because it has become an important subject and take the character of the continuous renewed era.

الفصل الأول

أساسيات البحث والدراسات السابقة له وهيكله

وفيه مبحثان:-

المبحث الأول: أساسيات البحث.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة، ومساهمة البحث في الفكر الإنساني، وهيكل البحث.

المبحث الأول

أساسيات البحث

ويتضمن تمهيد ومطلبين:-

تمهيد:

المطلب الأول: أهمية البحث وأهدافه ومشكلته وأسئلته وفروضه.

المطلب الثاني: منهج البحث وحدوده ووسائله ومصطلحاته وصعوباته.

تمهيد: ويتناول مقدمة البحث:

الحمد لله رب العالمين، حمد الحامدين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن من مميزات الشريعة الإسلامية شمولها لجميع نواحي الحياة، وصلاحها لكل زمان ومكان، وهذا يبدو جلياً في واقعنا المعاصر، ففي كل يوم تظالعنا قضية أو حادثة تحتاج إلى بيان الحكم الشرعي، ومن هذه القضايا موضوع كبير يحتاجه الناس رجالاً ونساءً، وهو العمليات التجميلية. فإن الله تعالى خلق الإنسان في أحسن تقويم، وجعله في أفضل هيئة، وأكمل صورة معتدل القامة، كامل الخلقة وأودع فيه غريزة حب التزين والتجمل قال تعالى: ﴿يَبْنِيْ ءَادَمَ خُذُوْا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوْا وَشَرِبُوْا وَلَا تُسْرِفُوْا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِيْنَ﴾ (1). وقال ﷺ: (إن الله جميل يحب الجمال) (2)، ومن هنا فالإسلام قد شرع التزين والتجمل للرجال والنساء جميعاً، وخاصة النساء لطبيعتهن الأنثوية التي تتطلب عناية بالتزين والتجمل.

ومع تقدم العلم والتطور الهائل في هذا العصر الذي يميزه طابع التقنية والحدثة والتغير المستمر في كافة مجالات الحياة المختلفة؛ ومنها مجال الطب والجراحة، حيث أصبحت الجراحة التجميلية في مختلف مجالاتها أحد أهم فروع الجراحة الطبية، حيث قصدها الراغبون في الحسن والجمال من الرجال والنساء.

¹ - سورة الأعراف: 31.

² - أخرجه مسلم في صحيحه، باب تحريم الكبر وبيان، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، 93/1، من حديث عبد الله بن مسعود ؓ عن النبي ﷺ قال: (لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر، قال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسناً، قال: "إن الله جميل يحب الجمال...").

ومع انتشار المراكز والمستشفيات المتخصصة في الجراحات التجميلية تبرز الحاجة لدراسة هذه المسألة النوازلية والاجتهاد في بيان حكمها الشرعي، خاصة وقد انتشرت نازلة جراحة التجميل بين الناس وعمت البلوى بها، فكان من الأهمية بمكان النظر فيها ومعرفة أحكامها الشرعية ليؤدي الأطباء مهماتهم على الوجه الصحيح الموافق للشرع.

ونسبة لقلّة الدراسات العلمية المتخصصة حول هذا الموضوع، ومع وجود الحاجة الملحة لدراسته وتأصيله فقهيّاً وأن ذلك من فروض الكفاية؛ أثرت الباحثة طمعاً في الأجر والثواب أن تسهم في هذه القضية في جانب مهم من جوانبها وهو الجانب التأصيلي الفقهي المقاصدي.

المطلب الأول

أهمية البحث وأهدافه ومشكلته وأسئلته وفروضه

أولاً: أهمية البحث:

تظهر وتتجلى أهمية البحث في الأمور الآتية:-

1- أن الاهتمام بمسائل النوازل سواءً في العبادات أو المعاملات أو غيرها من فروض الكفايات التي يلزم إظهار حكم الشرع فيها، ومن أهم تلك النوازل ما يتعلق بالجراحات التجميلية حيث إنها تتعلق بالمسلمين، فتأكدت الفرضية.

2- أن الجراحة التجميلية تتعلق بما هو طبيعة الإنسان، وهو حب التزين والتجمل، فضلاً عن الانفتاح العالمي للإعلان المعاصر وترويجه دعايات لإجراء عمليات جراحة تجميلية، فالموضوع يمس قضية حساسة في حياة الناس.

3- أن النازلة من أدق مسائل الفقه، لكونها قضايا مستجدة يغلب على معظمها طابع العصر المتميز بالتعقيد والتشابك واستحداث وسائل لم تخطر على بال بشر يوماً من الدهر، والاجتهاد فيها ضرورة حتمية، وكلما وقعت واقعة احتجنا فيها إلى فتيا واجتهاد.

ثانياً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:-

1. التعرف على النوازل الطبية في ضوء مقاصد الشريعة.
2. بيان الأحكام الشرعية للجراحة التجميلية والوقوف على أقوال أهل العلم فيها.
3. تحديد الضوابط والشروط والقواعد التي يمكن تطبيقها في الجراحات التجميلية، وما يستجد منها، إذ لا يخفى أن هذا المجال لا يزال في تقدم وتطور مستمر.

ثالثاً: مشكلة البحث:

إن التقدم الهائل في شتى مجالات العلوم وخاصة في مجال الطب، وانتشار التقنيات الحديثة في هذا المجال أدى إلى ظهور العديد من المشكلات الفقهية، كما هو معلوم أن فقه النوازل المعاصرة من أبرز التحديات التي تواجه الفقيه اليوم، وهذا البحث جزء من منظومة الفقه المعاصر، الذي تحفه مستجدات تحتاج إلى حل فقهي. ومن هنا تتركز مشكلة البحث في وجود فراغ فقهي متعلق بنازلة طبية، وهي "الجراحة التجميلية"، حيث إن نوازل الطب المعاصرة بعضها مدروس والبعض الآخر يحتاج إلى دراسة اجتهادية فقهية تربط بين الشرع والعلوم الحديثة. وكذلك إبراز سعة الشريعة ورحمتها في إمكانية جريان الخلاف في المستجدات، كما جرى في سابقاتها من المسائل فيسع الناس فيها أكثر من قول، ويصح فيها أكثر من اجتهاد فيرتفع عن الناس الحرج. ويدور هذا البحث حول الإجابة عن السؤال التالي: "ما أحكام جراحة التجميل في ضوء المقاصد الشرعية؟"

رابعاً: أسئلة البحث:

يثير هذا البحث جملة من التساؤلات المهمة والتي يمكن الجواب عنها أثناء إجراء دراسة الموضوع، وهي:-

1- ما هي النوازل الطبية؟ وما حكم الاجتهاد فيها عند علماء الشريعة؟

2- ما مفهوم مقاصد الشريعة؟ وما أنواعها؟

3- ما هي طرق الكشف عن مقاصد الشريعة؟

4- ما مفهوم الجراحة التجميلية؟ وما أحكامها؟

5- ما هي الضوابط الشرعية للجراحة التجميلية؟

خامساً: فروض البحث:

1- الحوادث المستجدة التي لم يرد فيها نص أو اجتهاد تسمى نازلة على لسان العصر الحاضر.

2- يجوز الاجتهاد لمن له القدرة على الاستنباط والنظر في المسائل المستجدة.

- 3- تتمثل الغايات التي ترمي إليها الشريعة في تحقيق مصالح الأنام في الدارين.
- 4- تعرف مقاصد الشارع بعدة طرق، أشهرها طريق النص والاستقراء، وتتنوع حسب استقراء النصوص الشرعية.
- 5- تقوم الجراحة التجميلية على إجراء عملية لقصد تحسين أو ترميم أعضاء الجسد أو تحسين وظيفتها، ويختلف حكمها الشرعي حسب القصد والحاجة.
- 6- تكون مقاصد الشريعة بمثابة المعيار الضابط والمنهج المؤصل للجراحة التجميلية.

المطلب الثاني

منهج البحث وحدوده ووسائله ومصطلحاته وصعوباته

أولاً: منهج البحث:

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي القائم على تتبع أحكام المسائل المتعلقة بموضوع البحث وبيان مقاصدها وآراء الفقهاء فيها، والمنهج التحليلي لمناقشة الأقوال وتحليل النصوص وتقريرها وترجيحها للوصول إلى نتائج البحث وتوصياته. أما عن الخطوات الإجرائية، فقد اتبع البحث مجموعة من الخطوات الفنية المتعارف عليها في منهجية البحث العلمي، منها:

- 1- عزو الآيات القرآنية إلى سورها وأرقامها في الهامش، مع الاعتماد على مصحف المدينة المنورة الرقمي.
- 2- تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها المعتمدة والحكم عليها، إذا لم يكن مصدرها الصحيحان أو أحدهما إذ في تلقي الأمة لهما بالقبول كفاية.
- 3- الرجوع إلى جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية، ومطابقتها المختلفة، والاستفادة من المراجع الحديثة.
- 4- ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم في صلب البحث، مع إحالة القارئ إلى كتب التراجم والأعلام والسير للاستزادة والاطلاع.
- 5- تقسيم البحث إلى فصول ومباحث ومطالب.
- 6- كتابة خاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات.
- 7- عمل فهرس عامة للبحث.

ثانياً: حدود البحث:

الحدود الموضوعية للبحث هي: عرض ودراسة النوازل الطبية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، وذلك بتناول المفاهيم والأحكام وأقوال أهل العلم، مع الإشارة إلى أن

التركيز سيكون على نازلة الجراحة التجميلية وأنواعها وصورها وأحكامها ومقاصدها وما يتعلق بها. أما دراسة موضوع المقاصد الشرعية فلا يكون إلا لاستعراض مفهومها ونشأتها وطرق الكشف عنها وإجراء دراسة نازلة الجراحة التجميلية على ضوءها.

ثالثاً: وسائل وأدوات البحث:

استخدم البحث سعياً للوصول إلى تحقيق أهدافه ونتائجه، مجموعة من الأدوات والوسائل، أبرزها:

- 1- كتب ومراجع مقاصد الشريعة الإسلامية.
- 2- الكتب الفقهية القديمة والحديثة.
- 3- كتب النوازل الطبية المتعلقة بالأحكام الشرعية.
- 4- الرسائل العلمية التي كتبت عن النوازل الطبية من منظور فقهي.
- 5- المواقع الإلكترونية التي نشر فيها بحوث المؤتمرات وقرارات المجامع الفقهية المتعلقة بموضوع البحث.
- 6- المكتبات الإلكترونية (المكتبة العلمية، الشاملة، الوقفية، والمكتبة المقروءة) في الموضوع محل الدراسة.
- 7- كتب الفتاوى والنوازل والقضايا المعاصرة.

رابعاً: مصطلحات البحث:

- النوازل الطبية: الوقائع الجديدة التي لم يسبق فيها نص أو اجتهاد وتحتاج إلى حكم شرعي
- الجراحة التجميلية: إجراء طبي جراحي يستهدف تحسين مظهر أو وظيفة أعضاء الجسم الظاهر.
- مقاصد الشريعة: الغايات التي يرمى إليها الشارع الحكيم، لتحقيق مصالح الأنام في الدارين، وهي التي وضعت الشريعة من أجلها.

خامساً: الصعوبات التي واجهت الباحثة:

- 1- قلة المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع، خصوصاً تلك التي تعنى بالربط بين جوانب الجراحة التجميلية والأحكام الشرعية ومقاصدها.
- 2- تعذر الوقوف على مجموعة من الكتب بعد البحث عنها بما هو متاح، مما تسبب في لجوء الباحثة للاستعاضة عنها بمراجع ثانوية، أو مواقع إلكترونية.
- 3- الجهل بغير العربية، مما حال دون الاستفادة من المراجع الأجنبية، خصوصاً تلك التي تمتلئ بها مكتبات كليات الطب والصيدلة والمواقع الإلكترونية.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة للبحث ومساهمته في الفكر الإنساني وهيكله

ويتضمن مطلبين:-

المطلب الأول: الدراسات السابقة ومساهمة البحث في الفكر الإنساني.

المطلب الثاني: هيكل البحث.

المطلب الأول

الدراسات السابقة ومساهمة البحث في الفكر الإنساني

وتحتة فرعان:-

الفرع الأول: الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة المتصلة بموضوع هذا البحث على ثلاثة أنواع:-

الأول: دراسات تناولت مقاصد الشريعة ولم تتطرق للحديث عن النوازل والجراحات التجميلية، إذ أن الحديث عن المقاصد نفسه حديث عن معرفة أحكام النوازل.

النوع الثاني: دراسات تناولت النوازل سواء كانت طبية أو غير طبية، مع الاختصار على ذكر الدراسات التي تناولت بعض النوازل الطبية في هذا العصر.

النوع الثالث: دراسات تناولت الجراحة التجميلية وعرضتها بصورة فقهية وطبية.

أولاً: الدراسات المتعلقة بمقاصد الشريعة:

الدراسة الأولى: "مقاصد الشريعة الإسلامية في رعاية حقوق الإنسان": رسالة دكتوراه للطالب/ محمد شيخ أحمد محمد، السودان، جامعة إفريقيا العالمية، كلية الشريعة والقانون، قسم الشريعة، 1433هـ/2012م. هدفت الرسالة إلى جملة أمور، منها:-

1- دراسة مقاصد الشريعة ودورها في رعاية المصالح الإنسانية مثل حفظ الأنفس والعقول لتمكنها من أداء وظيفتها في الحياة.

2- بيان تفوق الشريعة الإسلامية، وتميزها في مجال رعاية حقوق الإنسان على أي قانون تواضع عليه الناس.

أما النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فهي أن مقاصد الشريعة في حقيقتها هي مصالح الإنسان، أو هي غاية ما تسعى إلى تحقيقه الشريعة الإسلامية.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالنوازل الطبية:

الدراسة الأولى: "أثر القياس في أحكام النوازل الطبية": رسالة ماجستير للطالب/ فهد بن محمد سفر المطيري، السعودية، جامعة أم القرى، قسم الشريعة، شعبة أصول الفقه 1434هـ - 1435هـ، حيث هدفت الدراسة إلى:

- 1- إبراز أهمية الاجتهاد في المسائل النازلة.
- 2- الوقوف على إعمال العلماء للقياس في استنباط الأحكام، مما يؤكد على أهمية هذا الأصل من أصول التشريع الإسلامي.
- 3- إظهار شرف علم أصول الفقه لكونه علماً دقيقاً، وطريقاً صحيحاً للوصول إلى الأحكام الشرعية للوقائع والمستجدات.

الدراسة الثانية: "استئجار الأرحام دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي": رسالة ماجستير للطالب/ ربيعة غندوفة، الجزائر، جامعة الوادي، تخصص الشريعة والقانون 1434هـ - 1435هـ (2013-2014م). حيث هدفت إلى:

- 1- بيان حكم الشريعة الإسلامية في استئجار الأرحام.
 - 2- توضيح الآثار المترتبة عن استئجار الأرحام.
- وتوصل الباحث من خلالها إلى عدة نتائج أهمها:

- 1- السبب الرئيس في اللجوء لعمليات استئجار الأرحام والتلقيح الاصطناعي هو العقم.
- 2- المقصود بتأجير الأرحام: عقد على منفعة رحم يشغله بلقيحة أجنبية عنه بعوض. وهو صورة عصرية ظهرت في السنوات الأخيرة لمعالجة حالات عقم الزوجين.

الدراسة الثالثة: "مستجدات العلوم الطبية وتأثيرها في الاختلافات الفقهية": رسالة دكتوراه للطالب/ محمد نعمان محمد علي البعداني، السودان، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه المقارن، 1433هـ/2012م. وهدفت دراسته إلى:

- 1- ربط الطب وعلومه بالفقه الإسلامي المعاصر.

2- بيان أثر علوم الطب في الفقه الإسلامي واختلافات الفقهاء.

3- إظهار أهمية دور علمي الفقه والطب في حياة الإنسان.

ومن نتائج هذه الدراسة:-

1- علاقة علم الطب بالفقه علاقة وثيقة؛ لأن هناك مجموعة من المسائل الفقهية بحاجة إلى الرجوع لأقوال أهل الخبرة والاختصاص.

2- مستجدات العلوم الطبية: وهي ما استجد من علوم ومعارف في مجال الطب نتيجة التقنية الطبية.

3- أثر مستجدات العلوم الطبية في الفقه الإسلامي أنها سبب لنشوء الخلاف الفقهي بين أهل العلم في هذه النوازل؛ كاختلافهم في التلقيح الصناعي، وزراعة الأعضاء، وإنشاء بنوك الحليب، والمني، والأجنة ونحوها.

4- من أثر مستجدات العلوم الطبية في الفقه الإسلامي بيانها لحكمة التشريع في مجموعة من مسائل الفقه الإسلامي، سواء كان ذلك في باب العبادات، كبيانها لحكمة تشريع الوضوء، والغسل، والصوم، أم في غير العبادات، كبيانها لحكمة تحريم مباشرة الحائض، وحكمة تحريم الوشم، والنمص، والتفلج، وحكمة تحريم الدم، واستثناء الكبد والطحال ونحو ذلك.

الدراسة الرابعة: "الأحكام الشرعية المتعلقة بالإخصاب خارج الجسم": رسالة ماجستير، للطالبة/ لبنى محمد جبر شعبان الصفدي، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، تخصص الفقه المقارن 1428هـ/2007م. وأظهرت الدراسة أهمية موضوعها في:-

1- كون الإخصاب خارج الجسم من المواضيع الجديدة والمستحدثة التي تحتاج إلى بيان رأي من خلال اجتهاد الفقهاء وفق المقاصد الشرعية.

2- معالجة قضية حيوية في مجال العقم وعلاجه.

3- إظهار سعة ومرونة الشريعة الإسلامية في تعاطيها مع كل المستجدات المعاصرة.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة:-

1- الإخصاب في الإنسان عرف قديماً، وإن كان لا يشبه الإخصاب خارج الجسم إلا أنه يحمل مضموناً وهدفاً متشابهاً إلى حد كبير.

2- إباحة الإخصاب حال السفر أو السجن، مع مراعاة ضوابط الإخصاب خارج الجسم.

ثالثاً: الدراسات المتعلقة الجراحات التجميلية:

الدراسة الأولى: "الجراحة التجميلية دراسة فقهية مقارنة": بحث مسئل من رسالة دكتوراه بعنوان: "قضايا فقهية معاصرة في السنة المنهجية"، للطالبة إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، السعودية، جامعة أم القرى، تخصص الفقه، 1432هـ/2011م، تناولت الدراسة تاريخ الجراحة وبعض الضوابط الشرعية، وتعريف الجراحة وصورها بشيء من الاختصار، وختمت بنتائج منها:

1- أن هناك أسباباً كثيرة لانتشار جراحة التجميل منها تأثير وسائل الإعلام، وضعف الوازع الديني.

2- أن الجراحة التجميلية الحاجية جائزة؛ لأنها من التداوي المستحب شرعاً.

3- أن الجراحة التجميلية التحسينية محرمة شرعاً للضرر.

الدراسة الثانية: "أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها": رسالة دكتوراه للباحث/ محمد بن محمد المختار الشنقيطي، السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تخصص الفقه، 1415هـ/1994م. ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

1- الجراحة الطبية مشروعة من حيث الجملة.

2- دراسة أحكام الجراحة الطبية وتعليمها وتطبيقها يعتبر فرضاً من فروض الكفاية.

3- تشرع من الجراحة الطبية الأنواع التالية: الجراحة العلاجية، والكشفية، والولادة، والختان، والتشريح، والتجميل المحتاج إليه.

4- يحرم على الأطباء ومساعدتهم فعل جراحة التجميل التحسينية التي لا توجد فيها دوافع ضرورية ولا حاجية، وأيضاً جراحة تغيير الجنس والجراحة الوقائية.

الدراسة الثالثة: "الجراحة التجميلية عرض طبي ودراسة فقهية": رسالة دكتوراه، للطالب/ صالح بن محمد الفوزان، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، قسم الفقه 1429هـ/2008م. وهدفت هذه الدراسة إلى:

- 1- بيان الحكم الشرعي لإجراء الجراحات التجميلية المدرجة في خطة البحث حلاً أو حرمة.
 - 2- وضع الضوابط والقواعد العامة التي يمكن تطبيقها على ما يستجد من جراحات تجميلية ؛ إذ لا يخفى أن هذا المجال لا يزال في تقدم وتجدد دائم.
- ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

- 1- تعد الجراحة التجميلية من الفروع المهمة في المجال الطبي الجراحي.
- 2- لهذه الجراحة دوافع كثيرة من أشهرها علاج التشوهات الخلقية والطارئة، والرغبة في تحسين مظهر أو وظيفة بعض الأعضاء.
- 3- للجراحة التجميلية في المجال الطبي قسمان رئيسان هما: الجراحة التجميلية التحسينية، والجراحة التقويمية.
- 4- أصل التجميل مشروع في الجملة، لكن أحكامه تتفاوت بحسب القصد منه، مع ضبطه بضوابط شرعية عامة وخاصة.

وهذه الدراسة عرضت موضوعها بصورة طبية وفقهية، بيد أنها تختلف عن الدراسة الحالية في أنها لم تتناول الموضوع في ضوء مقاصد الشريعة، مع الإشارة إلى أن الدراسة الحالية تناولت بعض النوازل الطبية غير الجراحة التجميلية في ضوء المقاصد الشرعية.

الدراسة الرابعة: "الجراحة التجميلية في القانون الإيراني، دراسة فقهية مقارنة": رسالة ماجستير، للطالبة/ مرضية سلحوقي، ماليزيا، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، 2016م. وهدفت هذه الدراسة إلى:

- 1- توضيح حكم الجراحة التجميلية في الفقه الإسلامي وضوابطها.
- 2- ذكر أحكام العمليات التجميلية في القانون الإيراني الوضعي مقارنة بالشريعة الإسلامية.

ومن أهم نتائج الدراسة: الراجح في شريعتنا الإسلامية أن الأصل في الجراحة التجميلية النهي والمنع إلا بما جاء بمسوغ شرعي يقتضي الرخصة، وهذا بخلاف الغالبية العظمى من فقهاء الشيعة حيث اتفقوا على جواز الجراحة التجميلية بقصد التجميل.

مناقشة الدراسات السابقة:

أولاً: أوجه الاتفاق:

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استنباط وإظهار الأحكام الفقهية للنوازل المستجدة؛ لا سيما المتعلقة بالطب وتخصصاته، مع بيان القواعد الفقهية التي تبنى عليها هذه النوازل، بغية استجلاء مرونة الشرع الحنيف وشموله وصلاحيته لكل زمان ومكان، حسب التغيرات التي تطرأ على المجتمعات. كما تتفق هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في تناول النوازل الطبية؛ لا سيما جراحة التجميل من حيث مفهومها وأنواعها وصورها وأحكامها.

أوجه الاختلاف:

ثمة اختلاف في الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية يتمثل في الآتي:-

- 1- أن هذه الدراسة تناولت النوازل الطبية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.
- 2- أن هذه الدراسة تفردت في تناولها لأثر مقاصد الشريعة الإسلامية على أحكام نوازل الطب مع إشارة خاصة إلى الجراحة التجميلية.
- 3- تختلف هذه الدراسة مع دراسة الباحث/ صالح الفوزان، في أن الأخيرة طرقت موضوع الجراحة من جانب طبي وفقهي؛ فهي في تخصص الفقه، بينما هذه الدراسة تناولت موضوعها من جانب طبي أصولي، فهي في تخصص أصول الفقه.
- 4- بعض الدراسات السابقة تناولت الموضوع بصورة مقارنة بالقوانين والفقه، أما هذه الدراسة تناولت الموضوع بصورة فقهية مقاصدية.
- 5- أن بعض الدراسات تناولت الجراحات الطبية بصفة عامة، أما هذه الدراسة فهي تقتصر على الجراحة التجميلية فقط.

6- أن هذه الدراسة مع كونها اعتنت بموضوع نازلة الجراحة التجميلية على وجه الخصوص، إلا أنها لم تغفل عرض بعض النوازل الطبية المعاصرة، لتكون بذلك جامعة للموضوع بأبعاده المختلفة، وهذه ميزة تنفرد بها هذه الدراسة عن سابقتها.

الفرع الثاني: مساهمة البحث في الفكر الإنساني.

هذا البحث سوف يسهم إن شاء الله في الفكر الإنساني من حيث إيضاحه الأحكام المتعلقة بالجراحات التجميلية، التي أصبحت في السنوات الأخيرة مما لم يتم تناوله سابقاً عند الفقهاء القدامى، وقضية جراحات التجميل انتشرت بصورة كبيرة جداً في الآونة الأخيرة من خلال الدعايات والإعلانات المتكررة التي أشغلت بال كل الراغبين للظهور بمظهر حسن مع الغفلة التامة عن الحكم الشرعي لهذه الجراحات، وهذا ما يحتاجه كل مسلم مكلف أن يعرف أحكام الله تعالى وحكمة تشريعه في ضوء مقاصد الشريعة.

المطلب الثاني

هيكل البحث

يتكون البحث من أربعة فصول وخاتمة، وذلك على النحو التالي:-

الفصل الأول: أساسيات البحث، والدراسات السابقة له، وهيكله.

المبحث الأول: أساسيات البحث.

المطلب الأول: أهمية البحث وأهدافه ومشكلته وأسئلته وفروضه.

المطلب الثاني: منهج البحث وحدوده ووسائله ومصطلحاته وصعوباته.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للبحث ومساهمته في الفكر الإنساني وهيكله.

المطلب الأول: الدراسات السابقة ومساهمة البحث في الفكر الإنساني.

المطلب الثاني: هيكل البحث.

الفصل الثاني: النوازل الطبية.

المبحث الأول: التعريف بالنوازل الطبية وأهميتها.

المطلب الأول: تعريف النازلة ومرادفاتها.

المطلب الثاني: تعريف الطب لغة واصطلاحاً.

المطلب الثالث: تعريف النوازل الطبية.

المطلب الرابع: أهمية النوازل الطبية.

المبحث الثاني: أقسام النوازل وأسبابها ونماذجها.

المطلب الأول: أقسام النوازل وأسباب وقوعها.

المطلب الثاني: موقف الشريعة من النوازل المعاصرة.

المطلب الثالث: نموذج في بعض النوازل الطبية.

المبحث الثالث: أحكام دراسة النوازل الطبية.

المطلب الأول: حكم الاجتهاد في النوازل الطبية وضوابطه.

المطلب الثاني: منهج البحث عن الحكم الشرعي للنوازل الطبية.

المطلب الثالث: التعرف على حكم النازلة في ضوء مقاصد الشريعة.

الفصل الثالث: مقاصد الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول: مفهوم مقاصد الشريعة.

المطلب الأول: تعريف مقاصد الشريعة باعتباره مركباً إضافياً.

المطلب الثاني: تعريف مقاصد الشريعة باعتباره لقباً وعلماً.

المطلب الثالث: مقاصد الشريعة والنوازل الطبية.

المبحث الثاني: نشأة المقاصد وتطورها.

المطلب الأول: اقتران مقاصد الشريعة بغيرها من المباحث.

المطلب الثاني: بداية تميّز مقاصد الشريعة عن غيرها.

المطلب الثالث: تخصيص المقاصد بالتأليف.

المطلب الرابع: حاضِر المقاصد ومستقبله.

المبحث الثالث: أقسام مقاصد الشريعة.

المطلب الأول: المقاصد الضرورية والحاجية والتحسينية.

المطلب الثاني: المقاصد العامة والخاصة والجزئية.

المطلب الثالث: المقاصد الكلية والأغلبية والفردية.

المطلب الرابع: المقاصد الظنية والقطعية والوهمية.

المبحث الرابع: أهمية معرفة مقاصد الشريعة.

المطلب الأول: أهمية معرفة المقاصد لعموم المسلمين.

المطلب الثاني: أهمية معرفة المقاصد للمجتهد والمتخصص.

المبحث الخامس: طرق معرفة المقاصد.

المطلب الأول: طرق معرفة المقاصد عند الأئمة.

المطلب الثاني: الطرق المختارة في معرفة المقاصد.

الفصل الرابع: الجراحة التجميلية.

المبحث الأول: مفهوم الجراحة التجميلية ونشأتها ومشروعيتها.

المطلب الأول: مفهوم الجراحة لغة وشرعاً.

المطلب الثاني: مشروعية الجراحة التجميلية.

المطلب الثالث: نشأة الجراحة التجميلية وتطورها.

المطلب الرابع: أسباب انتشار الجراحة التجميلية.

المبحث الثاني: أنواع الجراحات التجميلية.

المطلب الأول: الجراحة التجميلية العلاجية.

المطلب الثاني: الجراحة التجميلية التحسينية.

المطلب الثالث: الجراحة التجميلية التقويمية.

المطلب الرابع: الجراحة التجميلية المتعلقة بالجنس.

المبحث الثالث: بعض صور الجراحات التجميلية وبيان حكمها الشرعي.

المطلب الأول: صور الجراحة التجميلية التحسينية.

المطلب الثاني: صور الجراحة التجميلية التقويمية.

المطلب الثالث: تجميل قوام الأعضاء بالجراحة.

المطلب الرابع: تجميل الجسم بالألوان والعلامات الباقية.

المبحث الرابع: أحكام الجراحة التجميلية.

المطلب الأول: شروط جواز الجراحة التجميلية.

المطلب الثاني: ضوابط الجراحة التجميلية.

المطلب الثالث: القواعد التي يُبنى عليها أحكام الجراحة التجميلية.

الخاتمة : وتشمل نتائج البحث وتوصياته.

فهارس البحث العامة: وتضم ما يلي:-

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس موضوعات البحث العامة.

الفصل الثاني

النوازل الطبية

ويتضمن ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: التعريف بالنوازل الطبية.

المبحث الثاني: أقسام النوازل وأسبابها ونماذجها.

المبحث الثالث: أحكام دراسة النوازل الطبية.

المبحث الأول

التعريف بالنوازل الطبية

ويتضمن ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: تعريف النازلة ومرادفاتها.

المطلب الثاني: تعريف الطب لغة واصطلاحاً.

المطلب الثالث: تعريف النوازل الطبية.

المطلب الأول

تعريف النازلة ومرادفاتها

وتحتة ثلاثة فروع:-

الفرع الأول: معنى النازلة لغة:

النازلة هي الشديدة تنزل بالقوم، وجمعها نوازل.⁽¹⁾ والنازلة: المصيبة الشديدة تنزل بالناس.⁽²⁾ قال الشاعر:

ولرب نازلة يضيق بها الفتى *** ذرعاً وعند الله منها المخرج⁽³⁾

ومن ذلك القنوت في النوازل يعني الشدائد التي تحل بالمسلمين⁽⁴⁾. والنازلة اسم فاعل من نزل ينزل إذا حل، وقد أصبح اسماً على الشدة من شدائد الدهر⁽⁵⁾. والنازلة (بكسر الزاي) من نزل جمع نوازل؛ المصيبة ليست بفعل فاعل الحادثة التي تحتاج إلى حكم شرعي⁽⁶⁾.

وكانت العرب تستعمل للنازلة الواقعة الشديدة التي تنزل بالناس من جميع نواحي الحياة، وهذه المعاني اللغوية متقاربة وتكاد تكون متحدة فيما تدل عليه⁷.

الفرع الثاني: تعريف النوازل اصطلاحاً:

النوازل أو الوقائع أو العمليات هي: المسائل أو المستجدات الطارئة على المجتمع بسبب توسع الأعمال وتعقد المعاملات والتي لا يوجد نص تشريعي مباشر أو اجتهاد فقهي

¹ - ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، تحقيق عبد الله علي الكبير وزملاءه 4401/6.

² - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مجمل اللغة، تحقيق زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، ص 864.

³ - القائل هو الشاعر إبراهيم بن العباس الولي، المتوفى سنة 432هـ. انظر: الطرائف الأدبية، ص: 171.

⁴ - محمد حسين الجيزاني، فقه النوازل قضايا فقهية، ص 20، دار ابن الجوزية، ط 1، 1426هـ، 2005م.

⁵ - محمد حسين الجيزاني، الاجتهاد في النوازل، ص 5.

⁶ - محمد رواس قلعة وحامد صادق قيني، معجم لغة الفقهاء، ص 356، ط 1، 1405هـ / 1985م، دار النفائس للنشر.

⁷ - المرجع السابق، ص: 356

سابق ينطبق عليها وصورها متعددة ومتجددة ومختلفة بين البلدان أو الأقاليم لاختلاف العادات والأعراف المحلية⁽¹⁾.

تطلق النوازل في اصطلاح الحنفية خاصة على الفتاوى والوقائع وهي المسائل استتبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عن ذلك، ولم يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين⁽²⁾.

النوازل هي الوقائع والمسائل المستجدة والحادثة المشهورة بلسان العصر باسم النظريات والظواهر⁽³⁾.

وتطلق النوازل في اصطلاح المالكية خصوصاً في بلاد الأندلس على "القضايا والوقائع التي يفصل فيها القضاة طبقاً لفقهاء الإسلام"⁽⁴⁾.

وتطلق النوازل أيضاً في اصطلاح المالكية على الأسئلة والأجوبة. ثم شاع واشتهر عند الفقهاء عامة إطلاق النازلة على المسألة الواقعة الجديدة التي تتطلب اجتهاداً وبيان حكم⁽⁵⁾.

ومن ذلك: قول ابن عبد البر⁶: "باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم التعرض في حين نزول النازلة"⁽⁷⁾.

¹ - وهبة الزحيلي، سبل الاستفادة من النوازل والفتاوى، دار المكتبي للنشر، ط1، 1421هـ/2001م، ص: 9.

² - الجيزاني، مرجع سابق، ص: 9.

³ - بكر بن عبد الله أبو زيد، فقه النوازل، مؤسسة الرسالة. دن، ص: 9.

⁴ - الجيزاني، فقه النوازل، مرجع سابق، ص: 20.

⁵ - المرجع السابق، ص: 21.

⁶ - ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، الإمام، العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، الأندلسي، القرطبي، المالكي، صاحب التصانيف الفائقة.

مولده في سنة 368هـ وتوفي 463هـ، النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي تحقيق: مجموعة محققين بإشراف

شعيب الأرنؤوط الناشر : مؤسسة الرسالة، ط35، 135/1

⁷ - أبو عمر يوسف بن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار الجوزية للنشر، 55/2.

وقول النووي: "وفيه اجتهاد الأئمة في النوازل وردها إلى الأصول"⁽¹⁾. وقول ابن القيم: "فصل، وقد كان أصحاب رسول الله يجتهدون في النوازل"⁽²⁾.

وهذه الأقوال تدل على أن النازلة هي المسألة الجديدة وتحتاج إلى اجتهاد من الفقيه والمجتهد في هذا العصر الذي نزلت فيه النازلة. وهذا الإطلاق هو المراد في هذا البحث. وبياناً لهذا الإطلاق نقول: لا تخلو المسألة التي يراد بحثها والنظر فيها من أمرين: إما أن تكون واقعة أو مقدرة. فإن كانت واقعة فلا تخلو إما أن تكون جديدة لم يسبق أن وقعت، وإما أنه قد سبق وقوعها من قبل. فإن كانت هذه المسألة الواقعة جديدة لم يسبق لها وقوع من قبل فلا تخلو إما أن تكون ملحة تتطلب حكماً شرعياً أو غير ملحة. فإن كانت ملحة، فهذه تسمى نازلة⁽³⁾.

والمقصود أن النازلة لابد من اشتغالها على ثلاثة معان: الوقوع، والجدة، والشدة⁽⁴⁾، فهذه قيود ثلاثة لابد من وجودها في النازلة.

وتأخذ النوازل الطبية بهذه الشروط، ولابد للنازلة الطبية أن تشتمل على ثلاثة معان، وهذه القيود الثلاثة:-

القيد الأول: الوقوع: ومعنى الوقوع: الحلول والحصول. وقد خرج بهذا القيد: المسائل غير النازلة، وهي المسائل الافتراضية المقدرة، وهذه المسائل الافتراضية نوعان: إما مسائل يستحيل وقوعها، وإما مسائل يبعد وقوعها⁽⁵⁾.

القيد الثاني: الجدة: ومعنى الجدة: عدم وقوع المسألة من قبل، والمراد بذلك عدم التكرار.

¹ - الجيزاني، فقه النوازل دراسة تأصيلية تطبيقية، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 1426هـ/2005م، 25/1

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - الجيزاني، فقه النوازل، مرجع سابق، ص: 22.

⁴ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁵ - المرجع السابق، ص: 23.

وقد خرج بهذا القيد: نوازل العصور السالفة، وهي تلك المسائل التي سبق وقوعها من قبل، فيما إذا تكرر وقوعها، فالنوازل إذن تختص بنوع معين من الوقائع، وهي المسائل الحادثة التي لا عهد للفقهاء بها، حيث لم يسبق أن وقعت من قبل أي لم يسبق لها حكم شرعي عند الفقهاء(1).

القيد الثالث: الشدة. ومعنى الشدة: أن تستدعي هذه المسألة حكماً شرعياً، بحيث تكون ملّحة من جهة النظر الشرعي(2) وقد خرج بهذا القيد: ما نزل من وقائع جديدة إلا أنها غير ملّحة من الناحية الشرعية، وذلك:

- إما لأن هذه الواقعة الجديدة لا تتطلب نظراً شرعياً، وإنما تتطلب رأياً طبياً، أو موقفاً إدارياً؛ كالأمراض غير المعهودة والكوارث الطبيعية الحاصلة بأمر الله وتقديره، فهذه الوقائع لا تعد من قبيل النوازل بهذا الاصطلاح، اللهم إلا إذا تعلق بها حكم شرعي؛ مثل الجراحات التجميلية.

- وإما لأن هذه الواقعة الجديدة لم تنزل بالمسلمين، وإنما نزلت بالكفار وحدهم؛ كبنوك المني، فما كان مختصاً بالكفار من وقائع فإنه لا يستدعي حكماً شرعياً إلا إذا خيف على المسلمين الابتلاء به.

وقد جمع هذه القيود الثلاثة التعريف الآتي: "ما استدعى حكماً شرعياً من الوقائع المستجدة"(3)، ويقال: ما كان من النوازل الملّحة التي تحتاج إلى بيان حكمها، وإلا بحث الناس عنها من القوانين الوضعية، ويستدلون بأن هذه الواقعة ليس لها حكم شرعي، وهذا يكون من قبيل الاعتقاد بأن الشريعة ليست صالحة لكل زمان ومكان، وهذا الاعتقاد باطل، ولأن الله تعالى يقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبَيِّنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾(4).

¹ - المرجع السابق، ص: 29.

² - المرجع السابق، ص: 23.

³ - المرجع السابق، ص: 24.

⁴ - سورة النحل، الآية: 89.

فهذه أربعة معانٍ اصطلاحية للنازلة، هي بأسرها مستمدة من المعنى اللغوي وعائدة إليه. وذلك من وجهين⁽¹⁾:-

إما لملاحظة معنى الشدة، حيث إن الفقيه يعاني في استخراج حكم هذه النازلة، وإما لملاحظة معنى الحل؛ إذ هي مسألة نازلة يجهل حكماً تحل بالفرد أو الجماعة.

الفرع الثالث: المصطلحات المرادفة للنازل

1- الحوادث: ومفردها حادثة. قال الأزهري رحمه الله: "الحدث من أحداث الدهر: شبه النازلة"⁽²⁾ وهو غالب استعمال الفقهاء والأصوليين. وقد يطلق بعض الأصوليين على النازلة اسم المجتهد فيه أو محل الاجتهاد. وقليل ما تذكر فيه أحكام النوازل؛ لأن المجتهد فيه يشمل النوازل وغيرها. أما الحوادث ففي الغالب أنها فيما يجد من الوقائع الحادثة التي لم يسبق فيها حكم⁽³⁾.

2- الوقائع: ومفردها واقعة جاء في لسان العرب: "الواقعة: الداهية، والواقعة: النازلة من صروف الدهر"⁽⁴⁾. والوقائع كالحوادث في شيوخ استعمالها في معنى النوازل⁽⁵⁾.

3- المسائل والقضايا المستجدة: وهي من المصطلحات العامة التي تتناول النوازل الفقهية وغيرها، ولا يصح جعلها مرادفة للنازل بل النوازل أخص في المعنى، ولكن قد تطلق أحياناً عليها لوجود قيد أو قرينة تخضعها بالنوازل والمعاصرون يغلب عليهم استعمال مصطلح المستجدات في النوازل المعاصرة⁽⁶⁾.

¹- وهبة الزحيلي، سبل الاستفادة من النوازل والفتاوى والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة، دار المكتبة للطباعة والنشر، 2001 ط1م، ص:9.

²- لسان العرب، لابن منظور، 132/2.

³- مسفر علي القحطاني، فقه النوازل، ص: 6.

⁴- المرجع السابق، ص:7.

⁵- ابن منظور، لسان العرب 403/8.

⁶- مسفر علي القحطاني، مرجع سابق، ص: 6.

المطلب الثاني

تعريف الطب لغة واصطلاحاً

وتحتة فرعان:-

الفرع الأول: تعريف الطب لغة.

الطب (بطاء مثلثة) هو: علاج الجسم، والنفس، يقال: طبّه، طبّاً إذا داواه⁽¹⁾. وأصل الطب الحذق في الأشياء، والمهارة فيها، ولذلك يقال لمن حذق بالشئ وكان عالماً به: طبيباً⁽²⁾. وجمع الطبيب أطباء وأطبّة، الأول جمع كثرة، والثاني جمع قلة⁽³⁾.

وتستعمل مادة طب في اللغة بمعنى سحر فيقال: فلان مطبوب: أي مسحور⁽⁴⁾، وهذا على سبيل التفاضل؛ فإن العرب تطلق بعض الألفاظ الدلالة على السلامة، وتستعملها فيما يضادها من باب الفأل، فسموا اللديغ سليماً، والمهلكة مفازة، تفاؤلاً بالسلامة والفوز، وهكذا هنا سمو المسحور مطبوباً.

كما تستعمل مادة طب في الدلالة على الشأن، والعادة، والدهر، فيقال: ماذاك بطبي، أي بشأني وعادتي ودهري، وهو استعمال مجازي أيضاً⁽⁵⁾.

ولفظ الطب يطلق ويراد به الحذق والمهارة والحكمة⁽⁶⁾. والطبيب هو من حرفته الطب، أو الطبابة، وهو الذي يعالج المرضى ونحوهم، والعالم بالطب، والحاذق الماهر والرفيق اللبق والحكيم⁽⁷⁾.

¹ - ابن منظور، لسان العرب، 553/1.

² - المرجع السابق، 554/1.

³ - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، ط2، 1415هـ/1994م، مكتبة الصحابة، ص: 30.

⁴ - محمد بن محمد بن عبد الززاق الزبيدي، تاج العروس، ط1، بالمطبعة الخيرية المصرية، 1306م، 351.

⁵ - المرجع السابق.

⁶ - على محي الدين القره داغي وعلي يوسف المحمدي، فقه القضايا الطبية المعاصرة، 1427هـ/2006م، دار البشائر الإسلامية، ص: 96.

⁷ - ابن منظور، لسان العرب مادة (طبيب)، 553/1.

والأمور الطبية هي المتعلقة بالطب بجميع أنواعه ومجالاته.

قال ابن فارس: (الطاء والباء) أصلان صحيحان أحدهما: يدل على علم الشيء، والمهارة فيه، والآخر يدل على امتداد في الشيء واستطالة⁽¹⁾. فالأول: الطب هو العلم بالشيء، يقال رجل طبّ، وطبيب أي عالم حاذق. قال الشاعر:

فإن تسألوني بالنساء فإنني *** بصير بأدواء النساء طبيب⁽²⁾

وهذه كلها معاني متقاربة تدل على علم الشيء ومعرفته وتدل أيضاً على الحذق والمهارة في العلاج.

الفرع الثاني: تعريف الطب اصطلاحاً.

اختلف العلماء في تعريف الطب إلى ثلاثة أقوال:

الأول: هو "علم يعرف منه أحوال بدن الإنسان من جهة ما يعرض لها من صحة وفساد"⁽³⁾. ونسب لهذا القول لقدماء الأطباء ومنهم ابن رشد الحفيد⁽⁴⁾.

الثاني: هو "علم بأحوال بدن الإنسان يحفظ به حاصل الصحة، ويسترد زائلها"⁽⁵⁾. ونسب هذا القول لجالينوس⁽⁶⁾، واختاره داود الأنطاكي⁽⁷⁾ في تذكرته⁽⁸⁾.

¹ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

² - أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط1، 2001م، 207/13.

³ - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، ص: 32.

⁴ - هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ولد بقرطبة سنة 520هـ، ونشأ بها ودرس الفقه والطب والمنطق، توفي بمراكش عام 595هـ، من مؤلفاته: بداية المجتهد، الكليات في الطب، مختصر المستصفي. انظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة 313/8، مؤسسة الرسالة، دون طبعة.

⁵ - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 32.

⁶ - كلوديوس جالينوس "ومعناه الهادي" وهو من قدماء الأطباء المبرزين ولد في مدينة برغمش من أرض اليونان عام 130 بعد الميلاد، وقيل 59م. انظر: الشنقيطي، الجراحة الطبية، ص: 32.

⁷ - هو داود بن عمر البصير الأنطاكي، ولد بأنطاكية، واشتغل بالطب وعلومه، توفي بمكة عام 1008هـ، وله مؤلفات كثيرة، عمر كحالة، معجم المؤلفين 140/4.

⁸ - داود بن عمر الأنطاكي، تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب والعجاب، ط 1371هـ 9/1.

الثالث: هو "علم يعرف منه أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصح، ويزول عن الصحة ليحفظ الصحة حاصلة، ويستردها زائلة"⁽¹⁾. وهذا القول لابن سينا⁽²⁾.

وهذه التعريفات وإن اختلفت ألفاظها وعباراتها، إلا أنها متقاربة في المعنى والمضمون، لكن يؤخذ على التعريف الأول أنه اعتبر الصحة والمرض فرعين عارضين، والحقيقة والواقع بخلاف ذلك، فإن الصحة تعتبر أصلاً والمرض وحده، هو الفرع والعارض الذي يطرأ عليها⁽³⁾.

وهذا الاعتراض أشار إليه داود الأنطاكي، في كتابه "النزهة المبهجة"؛ لأن الصحة ليست عارضة، إلا أن المرض هو العارض⁽⁴⁾. وهذه ميزة لكلا التعريفين الثاني والثالث على التعريف الأول.

وامتاز التعريف الثالث بالجمع بين دلالة التعريفين الأول والثاني دون ما اعترض به على التعريف الأول، كما امتاز على التعريف الثاني بتحديد وجهة التعرف على أحوال بدن الإنسان حيث خصها بقوله: "من جهة ما يصح، ويزول عن الصحة"، وهذا أبلغ لأنه قيد في المعروف كما سيأتي عند شرح هذا التعريف - إن شاء الله - ولهذا فإن من المناسب اختيار هذا التعريف دونهما لشرح مفرداته وبيان محترزاته⁽⁵⁾.

والتعريف المختار هو "علم يعرف منه أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصح، ويزول عن الصحة ليحفظ الصحة حاصلة، ويستردها زائلة"، وهو الراجح.

¹ - محمد الشنقيطي، المرجع السابق، ص: 32.

² - هو الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي ثم البخاري، ولد بخراميش من قرى بخارى، 37هـ، برز في الطب وعلوم عديدة، ومن مؤلفاته: لسان العرب في اللغة، القانون في الطب. انظر معجم المؤلفين، عمر كحالة، 20/4.

³ - داود بن عمر البصير الأنطاكي، النزهة المبهجة في تشخيص الأذهان وتعديل الأمزجة، دون طبعة ونشر 34/1.

⁴ - المرجع السابق، نفس الصفحة .

⁵ - الشنقيطي، الجراحة الطبية، ص: 33.

شرح التعريف المختار:

قوله: "علم" العلم ضد الجهل، ومعناه إدراك الشيء على حقيقته، وهو هنا شامل لفرعي الطب: النظري والعملي؛ لأنه جنس⁽¹⁾.

قوله: "يتعرف" أي يتوصل به إلى المعرفة، وهو ضرب من العلم.

وقوله: "أحوال بدن الإنسان" الأحوال: جمع حال، وحال الشيء طبعه⁽²⁾، والمراد به هنا: الصحة والمرض كما درج عليه صاحب التعريف، ويكون جمعها من باب إطلاق الجمع على الاثنين⁽³⁾. وقيل: أحوال بدن الإنسان ثلاثة: صحة ومرض وحالة متوسطة بينهما. والمراد بهذه العبارة بيان محل المعرفة، وهو قيد تخرج به العلوم الأخرى التي لا تتعلق ببدن الإنسان.

وقوله: "ما يصح" : أي صحته، فما مصدرية، والصحة ضد المرض، وهي هيئة بدنية تكون الأفعال بها لذاتها سليمة⁽⁴⁾.

وقوله: "ويزول عن الصحة" أي ينحرف ويميل عنها؛ لأن الزوال عن الشيء معناه الميل عنه، والمراد بهذه العبارة القسم الثاني من أقسام أحوال بدن الإنسان، وهو المرض الذي يعرض للبدن فيخرجه عن حال الاعتدال والصحة⁽⁵⁾.

وخرج بقيد: "من جهة ما يصح ويزول عن الصحة" النظر في بدن الإنسان من حيث طبيعته وهو ما يسمى بالنظر في الطبيعيات⁽⁶⁾.

¹ - أبو علي الحسين بن علي بن سينا القانون في الطب، المتوفى سنة 428هـ، 3/4، ط. دار الفكر، بيروت، ص: 31.

² - أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المتوفى سنة 770هـ، المكتبة العلمية بيروت، لبنان، 230، مطبعة السلام، القاهرة 1316هـ، 1/157.

³ - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 35.

⁴ - المرجع السابق، ص: 36.

⁵ - علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأنباري، دار الكتاب العربي، بيروت، ص: 142.

⁶ - الأنطاكي، النزهة المبهجة 34/1.

وقوله: "ليحفظ الصحة حاصله" اللام للتعليل أي من أجل حفظ الصحة. وحفظ الصحة: صيانتها ببذل الأسباب الموجبة لبقائها بإذن الله تعالى.

وقوله: "يسترد زائلها" يستردها أي يسترجعها، وذلك ببذل الأسباب الموجبة لرجوعها، والضمير في "يستردها" عائد إلى الصحة. وزائلها: حال من قوله يستردها، وزوال الصحة عبارة عن فقدانها، والمعنى: يسترد الصحة حال فقدانها⁽¹⁾.

والمقصود بعبارة "ليحفظ الصحة حاصله ويستردها زائلها" بيان الغاية من النظر في بدن الإنسان وهي المحافظة على صحة الإنسان حال وجودها، والسعي في ردها حال فقدانها، وكل ذلك يتعاطى الأسباب المؤثرة والموجبة لذلك، وهذه هي غاية، والطب وهدفه، والطب يطلق على علاج الجسم والنفس⁽²⁾.

¹ - الشنقيطي، الجراحة الطبية، مرجع سابق، ص: 37.

² - هاني بن عبد الله بن محمد بن جبير، الإذن في إجراء العمليات الطبية أحكامه وآثاره، ص: 4.

المطلب الثالث

التعريف بالنوازل الطبية

لا يجمل بنا أن نلج في الحديث عن موضوع حتى نبين حقيقته والمراد منه قبل الحديث عن أحكامه وما يتعلق به؛ لأن الحكم عن الشيء فرع عن تصوره. ومن ثم فلا بد من بيان مفهوم النوازل الطبية ومرادفاتها إذا أردنا الحديث عن تأصيلها الشرعي وتطبيقها العملي. وبعد أن أوردنا تعريفات كل من النازلة والطب من حيث اللغة والاصطلاح، ففي هذا المطلب نتطرق إلى تعرف النوازل الطبية باعتبار العَلَمِية أو المصطلح. وتجدر الإشارة إلى أن أهل الاصطلاح السابقين من الفقهاء وغيرهم لم يدونوا في مصنفاتهم القديمة تعريفاً دقيقاً يصلح أن يكون حداً للنوازل سواءً كانت طبية أو غيرها، وإنما أعطوا تصوراً عاماً عن النوازل لا يصدق عليه أن يكون تعريفاً لمصطلح النازلة الطبية، ولعل السبب في ذلك يكمن في الأسباب الآتية⁽¹⁾:

1. أن مصطلح النوازل لم ينتشر ويتداول إلا في القرون المتأخرة، وليس عند جميع الفقهاء والأصوليين بل عند بعضهم.
2. أن وضوح المعنى وشيوعه قد يعني أحياناً عن بيان حدّه وتعريفه، ولعل النوازل الطبية من هذا القبيل.
3. أن مرادفات لفظ النوازل والمصطلحات المقاربة لا تقل شأناً في التداول والشيوع عن مصطلح النوازل ذاته، وقد يظن أن إهمال تعريفه كان لدخوله تحت أحد المصطلحات المرادفة له المعروفة والمشهورة عند العلماء كالأقضية والفتاوى والمسائل والأجوبة فلا يحتاج إلى إفراده بحد خاص⁽²⁾.

¹ - مسفر علي القحطاني، فقه النوازل، مرجع سابق، ص4.

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

4. أن الذين كتبوا في النوازل والوقائع والفتاوى، كان اهتمامهم منصب في إظهار الأحكام الشرعية وبيان أقوال العلماء واختلافاتهم الفقهية لهذه النوازل، وهو ما يسمى بالجوانب العملية التطبيقية، أما الجوانب النظرية المتمثلة في بيان المفاهيم والمصطلحات ومناهج الاستنباط والاجتهاد لهذه النوازل، فلم يولوها كبير اهتمام⁽¹⁾.

ونظراً لأهمية التعريف بمصطلح "النوازل الطبية" وضرورة بيان المراد منه للولوج في مسائله وأحكامه، يجدر بنا أن نضع له تعريفاً علمياً نسير عليه عند الحديث عن ما يتعلق به من قضايا علمية في هذا البحث، فنقول بأن النوازل الطبية يقصد بها:

- العلم بالأحكام الشرعية للأمور الخاصة بالإنسان من حيث العلاج بجميع أنواعه من الأدوية والعمليات الجراحية، والعلاج الجيني، ونحوها، ومن حيث التعرف في أعضائه، ومن حيث الممارسات الطبية من قبل الأطباء⁽²⁾.
- المسائل الفقهية التي لها علاقة بالأطباء والصيدلة والمرض ونحوهم من العاملين في هذا المجال، وكذا المؤسسات الصحية⁽³⁾.
- الأعمال الطبية المستجدة بعلاج الأمراض وإجراء الجراحات الطبية والتجميلية، لأجل حفظ الصحة أو لأجل استرداد الجمال المرغوب لدى الإنسان.

وعلى ضوء ما سبق من تعريفات نستطيع أن نعرف النوازل الطبية بأنها: "الوقائع الطبية الجديدة التي لم يسبق فيها نص أو اجتهاد"⁽⁴⁾.

¹ - المرجع السابق.

² - علي محي الدين القره داغي، فقه القضايا الطبية المعاصرة، ص: 198

³ - عبد الرحمن بن أحمد الجرعي وآخرون، الموسوعة الطبية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ص: 9.

⁴ - القره داغي، فقه القضايا الطبية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 98.

شرح التعريف:

(الوقائع): هي كل ما يقع للناس من قضايا ومسائل تحتاج إلى بيان حكم الشرع فيها سواءً كانت في أبواب العبادات أو المعاملات أو أحوال الأسرة أو ما يتعلق بالحدود والبيّنات والدعاوى والأقضية وغيرها من القضايا للناس الاجتماعية أو السياسية⁽¹⁾.

(الطبية): قيد في المسائل يحددها بالمستجدات في الوقائع الطبية التي تعني بصحة الإنسان وسلامته وعلاجه من الأمراض البدنية.

(الجديدة): قيد في التعريف يخرج الوقائع القديمة؛ لأن مرادنا في البحث هو النوازل المعاصرة التي يحتاج الناس فيها إلى اجتهاد شرعي يبيّن حكمها أمّا ما مضى وقوعه فلا يقصد في اصطلاحنا⁽²⁾.

(التي لم يسبق فيها نص أو اجتهاد): هذا قيد يخرج الوقائع المستجدة التي سبق فيها نص أو اجتهاد، والمراد بالنص هو ما كان ثابتاً بالقرآن أو السنة أو الإجماع⁽³⁾.

¹ - القحطاني، فقه النوازل، ص:4.

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

المطلب الرابع

أهمية النوازل الطبية

فإن الحياة بمفاهيمها وأساليبها وحاجاتها قد امتازت بالتطور والتغير السريع تبعاً للتقدم التقني والتطور السريع الاجتماعي الذي أراده الله تعالى أن يكون، والإنسان ذلك العنصر الأساسي في تلك الحياة يبدأ مضطراً للتكيف مع هذا كله؛ إذ ليس بمقدوره أن يشذ مع واقع فرضته سنة الله عز وجلّ، وأحاط به علمه وقضى به أمره⁽¹⁾.

والحاجات البشرية في ظل هذا التطور لا تنقطع، والمشكلات المختلفة لا تتقضي والمستجدات المتنوعة تزداد مع استمرار عجلة الحياة في سيرها الطويل، والله عز وجلّ خالق البشر والحياة قد جعل لهم منهجاً شاملاً في الحياة يفي بمتطلباتهم ويواكب تغيراتهم ويعالج مشكلاتهم فلم يتركهم سدى بل أنزل عليهم كتاباً وأرسل لهم رسلاً، يدلون الناس ويرشدونهم لمعالم ذلك المنهج الرباني، ثم ختم الله لشرائعه بشريعة الإسلام لتكون أحكامها خالدة أبد الدهر صالحة لكل زمان ومكان. ولم يفتأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضح تلك الشريعة بالقول والعمل ويبين للناس بياناً شافياً، ما أجمل وأطلق من أحكام القرآن ليلقى ربه عز وجلّ وقد تركهم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك⁽²⁾.

واستمر صحابة رسول الله ﷺ في المضي على هذا الطريق مقتدين برسولهم، يرجعون ما استجد عليهم من فروع لما قد حفظوا من أصول، ويلحقون الأشباه بنظائرها بفقّه دقيق واستنباط عميق؛ وذلك لما عرفوه من التأويل وشاهدوه من التنزيل، ومن أتى بعدهم ممن سار على هديهم، لم يتخبط عند وقوع النوازل أو يحار عند حدوث المستجدات، فكانت شريعة الله بذلك حية متجددة لا تقف عند نازلة معينة أو زمن محدد⁽³⁾.

¹ - مسفر القحطاني، فقه النوازل، ص: 2.

² - المرجع السابق، ص: 3.

³ - المرجع السابق، ص: 3.

ومن أهم النوازل التي استجدت في واقع الناس وأصبحت ملحة في حياتهم ولا يستغنون عنها في الحفاظ على أرواحهم؛ المسائل التجميلية وأحكامها الفقهية، ولعل الحاجة تتأكد في عصرنا الحاضر لبحث تلك الوقائع النازلة في حياة الناس.

وهناك عدة أسباب تدل على أهمية هذه النوازل الطبية⁽¹⁾:

1- أن النوازل والوقائع الطبية غير متناهية، ويميزها في عصرنا هذا أنها تحمل طابع العصر المتميز بالتعقيد والتشابك والتميز كذلك بالاختراعات العلمية والثورات التقنية فلا يكفي فيها بعض الفتاوى العاجلة أو الفردية.

2- أن عدم النظر في النوازل الطبية أو التخطي في أحكامها يناقض صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان، ومعالجة أحوال الناس مما يفسح المجال بسن الأنظمة والقوانين الأرضية فتتحدى بسبب ذلك الشريعة تدريجياً عن التطبيق والعمل بها.

3- الاختلاف الكبير الذي نتج عن البحث في أحكام بعض النوازل الطبية، ولعل البحث في تأصيل هذا النوع من الأحكام يقرب الشقة ويرأب الصدع عن ذلك الخلاف.

4- أن البحث في النوازل الطبية وجمع المتفرق من قواعدها وضوابطها يكسب أصول الفقه والقواعد الفقهية أصالة ومعاصرة فيكمل هذا العمل دوره الحقيقي الذي صنف من أجله.

5- حاجة الطلاب الذين يدرسون أو يدرسون في التخصصات الطبية لمعرفة أحكام الشريعة فيما يدرس لهم من تلك العلوم التي تحوي الكثير من المستجدات والنوازل لئلا يقع التناقض والانقسام بين العلم التجريبي والعلم الشرعي⁽²⁾.

¹ - المرجع السابق نفسه، ص: 4.

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

وتظهر أهمية دراسة النوازل الطبية في الآتي⁽¹⁾:-

1. بيان صلاح هذه الشريعة لكل زمانٍ ومكانٍ، وأنها هي الشريعة الخالدة الباقية، وأنها الكفيلة بتقديم الحلول الناجحة لكل المشكلات والمعضلات.
 2. أن إعطاء هذه النوازل أحكامها الشرعية المناسبة لها دعوة صريحة إلى تحكيم الشريعة في جميع جوانب الحياة، وتطبيق عملي مشاهد.
 3. أن إعطاء النوازل المستجدة في كل عصر أحكامها الشرعية المناسبة يدخل دخولاً أولاً تحت مهمة التجديد لهذا الدين.
 4. تظهر أهمية النوازل ودراستها في تنمية ملكة الفقيه، وقدرته على استنباط الأحكام وإلحاق الفروع بالأصول وتحرر المسألة التي تحتاج إلى بيان حكمها الشرعي، وخاصة في الدور الاستشاري الطبي.
 5. إيقاظ هذه الأمة والتنبيه على خطورة قضايا ومسائل ابتلي بها جموع المسلمين، مع كونها مخالفة أشد ما تكون المخالفة لقواعد هذا الدين، ومضادة لمقاصده، وقد صارت لشديد الحزن والأسى، جزءاً لا يتجزأ من حياة الأمة الإسلامية، وباتت حقائقها الشرعية غائبة عن عامة المسلمين في هذا العصر.⁽²⁾
- وتظهر أهمية النوازل أيضاً إلى دعوة المسلمين إلى القيام بمهمات هذا العصر وتقدمه، لأننا نرى أن الدول غير المسلمة هي التي تبرز قضايا طبية متقدمة وأصبحت مهمة المسلمين أن يتكلموا عن حكها أو معارضتها والقعود عن العمل بما يوافق أحكام الشريعة، من قضايا طبية سواء كانت تجميلية أو أعمال أخرى.

¹ - الجيزاني، الاجتهاد في النوازل، ص: 9.

² - عبد الله بن محمد اللاحم، ضوابط فقه النوازل، بحث منشور موقع المسلم، 8 ربيع الأول 1429هـ.

ولا شك أن فقه النوازل له أهمية كبيرة وفوائد لا يمكن حصرها في هذا البحث، ويمكن ذكر أهمها:-

1. فقه النوازل ثروة فقهية وقضائية واجتهادية مهمة لبناء الأحكام الشرعية.
2. فقه النوازل مادة تاريخية واجتماعية وحضارية مهمة لمعرفة النوازل بصفة عامة. ويعني هذا أن فقه النوازل عبارة عن وثائق ومواد تاريخية واجتماعية وفكرية لقراءة الواقع والعصر على حدٍ سواء؛ وفي هذا يقول الحسن اليوبي: "تعد مؤلفات النوازل من أهم المصادر التي لا غنى للبحث عنها، خصوصاً في الدراسات الفقهية والاجتماعية والتاريخية فمن خلالها يطلع في المجال الفقهي على آراء الفقهاء واجتهاداتهم في القضايا الطارئة، ويقيس مدى قدرتهم على التفاعل مع معطيات عصرهم..."⁽¹⁾.
3. ضرورة اعتماد الفقه والقضاء اليوم على اجتهادات علماء النوازل قديماً وحديثاً في تنزيل الأحكام على القضايا المعاصرة الشائكة والمستجدة والمعقدة، وتعتبر عملية جمع الفتاوى وترتيبها وتبويبها من أهم الأعمال التي قام بها الفقهاء.
4. ارتباط فقه النوازل بالواقع اليومي من جميع جوانبه ونقل مختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحديد مجمل الملابس المحلية التي ترتبط بها النازلة الفقهية.⁽²⁾
5. فقه النوازل يتغير في أحكامه الشرعية والاجتهادية في الزمان والمكان، ويعني هذا أن الشريعة الإسلامية صالحة للإنسان والمجتمع في كل زمان ومكان.

¹- د. جميل حمداوي، فقه النوازل في الغرب الإسلامي، الناشر: شبكة الألوكة، بدون طبعة، ص: 44.

²- المصدر السابق، ص: 45.

6. التعبّد لله عزّ وجلّ بدراسة هذه النوازل، لأنّ دراستها هذه من تعلم العلم وتعليمه، والعلم من أفضل العبادات وأجلّ القربات، فالتصدي لمثل هذه النوازل عبادة يؤجر عليها العبد. (1)

7. كسب الثواب والأجر عند الله عزّ وجلّ؛ لأنّ العالم والمجتهد إذا بذل جهده ونظره في تعلم حكم هذه النازلة وما هو حكمها هذا فيه أجر وثواب. وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: (إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد). (2)

¹ - خالد بن علي المشيقح، فقه النوازل في العبادات، دروس الدورة العلمية بجامع الراجحي ببريدة لعام 1426هـ، ص: 2.

² - أخرجه الشيخان في صحيحيهما، فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ شهاب الدين بن حجر العسقلاني، دار المعرفة للطباعة، بيروت، ط2، 198/4.

المبحث الثاني

أقسام النوازل وأسبابها ونماذجها

ويتضمن ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: أقسام النوازل وأسباب وقوعها.

المطلب الثاني: موقف الشريعة من النوازل المعاصرة.

المطلب الثالث: نماذج لبعض النوازل الطبية.

المطلب الأول

أقسام النوازل وأسباب وقوعها

وتحتة فرعان:-

الفرع الأول: أقسام النوازل.

يمكن تقسيم النوازل باعتباريات متعددة إلى ما يأتي:-

1- تنقسم النوازل بالنظر إلى موضوعها إلى:

- نوازل فقهية: وهي ما كان من قبيل الأحكام الشرعية العملية.
- نوازل غير فقهية؛ مثل: النوازل العقدية، كظهور بعض الفرق والنحل، والصور المستجدة للشرك، ومثل المسائل اللغوية المعاصرة؛ كتسمية بعض المخترعات الجديدة، وهناك قضايا تربوية حادثة واكتشافات علمية مبتكرة. وبهذا يعلم أن مصطلح النوازل يشمل جميع النوازل؛ فقهية كانت أو غير فقهية.⁽¹⁾

2- وتنقسم النوازل من حيث خطورتها وأهميتها إلى:

- نوازل كبرى: وهي القضايا المصيرية التي نزلت بأمة الإسلام، وأعني بذلك تلك الحوادث والبلايا التي تدبر للقضاء على المسلمين من قبل أعدائهم، وما يتصل بذلك من المكائد والمؤامرات والحروب.
- ونوازل أخرى: ولاشك أن القضايا المصيرية لا بد من مواجهتها وعند بيان حكمها من جمع الكلمة على الهدى ونبذ الخلاف والنأي عن التعصب.⁽²⁾

3- وتنقسم النوازل بالنظر إلى كثرة وقوعها وسعة انتشارها إلى:

- نوازل لا يسلم في الغالب من الابتلاء بها أحد، كالتصوير والتعامل بالأوراق النقدية.

¹ - الجيزاني، فقه النوازل، دار ابن الجوزي، ط 1426هـ/2005م، ج 1، ص: 28.

² - المرجع السابق، 29/1.

- نوازل يعظم وقوعها؛ كالصلاة في الطائرة، والتعامل بالبطاقات البنكية.
- نوازل يقل وقوعها واندثرت، وصارت نسياً منسياً كاستخدام المدافع والبرقيات في إثبات دخول شهر رمضان وخروجه.

4- تنقسم النوازل بالنسبة لحدثها إلى: (1)

- نوازل محضة، وهي التي لم يسبق وقوعها من قبل، لا قليلاً ولا كثيراً مثل أطفال الأنابيب.
- ونوازل نسبية: وهي التي سبق وقوعها من قبل، لكنها تطورت من جهة أسبابها والواقع المحيط بها كالزواج بنية الطلاق والعمليات الطبية الجراحية. (2)

الفرع الثاني: أسباب وقوع النوازل.

لكل عصر نوازلُهُ الخاصة به، وقد تكاثرت النوازل في هذا العصر بسرعة عظيمة، ومن الممكن إرجاع السبب في ذلك إلى أمرين:-

الأمر الأول: التطور العلمي والتقني والتقدم الصناعي:

لقد شهد هذا العصر ثورة صناعية هائلة، فقد تم اختراع الطاقة الكهربائية فتغيرت وسائل النقل؛ حيث وجدت السيارات والطائرات والقطارات، وتطورت وسائل الاتصال والإعلام والتعليمي؛ حيث وجد الهاتف والمذياع والحاسب الآلي والقنوات الفضائية والشبكة العالمية - الإنترنت - واخترعت أجهزة طبية، لم تعرف من قبل، كما اكتشفت وصنعت أغذية وعقاقير جديدة للاستعمال البشري والحيواني والزراعي. (3)

وقد كان لهذه التطورات المذهلة أثر كبير في وقوع نوازل جديدة ومسائل مستجدة.

¹ - ميناء بنت عواد بن غانم، النوازل في الرقبة الشرعية، جامعة حائل بالمملكة العربية السعودية، 1434هـ/2013م، ط1، مكتبة فهد الوطنية، ص: 17.

² - المرجع السابق، ص: 18 - 19.

³ - الجيزاني، فقه النوازل، مرجع سابق، ص: 30.

الأمر الثاني: التساهل في إقامة الدين واتباع الهوى:

ومن أهم أسباب وقوع النوازل؛ تفريط الناس في الالتزام بأحكام الدين وما يلحق به، والتوسع في الملذات من المطاعم والمساكن والمراكب والملابس والانشغال بالملاهي والاستكثار من المكاسب والتشبه بالكافرين. وقد أكد هذا الأمر قول الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رحمه الله: "تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور"⁽¹⁾.

وما يلحق من ذلك من تنافس الدول وتقدم الأجهزة للعمليات الطبية كالجراحة التجميلية، وعدم رضا بعض الناس لخلق الله، لبُعدهم عن الدين، وتشبههم بما يسمونه نجوم، مما شاهدوه في الأفلام.

¹ - المرجع نفسه.

المطلب الثاني

موقف الإسلام في التعامل مع القضايا المعاصرة

قد يثار تساؤل حول هذه المسألة، ويقال: كيف يعالجها الإسلام الذي نزل قبل أكثر من أربعة عشر قضايا في غاية من الحداثة والمعاصرة مثل: البصمة الوراثية، والاستتساخ والجراحات التجميلية وأطفال الأنابيب وزرع الأعضاء وغيرها؟. وللجواب عن هذا التساؤل نقول: إن هذه المسألة لها ثلاث جوانب هي (1):-

أولاً: الجانب العقدي والنظري:

إن من ثوابت العقيدة أن الإسلام هو الدين الكامل الشامل الخالد الخاتم وقد دلت النصوص القاطعة من الكتاب والسنة والإجماع على ذلك، فقال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (2).

وقد ورد في الصحيح أن يهودياً قال لعمر: لو أن علينا نزلت هذه الآية ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، فقال عمر: "إني أعلم أي يوم نزلت هذه الآية: نزلت يوم عرفة في يوم جمعة" (3). وقد انعقد إجماع الأمة الإسلامية على كمال الشريعة الإسلامية وشمولها وخلودها. ولذلك بحثوا عن الحلول لكل المستجدات الكثيرة التي ظهرت في عصورهم، لأنه على الأمة أن تعرف - من خلال علمائها - ما يحل وما يحرم، وما يصح وما يبطل ويفسد من هذه الأعمال؛ حتى تبتعد عن المحرمات والمفسدات والمبطلات، وذلك لأن الله تعالى أحلّ الطيبات فأمر بها، وحرم كل المضار والخبائث ونهى عن الاقتراب منها.

¹ - علي محي الدين، وعلي يوسف المحمدي، فقه القضايا الطبية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 12.

² - سورة المائدة، الآية: 3.

³ - أخرجه البخاري في صحيحه، انظر: فتح الباري، السلفية بالقاهرة، 254/13.

وبما أن الطيبات والمنافع والمصالح والخبائث والمضار والمفاسد لا تنتهي عند عصر واحد، بل هي تتجدد وتحدث وتتشأ وتزداد مع العصور المختلفة؛ إذن وجب بيان حكم الله في كل واحد منها، إما من خلال النص أو الاجتهاد والاستنباط، وهذا ما قاله الإمام الشافعي في الرسالة: "فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها، قال الله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾⁽¹⁾ ويقول أيضاً: "كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم؛ أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة، وعليه إذا كان فيه بعينه حكم وجب اتباعه، وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد"⁽²⁾.

والخلاصة أن النصوص الشرعية تدل بوضوح على وجوب بيان الحكم الشرعي لجميع تصرفات الإنسان، وأنشطته وأعماله حتى يكون المسلم على بيّنة من أمرها من حيث الحلال والحرام، والصحة والبطلان والفساد، وهذا البيان لهذه الأحكام فرض فرضته العقيدة الإسلامية القاضية بوجوب الإيمان بكمال الشريعة وتاممها، واستيعابها وبيانها لكل شيء هدىً ورحمةً، من خلال منهجية عملية لبيان أحكام الله لكل شيء.

ثانياً: الجانب المنهجي:

أو ما يسمى بمنهجية العلاج للقضايا المستجدة. فهذه المنهجية تسير مع واقع النصوص الشرعية؛ وذلك لأن الله تعالى اقتضت سنته على أن يكون بيان الأحكام الشرعية بطريقتين⁽³⁾:-

¹ - سورة إبراهيم، الآية: 1.

² - محمد بن إدريس، الإمام الشافعي، الرسالة، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، دار التراث بالقاهرة، د.ط، ص: 477.

³ - فقه القضايا الطبية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 15.

الأولى: عن طريق النص العام والخاص في القرآن الكريم أو السنة النبوية، ومن استقراء هذه النصوص وجدنا أنها تسيّر على⁽¹⁾:-

1- ضوء المبادئ العامة والقواعد الكلية لكل أنشطة الإنسان وتصرفاته وحركاته، مثل مبادئ العدالة وقواعد رعاية المصالح والطيبات.

2- التفصيل فيما يحتاج إليه الإنسان من عالم الغيب، مثل: الإيمان بالله تعالى، والملائكة والرسائل السماوية، كذلك فصل الإسلام في موضوع الشعائر التعبدية (أي العبادات المحضة، وأحكام الأسرة والفرائض).

3- الاكتفاء بوضع المبادئ والقواعد العامة وتفصيل بعض الأمور الأساسية كما هو الحال في أحكام المعاملات المالية والقضاء والجهاد والسياسة والعلاقات الدولية، حيث لم يفصل (الكتاب والسنة) في مثل هذه الأمور كما فصل في العبادات والعقائد، وإنما ترك ذلك للاجتهاد.

4- السكوت عن أشياء دون الخوض في أحكامها، حيث لا توجد فيها نصوص خاصة بها، وهذا ما يسمى بالعفو، كما سمّاه الرسول ﷺ في حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه، قال: سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والفراء؟ فقال: (الحلال ما أحلّ الله في كتابه، والحرام ما حرّم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه).⁽²⁾

وبذلك انسجمت الشريعة تماماً مع طبيعة الإنسان نفسه الذي يتكون من ثوابت متغيرة في جسمه وعقله وفكره وضروريّاته، حتى تكون صالحة لكل زمان ومكان، فالإنسان في العصور السابقة هو مثل الإنسان في هذا العصر وهذا عامل الثبات فيه، أما اختلاف العادات والتقاليد وتوسع الحياة وتعقدها وتطور الإنسان؛ فهذه أمور متغيرة فيه. فالإنسان

¹ - المرجع نفسه، ص: 15.

² - علي محبي الدين القره داغي، مرجع سابق، ص: 15.

كائن تحميه الثابت من الانصهار في بوتقة⁽¹⁾ الانحلال وتحفظه من الانهيار والضعف والانكسار، وكذلك الشريعة التي أنزلها اللطيف الحكيم اللطيف الخبير لهدايته، فيها الثابت التي لا تتغير، فقد أودع الله في شريعته عناصر الثبات والخلود، وعناصر التطور من خلال الاجتهاد ومصادره، وهي الثبات من حيث المقاصد والأهداف والغايات، وهي المرونة من حيث الوسائل والآلات والأساليب، وهي الثبات من حيث الأصول والكلليات والقواعد العامة.⁽²⁾

الطريقة الثانية: طريقة الاجتهاد. والاجتهاد لغة: بذل الوسع والطاقة ولا يستعمل إلا فيما فيه جهد ومشقة، يقال: اجتهد في حمل الرحى، ولا يقال اجتهد في حمل النواة.⁽³⁾ والاجتهاد في اصطلاح الفقهاء هو: استقراغ الفقيه الوسع ليحصل له ظنه بحكم شرعي، أو هو استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الإجمالية.⁽⁴⁾

فالاجتهاد هو عمل عقلي مبذول يقوم به من له ملكة القدرة على استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الإجمالية وتطبيقها على الوقائع المستجدة التي لم يرد فيها نص شرعي على حكمها.

وهناك حالات يكون فيها الاجتهاد، وهي:-

1- وجود نص من الكتاب أو السنة قطعي الدلالة والثبوت؛ فالمراد بقطعي الدلالة: أن يكون النص دالاً على معنى واحد مثل قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾⁽⁵⁾، فدور

¹- قدح تصهر فيه الفلزات وتسخن إلى درجات عالية من الحرارة، ويصنع عادة مواد صامدة للحرارة خاصة الذهب، وذلك أن الذهب يتشكل في أشكال البوتقة فيستدير إذا كانت البوتقة على النار. انظر: أسرار البلاغة، للجرجاني، 1/130.

²- فقه القضايا الطبية المعاصرة مرجع سابق، ص: 17.

³- القاموس المحيط، ولسان العرب، والمعجم الوسيط، مادة (جهد)، ص: 17.

⁴- يحيى محمد، الاجتهاد والتقليد والاتباع والنظر، دار الانتشار العربي، ط 1، 2000م، ص: 15 - 17.

⁵- سورة النور، الآية: 4.

الاجتهاد هنا محصور في الفهم، وفي بيان الأركان والشروط المطلوبة للتطبيق، وهذا هو المقصود بقول الفقهاء: (لا اجتهاد مع النص).⁽¹⁾

2- وجود نص من السنة ظني الدلالة، مثل قوله ﷺ: (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر)⁽²⁾، فهذا الحديث ظني الدلالة؛ لأنه يحتمل أكثر من معنى، حيث يحتمل أن يكون معناه: "من تركها غير مؤمن بها فقد كفر"، ومعنى الكفر هنا أيضاً يحتمل الكفر المطلق أي الخروج من الإسلام، ويحتمل كفراً دون كفر، أو كفر النعمة⁽³⁾.

3- كذلك الحال إذا كان النص قطعي الثبوت، ولكنه ظني الدلالة، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾⁽⁴⁾، حيث يحتمل كل الرأس أو بعضه.

4- وكذلك الأمر إذا كان النص قطعي الدلالة ولكنه ظني الثبوت، مثل قوله ﷺ: (المسلمون عند شروطهم).⁽⁵⁾، فالحديث دلالاته قطعية ولكنه ظني الثبوت. فدور الاجتهاد - أو العقل - في هذه الأنواع الثلاث الأخيرة من النصوص هو البحث عن معانيها ودلالاتها وأسباب نزولها، أو ورودها، والبحث عن الظروف المحيطة بها، وكيفية تنزيلها على الواقع، وعلاقتها مع المبادئ العامة، ومقاصد الشريعة، وفقه المآلات، وسد الذرائع ونحوها.⁽⁶⁾

5- عدم وجود نص خاص في الموضوع، وهذا هو الغالب في القضايا الطبية وهو ما يسمى بالعفو، أي عدم وجود نص خاص به، وحينئذ يكون للاجتهاد دورٌ كبيرٌ في

¹ - فقه القضايا الطبية المعاصرة، ص: 19.

² - أخرجه ابن ماجه في سننه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، 1/342.

³ - فقه القضايا الطبية المعاصرة، ص: 19.

⁴ - سورة المائدة، الآية: 6.

⁵ - أخرجه البخاري في صحيحه، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ط 1 1319 هـ المطبعة الخيرية بمصر 4/451.

⁶ - علي محي الدين قره داغي، ص: 19.

علاجه، من خلال الاعتماد على المبادئ العامة أو القواعد الكلية للشريعة ومقاصدها، ومن خلال ما ذكره علماء الأصول من الإجماع والقياس، وبقية الأدلة التي تسمى بالأدلة المختلف فيها وهي الاستصلاح والاستحسان والعرف.⁽¹⁾

والخلاصة يجوز الاجتهاد في النوازل الطبية لمن له القدرة على الاستنباط من مظان الأدلة، مع مراعاة المجامع وإجماع العلماء في هذا العصر مع الاستشارة بالمتخصصين في مجال الطب والجراحة بصفة خاصة.

¹ - المرجع نفسه، ص 20.

المطلب الثالث

نماذج بعض القضايا الطبية المعاصرة

نتحدث في هذا المطلب عن بعض النوازل الطبية التي تناولها الفقهاء المعاصرون ليتبين لنا المنهج التأصيلي الذي اختطوه عند بحث وتقرير تلك الأحكام المستجدة، ومنها على سبيل المثال:-

المسألة الأولى: أطفال الأنابيب:

تواضع علم الناس وعملهم على أن عملية الإنجاب في سيرها الفطري والشرعي تبدأ من التقاء عضوي التماسل بين الزوجين، فيعلق حوين الزوج المنوي ببويضة زوجته أمشاجاً في رحمها في القرار المكين، لتنمو خلال عدة مراحل حيث تتكاثر الخلايا، وينفخ فيها الروح حتى تنتهي عملية الحمل بولادة المولود بإذن الله. وقد يحدث ألا تتم عملية التلقيح الطبيعية بين الزوجين فلا يحدث الإنجاب لأسباب عديدة، وقد يكون من بينها أن تكون المرأة أو الرجل عقيمين لا يستطيعان الإنجاب، والطب الحديث أثبت أن السبب الأعم في عقم النساء يكمن في انسداد قناة فالوب ومعنى انسدادها عدم تمكن البويضة من شق طريقها إلى الرحم ومن هنا يستحيل وقوع الحمل، ففكر الأطباء في تخطي عائق القناة المسدود بالتلقيح الصناعي؛ وذلك عن طريق الحصول على البويضة من مبيض المرأة بعملية جراحية، ثم إخصابها في المعمل بحيوان منوي، ثم تنمية البويضة المخصبة بعد اكتمال مراحل نموها الأولى في رحم الأم بواسطة إدخال هذا الأنبوب من خلال فتحة المهبل إلى الرحم، وقذف البويضة فيه بعد تلقيها وزرعها في الرحم ليبدأ الحمل مساره الطبيعي المعروف⁽¹⁾.

¹- لجنة المناهج في جامعة أمريكا المفتوحة، فقه النوازل، جامعة أمريكا المفتوحة، دون طبعة، ص: 240، وعلي محمد المحمدي، أحكام النسب في الشريعة الإسلامية، ص 220، مسفر القحطاني، مرجع سابق ص: 29.

هذه النازلة صورة من صور التلقيح الصناعي التي أصبحت تعرف بـ "أطفال الأنابيب" وقد تكاثرت الصور والوسائل لتحقيق رغبة الزوجة أو الزوج بالمولود، فخرجت للواقع مسائل مستجدة تحتاج إلى معرفة حكمها ومدى ثبوت النسب بها.

حكم هذه النازلة:

نظر مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمره الثالث بعمّان البحوث المقدمة في موضوع التلقيح الصناعي "أطفال الأنابيب" واستمع لشرح الخبراء والأطباء من أجل التصور الكامل لمعرفة حكم هذه النازلة.

وبعد التداول الذي تبين منه للمجلس أن طرق التلقيح الصناعي المعروفة في هذه الأيام سبعة، وهي أهم الطرق التي تستخدم في مجال التلقيح الصناعي، ومن ثم قرر ما يلي (1):-

1: الطرق الخمس التالية محرمة شرعاً، وممنوعة منعاً باتاً لذاتها أو لما يترتب عليها من اختلاط الأنساب وضياح الأمومة وغير ذلك من المحاذير الشرعية.(2) وهذه الطرق الخمسة كالآتي:

الأولى: أن يجري التلقيح من نطفة مأخوذة من زوج وبيضة مأخوذة من امرأة ليست زوجته، ثم تزرع تلك اللقيحة في رحم زوجته.

الثانية: أن يجري التلقيح بين نطفة رجل غير الزوج وبيضة الزوجة، ثم تزرع تلك اللقيحة في رحم الزوجة.

الثالثة: أن يجري تلقيح خارجي بين بذرتي زوجين، ثم تزرع اللقيحة في رحم امرأة متطوعة بحملها.

¹ - علي محي الدين القره داغي، فقه القضايا الطبية، مرجع سابق ص: 570 .

² - محمد خالد، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ/ 1999م، ص 77.

الرابعة: أن يجري تلقيح خارجي بين بذرتي رجل أجنبي وبيضة امرأة أجنبية، وتزرع اللقيحة في رحم الزوجة.

الخامسة: أن يجري تلقيح خارجي بين بذرتي زوجين، ثم تزرع اللقيحة في رحم الزوجة الأخرى.

2: الطريقتان السادسة والسابعة لا حرج من اللجوء إليهما عند الحاجة مع التأكيد على ضرورة أخذ كل الاحتياطات اللازمة لهما⁽¹⁾.

السادسة: أن تؤخذ نطفة من زوج وبويضة من زوجته، ويتم التلقيح خارجياً، ثم تزرع اللقيحة في رحم الزوجة.

السابعة: أن تؤخذ بذرة الزوج وتحقن في الموضع المناسب من مهبل زوجته أو رحمها تلقياً داخلياً⁽²⁾.

وقد وافق هذا الحكم الذي قرره مجمع الفقه الإسلامي ما سبق أن حكم فيه المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي من منع أساليب التلقيح الصناعي الخمس الأولى وإباحة الطريقتين الأخيرتين مع اشتراط عدم اللجوء إليها إلا في حالة الضرورة القصوى وبمنتهى الاحتياط والحذر من اختلاط النطف أو اللقائح.⁽³⁾

تقرير الاستدلال في حكم هذه النازلة:

نجد أن الطرق الخمس الأولى للتلقيح الصناعي قد اتفق على حرمتها أكثر الفقهاء والباحثين المعاصرين؛ وذلك لما تتضمن تلك العمليات من إدخال بيضة زوجة لقحت بماء زوجها أو رجل آخر في رحم امرأة أجنبية أو في رحم تلك الزوجة من ماء رجل أجنبي عنها

¹ - بكر بن عبد الله أبو زيد، طرق الإنجاب في الطب الحديث وحكمها الشرعي، ص: 17.

² - قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثالثة عام 1407هـ. قرار رقم 16، ، والقرار الثاني للمجمع الفقهي الثاني في دورته الثامنة في مكة المكرمة، عام 1405هـ، ص: 34-35.

³ - مسفر القحطاني، فقه النوازل، مرجع سابق، ص: 30.

كما جاء في بعض الصور الخمس الأولى مما يؤدي إلى التقاء تلك العمليات بحقيقة الزنا المحرم، فالطفل المنتج منها هو كولد زنا؛ لأنه مثله متكون من بذرتين إحداها البيضة الأنثوية من الزوجة والأخرى ماء رجل ليس بزوجها، فلا يثبت له نسب من زوجها لأن الماء أو "البذرة الذكرية" ليست منه؛ كما لا يثبت للطفل نسب من صاحب البذرة الذكرية، إن كان معروفاً؛ لأنه ليس بزواج للحديث الشريف: (الولد للفراش وللعاهر الحجر)⁽¹⁾، ولا هو في حالة شبهة وإنما يلحق نسب الطفل بأمه حينئذ كما في الزنا الحقيقي.

فالحالات الخمس الأولى أدعى لتحقيق صورة الزنا وضياع نسب الطفل وإفساد معنى الأمومة كما فطرها الله تعالى، وغير ذلك من المضار والمحاذير الشرعية ككشف العورات والتعدي على فراش رجل آخر أجنبي، ومقاصد الشرع جاءت بحفظ العرض والنسب، وهذه الأنواع من التلقيحات الصناعية ضياع لتلك المقاصد وخطر على كيان المسلم ومجتمعه.⁽²⁾ كما أن الطب المعاصر قد أفاد عن حصول أضرار أخرى تؤكد ما ذهب إليه الفقهاء المعاصرون. ولا تخفى حاجة الفقه المعاصر لمعرفة رأي أهل الاختصاص إذا تنازع حكم هذه النازلة أكثر من جهة لها دخل في التصور حقيقة النازلة، ومن تلك الأضرار التي تكلم عنها أهل الطب أن التلقيح الصناعي باهظ التكاليف ونسبة نجاحه في المراكز العالمية تقدر بـ 30% وهي نسبة منخفضة مما يزيد من احتمالية الخطأ والضرر وحصول التشوهات الخلقية للأجنة.⁽³⁾

المسألة الثانية: نقل وزراعة الأعضاء:

تعتبر زراعة الأعضاء ونقلها من المهمات الجراحية الحديثة التي طرأت في العصر

¹ - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب تفسير المشبهات، رقم 1947م، 724/2.

² - علي محمد المحمدي، أحكام النسب في الفقه الإسلامي، دار بن الفجاءة، قطر، ط1، 1414هـ، ص: 223.

³ - مسفر القحطاني، مرجع سابق، ص: 32.

الحاضر منذ سنوات قريبة، وقد كان فعلها قبل يعد ضرباً من المستحيل والخيال، وهذه المهمة تشتمل على ثلاث مراحل هي⁽¹⁾:-

الأولى: أخذ عضو من الشخص المتبرع أو الحيوان المنقول.

الثانية: بتر نظيره، وتهيئة أطرافه في الشخص المنقول إليه.

الثالثة: وضع العضو المنقول في موضعه المهيأ له في الشخص المنقول إليه، ولا يخلو المنقول منه العضو من أن يكون إنساناً سواء كان حياً أو ميتاً، أو يكون حيواناً سواء كان ميتة أو مذكى⁽²⁾.

وقد تكلم الفقهاء المتقدمون - رحمهم الله - على بعض المسائل القريبة من موضوعها بصورة مجملة يمكن تخريج هذه النازلة عليها، أما أن يكون تكلموا فيها حقيقة أو صراحة، فهذا لم يكن موجوداً في كتبهم وغير معروف في عصورهم لذلك اجتهد العلماء والباحثون في العصر الحاضر في معرفة حكم الشرع في هذه النازلة⁽²⁾.

حكم هذه النازلة:

لقد صدرت في هذه النازلة فتاوى عديدة من الأفراد والهيئات والمجامع الفقهية وكتب فيها العديد من البحوث والمقالات تباينت فيها وجهات النظر واختلف الفقهاء المعاصرون في حكمها بين من يرى الجواز ومن يرى عدمه⁽³⁾.

أما عن رأي مجمع الفقه التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي فقد اطلع على الكثير من الأبحاث الفقهية والطبية الواردة إليه بخصوص انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حياً أو ميتاً، وفي ضوء المناقشات المستفيضة وجهت الأنظار إلى أن هذا الموضوع أمر

¹ - عبد الله عبد الرحمن البسام، زراعة الأعضاء الإنسانية في جسم الإنسان، بحث مقدم لمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الأول، ص: 33.

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - محمد المختار الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 332 - 340.

واقع فرضه التقدم العلمي والطبي، وظهرت نتائجه الإيجابية المفيدة والمشوبة في كثير من الأحيان بالأضرار النفسية والاجتماعية الناجمة عن ممارسته من دون الضوابط والقيود الشرعية التي تصان بها كرامة الإنسان، مع إعمال مقاصد الشريعة الإسلامية الكفيلة بتحقيق كل ما هو خير ومصلحة غالبية للفرد والجماعة.⁽¹⁾

فالفقهاء المعاصرون تناولوا نازلة نقل الأعضاء من إنسان لآخر على سبيل التداوي، وسوف أذكر آراءهم إجمالاً في صورتين؛ الأولى: نقل الأعضاء من إنسان حي إلى آخر. والصورة الثانية: نقل الأعضاء من إنسان ميت إلى آخر حي. أولاً: نقل الأعضاء من إنسان حي إلى آخر:

صدرت فتاوى كثيرة من المجامع الفقهية ودوائر الإفتاء والهيئات العلمية تتيح كلها نقل الأعضاء من إنسان حي إلى آخر بشروط. وخلاصة ما قاله أصحاب هذا الاتجاه: أنه لا مانع شرعاً من أخذ عضو من إنسان حي لزرعه في إنسان آخر محتاج إليه لإنقاذ حياته إذا اضطر إلى ذلك، وأمنت الفتنة في نزعه لمن أخذ منه، وغلب على الظن نجاح زرعه ممن سيزرع فيه، وقد اتفق أصحاب هذا الاتجاه على عدم جواز نقل الخصية والمبيض منعاً لاختلاط الأنساب، وعدم جواز نقل الأعضاء المفردة كالكلب أو القلب من حي إلى مريض؛ لأن في ذلك هلاكاً للأول⁽²⁾.

وهناك اتجاه آخر يمنع التبرع بالأعضاء بين الأحياء، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا يجوز للإنسان أن يتصرف في أعضاء جسده ولو بالتبرع على أساس أن أعضاء جسد الإنسان هي جميعها ملك لله سبحانه.

¹ - مسفر القحطاني، فقه النوازل، مرجع سابق، ص: 38.

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

وقد استند أصحاب هذا الاتجاه إلى قاعدة: "من لا يملك التصرف لا يملك الإذن فيه"⁽¹⁾. ويرى فضيلة الشيخ متولي الشعراوي: "أن نقل الأعضاء من حي إلى حي حرام، ثم يقول: والذين يحاولون أن يفرقوا بين التبرع والبيع عليهم أن يعرفوا أن كلاهما فرع الملكية ولا أحد يملك جسده، والذين يقولون إن كل شيء ملك لله، عليهم أن يعلموا أن هناك فرقاً بين شيء ملكه الله للإنسان ملكية التصرف، وشيء ملكه الله للإنسان ملكية انتفاع فقط كالجسد، وملكية الانتفاع لا تجيز التصرف"⁽²⁾.

ثانياً: نقل الأعضاء من الميت إلى الحي:

فلقد أفتى بعض أهل العلم بجواز نقل أي عضو من إنسان ميت إلى إنسان آخر حي في حاجة إليه بشروط معينة. وقد بنى هؤلاء رأيهم على أسس بعض القواعد الفقهية كقاعدة: "الضرورة تبيح المحظورات"، وقاعدة: "إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما بارتكاب أخفها ضرراً" وغير ذلك من الأدلة⁽³⁾. وقد اشترطوا هؤلاء عدة شروط لأخذ العضو من جسم المتوفى، منها: موافقة ولي الأمر، أو موافقة ورثته⁽⁴⁾.

وهناك اتجاه يمنع نقل العضو من الميت إلى الحي على أساس أن جسد الآدمي ملك لله سبحانه، وبالتالي لا يجوز للإنسان وهو حي أن يوصي أو يتبرع بشيء من أعضائه بعد موته، كما لا يجوز لأحد أقاربه أو النيابة العامة أو أي جهة أخرى الإذن بالمساس بجسد هذا الميت لأخذ عضو منه أو أكثر⁽⁵⁾.

¹ - محمود محمد عوض سلامة، رد شبهة المجيزين لنقل الأعضاء من الناحيتين الدينية والطبية، الدليل الإلكتروني للقانون العربي، ص: 6، عبر الرابط التالي: www.arablawninfo.com

² - وهبة مصطفى الزحيلي، نقل وزراعة الأعضاء، بحث مقدم لمؤتمر مجمع البحوث الإسلامية، المؤتمر الثالث عشر، 13 ربيع الأول 1430هـ/2009م، ص: 10 - 14.

³ - المرجع السابق، ص: 6.

⁴ - المرجع نفسه.

⁵ - محمود محمد عوض سلامة، رد شبهة المجيزين، مرجع سابق، ص: 7.

وترى الباحثة أن القول الأول هو الأقرب للصواب؛ لأسباب عدة ولمراعاة الشروط؛ لأن هناك أعضاء لا تقبل التبرع، مثل القلب والكبد، وهناك أعضاء تقبل التبرع وزرعها لإنسان آخر، مع مراعاة إذن الإنسان لأعضائه، ولا يجوز أن يشتري من أعضائه رغبة في المال، ويجوز أيضاً نقل العضو من جسم الإنسان إلى جسم إنسان آخر، إذا كان هذا العضو يتجدد تلقائياً كالدم والجلد.

ويجوز الاستفادة من جزء العضو الذي استؤصل من الجسم لعدة مرضية لشخص آخر، ويحرم نقل عضو يتوقف عليه الحياة كالقلب، والله أعلم.

المبحث الثالث

أحكام دراسة النوازل الطبية

ويتضمن ثلاثة مطالب:-

- المطلب الأول: حكم الاجتهاد في النوازل الطبية وضوابطه.
- المطلب الثاني: منهج البحث عن الحكم الشرعي للنوازل الطبية.
- المطلب الثالث: التعرف على حكم النازلة في ضوء مقاصد الشريعة.

المطلب الأول

حكم الاجتهاد في النوازل الطبية وضوابطه

أولاً: حكم الاجتهاد في النوازل الطبية:

الاجتهاد في النوازل بصفة عامة، والنوازل الطبية خاصة واجب على هذه الأمة، فهو من فروض الكفاية، وربما يتعين هذا الواجب على بعض المتهيين للنظر في بعض النوازل، فيصير النظر في نازلة ما واجباً عينياً في حق هؤلاء⁽¹⁾.

وقد ورد في ذلك ما أخرجه الدارمي⁽²⁾ في سننه عن وهب بن عمير رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (لا تعجلوا بالبلية قبل نزولها، فإنكم إن تفعلوها قبل نزولها لا ينفعك المسلمون وفيهم، إذا هي نزلت من إذا قال وفق وسدد، وإن عجلتم تختلف بكم الأهواء فتأخذوا هكذا وهكذا، وأشار بين يديه وعلى يمينه وعن شماله)⁽³⁾.

وقد ذكر ابن عبد البر⁽⁴⁾ عن جمهور أهل العلم أنهم كانوا يكرهون استعمال الرأي في الوقائع قبل أن تنزل، وتفرع الكلام لذلك كان من شروط المسألة المجتهد فيها أن تكون من المسائل النازلة بالمسلمين، أما المسائل غير الواقعة فقد يكره الاجتهاد فيها وقد يحرم⁽⁵⁾، ولا يجب النظر في تلك المسائل التي تخص الكفار وحدهم، كمسألة بنوك المني.

¹ - محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، حكم الاجتهاد في النوازل، مرجع سابق ص 8 .

² - عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام، بن عبد الصمد التميمي، الدارمي، السمرقندي (أبو محمد) محدث، حافظ، مفسر، فقيه، ومن تصانيفه: السنن، ولد 181هـ وتوفي 255هـ، أنظر عمر رضا، معجم المؤلفين، 2/251.

³ - ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ط2 بيروت، 447/9.

⁴ - أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، الأندلسي المعروف بابن عبد البر، ولد سنة 368هـ، وتوفي 463هـ، أنظر محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1402هـ - 1982م، 135/35.

⁵ - الاجتهاد في النوازل، مرجع سابق، ص: 8.

ثانياً: ضوابط الاجتهاد في النوازل:

لا يجوز الاجتهاد في النوازل ولا يستقيم إلا إذا توافرت في هذا الاجتهاد ضوابط، وهي كثيرة أهمها ثلاثة، ولا ريب أن الإخلال بهذه الضوابط الثلاثة أو بواحد منها يعود على الاجتهاد بالخلل، فيكون الاجتهاد إذ ذاك اجتهداً باطلاً، ولا بد للمجتهد أن يعرف هذه الضوابط بصورة دقيقة⁽¹⁾. ولا يبذل جهده بغير علم في هذه الضوابط. وإليك فيما يأتي بيان هذه الضوابط بصورة موجزة:-

الأول: أن يكون الناظر من أهل الاجتهاد، ولا بد للمجتهد من الاتصاف بالآتي:-

1. الإحاطة بأدلة الأحكام، كالكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستصحاب، وغيرها من الأدلة التي يمكن اعتبارها. ولا بد له مع ذلك من معرفة الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول ومواقع الإجماع والخلاف، وصحيح الحديث وضعيفه، والمقصود من ذلك أن تكون لديه معرفة تامة بمقاصد الشريعة، بحيث يدرك مراد الشارع، ويفهم مقصوده في التشريع⁽²⁾. ولا بد أيضاً أن يكون له قدرة على فهم الواقع المعاصر، وبحث المسألة من أهل الاختصاص في هذه النازلة، إذا كانت مسألة طبية، فيجب عليه دراسة المسألة من الناحية العلمية واستشارة اختصاصي المسألة.
2. العلم بلسان العرب، ويكفي ذلك القدر اللازم لفهم الكلام.
3. المعرفة التامة بأصول الفقه، بحيث تكون لديه ملكة فقهية وقدرة على استنباط الأحكام من أدلتها، وهذا يحتاج إلى أن يكون عارفاً بالعام والخاص، والمطلق والمقيد، والنص والظاهر والمؤول، والمجمل والمبين، والمنطوق والمفهوم، والمحكم والمتشابه والأمر والنهي.
4. بذل الواسع في البحث والنظر، وألا يقتصر في بلوغ غاية جهده.

¹- الجيزاني، الاجتهاد في النوازل، ص: 8.

²- المرجع السابق، ص: 19.

أما إذا لم تتوفر هذه الصفات فيمن ينظر في النازلة فلا يجوز له أن يفتي، ولا يحل له أن يجتهد، وحقه أن يقلد أهل العلم وأن يسألهم⁽¹⁾.

وهذه هي شروط المجتهد، سواء اجتهد في النوازل أم الفروع الفقهية ومن العلماء من اشترطوا معرفة القياس، وجعلوها شرطاً مستقلاً بذاته. ولكن ترى الباحثة أن اشتراط معرفة القياس لا يكون من ضمن الشروط المتفقه التي يجب أن تتوفر فيمن يجتهد، لأن بعض العلماء لم يجعلوها من ضمن الشروط؛ لأن القياس من ضمن معرفة أصول الفقه، لأنه موضوع من مواضيع أصول الفقه.

الضابط الثاني: أن يحصل لمجتهد النازلة التصور التام والفهم الصحيح لها.⁽²⁾

وهذا التصور يحتاج من المجتهد أن يطالع - على أقل الأحوال - الدراسات السابقة، وما كتب حول هذه المسألة النازلة، لكن كثيراً من الباحثين - لشديد الأسى - لا يبالي بما كتبه السابقون له من معاصريه، ولا يلتفت إلى جهودهم البتة، ولا يبحث عنها، ولا يرغب في الإفادة منها.

والمقصود أن تصور النازلة على الوجه الصحيح أمر في غاية الأهمية، فإن كثيراً من أهل العلم ربما داخله الخلل من جهة عدم تصوره الصحيح للنازلة لا من جهة علمه بالشرع. قال ابن القيم: "ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علماً. والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر.

¹ - محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، ص: 509-511.

² - محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، حكم الاجتهاد في النوازل، مرجع سابق، ص: 20.

فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجراً، فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله⁽¹⁾.

وبهذا يجب على كل مجتهد في النوازل الطبية أن يتصور النازلة ويفهم لها الفهم الصحيح، ويفهم أيضاً إذا كان لدى الفقهاء المتقدمين مسألة أفتوا فيها قريبة في النازلة الجديدة، وهذا يبين قدرة الفقيه لاستنباط الحكم من الكتاب والسنة وعند الفقهاء المتقدمين وفهم المسألة بصورة تامة، ويرجع الدراسات السابقة حول الموضوع سواء كانت هذه النازلة مثلاً "الجراحات التجميلية، والجراحات الطبية بصفة عامة"، فلا بد من بذل الجهد واستفراغ الطاقة قدر الإمكان في فهم صورة النازلة ومعرفة حقيقتها في الواقع.

الضابط الثالث: أن يستند المجتهد في حكمه على النازلة إلى دليل شرعي معتبر.⁽²⁾

وهذا الدليل قد يكون نصاً أو إجماعاً أو قياساً أو استصلاحاً أو غير ذلك مما يمكن اعتباره من الأدلة الشرعية.

ولا يجوز للمجتهد ولا لغيره أن يحكم بهواه أو بدون دليل، فكل ذلك يدخل في القول على الله تعالى بغير علم، وإجماع الأمة منعقد على تحريم القول على الله بغير علم.⁽³⁾ لكنّ جمعاً من المفتين في النوازل ممن توفرت لديهم الملكة الفقهية، وحصل لهم تصور صحيح وفهم دقيق للواقعة والواقع، داخلهم الخلل والزلل في بعض فتاواهم من جهة الدليل الذي استندوا إليه واعتمدوه؛ فإذا وقعت منهم - دون قصد - مصادمة لنصوص الكتاب والسنة، ومخالفة لإجماع الأمة، أو مناقضة لمقاصد الشريعة، وقد يكون السبب في وقوع

¹ - ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1973م، 1/87-88.

² - الجيزاني، الاجتهاد في النوازل، ص: 21.

³ - المرجع السابق، نفسه.

هذه المخالفات- في معظم الأحيان- هو نوع من التأويل والاجتهاد. وربما كان السبب - في أحيان أخرى- هو التأثير ببعض المؤثرات الخارجية.⁽¹⁾

وهذه الضوابط الثلاثة يجب مراعاتها فيمن يجتهد في النوازل المعاصرة، وخاصة النوازل الطبية مع الإشارة أن هذا العصر أصبح المجتهد الواحد لا يكفي في الإفتاء في المسائل الكبرى التي تحتاج إلى الفهم بصورة دقيقة وواضحة، وبهذا قامت المجامع الفقهية وهي عبارة عن اجتماع العلماء في هذا العصر على حكم مسألة من مسائل النوازل الطبية مع استنادها إلى دليل شرعي ومراعاة مقاصد الشارع، ثم تتناقش هذه الأحكام بصورة جماعية ويفتون فيما يرون أنه موافق لأحكام الشرع، والله أعلم.

¹- المرجع السابق، نفسه.

المطلب الثاني

منهج البحث عن الحكم الشرعي للنوازل الطبية

إن معظم القضايا الطبية تأخذ طابع الحادثة والجدة، مثل: الاستسساخ وأطفال الأنابيب، والجراحات التجميلية، فلم يتكلم عنها الفقهاء المتقدمون؛ فلا بد من أجل الوصول السليم للأحكام الشرعية لهذه النوازل من رسم منهجية محكمة، تظهر معالمها على النحو التالي:-

أولاً: فهم هذه القضايا الجديدة فهماً دقيقاً من خلال الاعتماد على أهل الذكر فيها، والمتخصصين فيها، وذلك من خلال دراسة الموضوع وقراءاته في الكتب المتخصصة وجمع المعلومات المتاحة حوله، والاتصال بالمختصين والاستماع لهم، وشرحهم وللصور التي يعرضونها، وهذه المعرفة هي المنبع الأساس، ولا يجوز للقاضي أو الباحث أن يصدر حكماً أو فتوى بدونها؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.⁽¹⁾

وهذا الأسلوب هو المتبع في مجمع الفقه الإسلامي الدولي، حيث يستعان بأهل الاختصاص في كل فنٍ وعلم، وبالأخص في مجال الطب فيستكتبون بالقضية المراد إصدارها في قرار رسمي، ثم يشاركونهم الفقهاء في بيان الحكم الشرعي لها، ثم تناقش هذه الآراء ووجهات النظر في المجمع مناقشة مستفيضة في دورة واحدة أو أكثر حتى تنتضج تماماً⁽²⁾.

والقضايا الطبية وإن كانت معقدة ومركبة لكن فهمها فهماً مناسباً ليست بمستبعد عن الفقيه، أو الباحث الحريص على استيعابها بالقدر الذي يمكنه تصورها والحكم عليها، حيث إنه ليس من شأنه الخوض في الجوانب التقنية الدقيقة لهذه القضايا، وإنما يتعرف عليها

¹ - القره داغي، فقه القضايا الطبية المعاصرة، ص: 41 .

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

وعلى حقيقتها وضوابطها بالقدر المناسب، وهذا بلا شك يتطلب من الباحث بذل الجهود الممكنة، والصبر للوصول إلى مبتغاه، وهذا هو شأن العالم. يقول الإمام الشافعي⁽¹⁾ مبيناً أن العلم يحتاج إلى صبر ومصابرة وسهر وتعايش معه:

سهرى لتفتح العلوم أذ لي	من وصل غانية وطيب عناق
وصرير أقلامي على صفحاتها	أحلى من الدوكاء والعشاق
وأذ من نقر الفتاة لدفها	نقري لألقى الرمل عن أوراق
وتمايلي طرباً لحلّ عويصة	في الدرس أشهى من مدامة ساق
وأبيت سهران الدجى وتبيته	نوماً وتبغى بعد ذاك لحاقي ⁽²⁾

ثانياً: أهلية الباحث أو المتصدي لبيان حكم القضايا المعاصرة، لا يجوز لأي شخص حتى ولو كان متبحراً في الطب مثلاً أن يتصدى لبيان الحكم الشرعي للنازلة الطبية الجديدة إلا إذا كان أهلاً للاجتهاد الشرعي أو أهلاً للترجيح والفتوى، تتوافر فيه شروط الاجتهاد المعتمدة، أو الجزئي بالنسبة للمجتهد، وشروط الفتوى أو الترجيح بالنسبة للمفتي أو المرجح، وذلك لخطورة الفتوى التي هي إخبار عن الله تعالى⁽³⁾.

ثالثاً: البحث عن القضايا الجديدة في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع من خلال كتب التفسير وكتب السنة وشروحها.⁽⁴⁾

رابعاً: البحث عن القضايا الجديدة في أقوال الصحابة والتابعين ومن خلال كتب السنن والآثار أو المصنفات التي سجلت أقوالهم واجتهاداتهم.

¹ محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المطلبلي، أبو عبد الله الشافعي المكي ولد 150هـ بغزة، وتوفي بمصر سنة 204هـ، ناصر الحديث، ثقة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت، 278/1

² محمد بن إدريس الشافعي، ديوان الإمام الشافعي، دار الفكر - لبنان، 9/1

³ علي محي الدين، فقه القضايا الطبية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 43.

⁴ - المرجع نفسه، ص: 45.

خامساً: البحث عنها في كتب أئمة المذاهب الفقهية المعتمدة سواء كانت المذاهب الأربعة أو غيرها من المذاهب الفقهية الأخرى التي اندثرت، مثل: مذهب الثوري، وأبي ثور، وابن أبي ليلى والطبري، ومن جانب آخر فإنه بعض القضايا الجديدة قد وجدنا لها أشباهها ونظائرها في كتب الفقه، مثل: التضخم (وهي الارتفاع المفرط للأسعار)؛ حيث وجدنا لها أقوالاً لأبي يوسف وبعض فقهاء المالكية والحنابلة⁽¹⁾، ولذلك ينبغي البحث عن هذه الآراء السابقة في الكتب الفقهية العامة، أو في كتب الفتاوى والنوازل للمذاهب الفقهية وهي كثيرة ومفيدة جداً.⁽²⁾

وفي وقتنا الحاضر البحث عن آراء الفقهاء سهل جداً ومتاح، حيث ألف بعضهم كتباً يجمع فيها آراء المذاهب الفقهية، والمفتي في القضايا والنوازل في هذا العصر له القدرة على وصول وجمع المعلومات حول النازلة في شتى المجالات من كتب ومجامع ودوريات، ومتخصصين.

سادساً: البحث عنها من خلال قرارات المجامع الفقهية والفتاوى والتوصيات التي صدرت من المؤتمرات والندوات والحلقات الفقهية، والرجوع إلى المجلات العلمية التابعة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة والمجمع الفقهي الإسلامي التابع لبنك دبي الإسلامي ومجلة البحوث، والدراسات الإسلامية لإدارة البحوث والإفتاء، ومجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي وغيرها من المجلات العلمية التي تصدر من كليات الشريعة⁽³⁾.

سابعاً: البحث عنها في الرسائل العلمية المتخصصة (ماجستير، دكتوراه) في الفقه الإسلامي والقانون والاقتصاد الإسلامي والطب ونحوها.

¹ - علي محي الدين القره داغي، قاعدة المثلي والقيمي وأثرها على الحقوق والواجبات، دار الاعتصام، القاهرة، وكتابه فقه القضايا الطبية، ص: 46.

² - محمد الشنقيطي، فقه القضايا الطبية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 45.

³ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

ثامناً: إذا لم يجد في كل ذلك حينئذ يلجأ الباحث إلى المبادئ العامة لهذه الشريعة مثل مبادئ العدل والخير والمساواة والقواعد العامة، مثل قاعدة: (لا ضرر ولا ضرار) وقاعدة: (رفع الحرج)، وقاعدة: (تحقيق المصالح ودرء المفسد)، وقاعدة: (تحمل الضرر الأخف، أو الأقل لدرء الأعظم والأكثر)، وقاعدة: (وأن المشقة تجلب التيسير) وقاعدة: (الضرورات تبيح المحظورات)، وغيرها.

والأصول العامة؛ مثل: الأصل في الأشياء الإباحة⁽¹⁾، والأصل في العادات والعقود والشروط الإباحة⁽²⁾ والأصل براءة الذمة، والأصل عدم التكليف، إضافة إلى مراعاة مقاصد الشريعة وكلياتها التي هي الأساس المهم في صحة الاجتهاد الفرعية.⁽³⁾

تاسعاً: إذا لم يصل الباحث بعد كل ذلك إلى قناعة برأي معين، أو بعبارة أخرى، لم يستطع الوصول إلى الحكم الشرعي للقضية فإنه يسعى مرة أخرى، ويعيد الاجتهاد والبحث حتى يصل بإذن الله تعالى إلى الحكم الفقهي، وإذا لم يصل فلا حرج عليه أن يقول (لا أدري) بل له قدوة في هذا المجال من السلف الصالح، حيث سئل بعض فقهاءهم عن بعض المسائل فقالوا (لا أدري)⁽⁴⁾، والله أعلم.

¹ - علي محي الدين القره داغي، مرجع سابق، ص: 48.

² - علي بن عبد العزيز بن إبراهيم المطرودي، تطبيق القواعد الفقهية على المسائل الطبية، بحث قسم أصول الفقه بكلية الشريعة، 1428هـ، ص: 9.

³ - محمد الشنقيطي، مرجع سابق، ص: 48.

⁴ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

المطلب الثالث

التعرف على حكم النازلة في ضوء المقاصد الشريعة

أن الشريعة الإسلامية قد جاءت لتصلح أحوال الناس، وتخرجهم من دائرة الهوى والعبث والفساد إلى الطريق المستقيم ومنهاجه القويم الذي يحقق لهم مصالحهم في الدنيا والآخرة، ويحفظ لهم دينهم ونفوسهم وعقولهم. يقول العزّ بن عبد السلام رحمه الله: "من مارس الشريعة وفهم مقاصد الكتاب والسنة؛ على أن جميع ما أمر به؛ لجلب مصلحة أو مصالح، أو لدرء مفسدة أو مفساد، أو للأمرين، وأن جميع ما نهى عنه، إنما نهى عنه لدافع مفسدة أو مفساد أو جلب مصلحة أو مصالح، أو للأمرين والشريعة طافحة بذلك"⁽¹⁾.

ولعلنا في هذا المطلب نريد أن نبين ما يجب أن يقوم به المجتهد أو المفتي في أحكام النوازل أن يعرف طريقة رد النازلة إلى مقاصد الشارع، للتعرف على حكم النازلة المعاصرة، وفق مقاصد الشريعة، وذلك من خلال النقاط الآتية:-

الأولى: يحتاج الناظر في النوازل المعاصرة إلى معرفة مقاصد الشريعة على وجه الكمال، وذلك أن تصرف المجتهدين بفقههم في الشريعة يقع على خمسة أنحاء كما قال ابن عاشور رحمه الله: "فهم أقوالها واستفادة مدلولاتها، والبحث عما يعارض الأدلة سالمة مما يبطل دلالتها ويقضي عليها، وقياس ما لم يرد حكمه من أقوال الشارع على حكم ما ورد حكمه فيه بعد أن يعرف علل التشريعات، بطريق من طرق مسالك العلة، إعطاء حكم لفعل أو حادث حدث للناس لا يعرف حكمه فيما لاح للمجتهدين من أدلة الشريعة، وتلقي بعض أحكام الشريعة الثابتة عنده تلقي ما لم يعرف علل أحكامها ولا حكمة الشريعة في تشريعها"⁽²⁾، فالفقيه يحتاج إلى معرفة مقاصد الشريعة في هذه الأنحاء كلها.

¹- المرجع السابق، نفس الصفحة.

²- ابن عاشور، مقاصد الشريعة، ص15.

ثانياً: دور المقاصد الشرعية في استنباط أحكام النوازل المعاصرة: لا تخلو الوقائع الحادثة للناس أن تكون واضحة الدليل منصوصة الحكم فتلحق بالحكم المنصوص، أو تكون مندرجة ضمن قاعدة فقهية أو أصولية فتأخذ حكم جزئياتها لما بينها من الشبه وذلك بتحقيق المناط وإدراج الفرع ضمن قاعدته. أما إذا خلت النازلة من حكم منصوص أو في معناه ولا يعرف لها قاعدة تضمها أو تشهد لها بحسب جنسها القريب، فإن للعلماء طرقاً في استنباط حكمها⁽¹⁾ كما سيأتي البيان.

وهنا سنبحث عن دور المقاصد الشرعية في استنباط تلك النوازل التي لم يسبق فيها نص أو اجتهاد، إذ لا يصح أن يكون هناك حكم يخلو عن مراد الشارع له بالصحة والبطلان. فمن المقرر بالاستقراء "أن الله سبحانه وتعالى قد شرع أحكامه لمصالح العباد"⁽²⁾ فإن هذه المصالح لا تخلو من ثلاثة أقسام:-

1- المصالح المعتبرة: وهي المصالح التي يشهد الشرع باعتبارها وقام الدليل منه على رعايتها فهذه المصالح حجة ويرجع حاصلها إلى القياس وهو اقتباس الحكم من معقول النص والإجماع.⁽³⁾

2- المصالح الملغاة: وهي المصالح التي ليس لها شاهد اعتبار من الشرع بل شهد الشرع بردها وإلغائها، وهذا النوع من المصالح مردود لا سبيل إلى قبوله ولا خلاف في إهماله بين المسلمين⁽⁴⁾.

3- المصالح المرسلة: وهي المصالح التي لم يقم دليل خاص من الشارع على اعتبارها ولا على إلغائها، ولكن دلت الأدلة العامة على اعتبارها.

¹- مسفر القحطاني، الاستدلال بمقاصد الشريعة في النوازل، ص:20.

²- المرجع السابق، نفس الصفحة.

³- حسين حامد حسان، فقه المصلحة وتطبيقاته المعاصرة، ص: 9.

⁴- المرجع السابق، ص:10.

فهذه المصالح خلت من الشواهد الخاصة، فإذا كانت النازلة لم يشرع الشارع لها حكماً، ولم تتحقق فيها علة اعتبرها الشارع الحكم من أحكامه، ووجد فيها أمراً مناسباً لتشريع الحكم، أي أن تشريع الحكم فيها من شأنه أن يدفع ضرراً أو يحقق نفعاً فهذا الأمر المناسب في هذه الواقعة يسمى **المصلحة المرسلة**.

فالحكم في هذه النوازل الحادثة يكون بالرد إلى المصلحة المرسلة التي لا تخرج عن إطار مقاصد الشريعة وكلياتها الخمس المعروفة، والأدلة في إثبات هذا الأمر كثيرة، نذكر منها ما قاله الإمام الرازي رحمه الله في المحصول كل حكم يفرض، فإما أن يستلزم مصلحة خالية عن المفسدة، أو مفسدة خالية عن المصلحة، أو يكون خالياً عن المصلحة والمفسدة بالكلية، أو يكون مشتملاً عليهما معاً، وهذا على ثلاثة أقسام: لأنهما إما أن يكونا متعادلين، وإما أن تكون المصلحة راجحة، وإما أن تكون المفسدة راجحة، فهذه أقسام ستة⁽¹⁾:-

أحدها: أن يستلزم مصلحة خالية عن المفسدة، وهذا لابد وأن يكون مشروعاً لأن المقصود من الشرائع رعاية المصلحة.

ثانياً: أن يستلزم مصلحة راجحة وهذا أيضاً لابد وأن يكون مشروعاً، لأن ترك الخير الكثير لأهل الشر القليل شر كثير.

ثالثاً: أن يستوي الأمران، فهذا يكون عبثاً فوجب ألا يشرع.

رابعاً: أن يخلو عن الأمرين: وهذا أيضاً يكون عبثاً فوجب ألا يكون مشروعاً.

خامساً: أن يكون مفسدة خالصة، ولاشك أنها لا تكون مشروعة.

سادساً: أن يكون ما فيه المفسدة راجحاً على ما فيه من المصلحة وهو أيضاً غير مشروع؛ لأن المفسدة الراجحة واجبة الدفع بالضرورة.⁽²⁾

¹- مسفر القحطاني، الاستدلال بمقاصد الشريعة في النوازل، ص: 22.

²- القحطاني، الاستدلال بمقاصد الشريعة في النوازل المستجدة، مرجع سابق، ص: 23.

ويمكن للناظر في النوازل عند الاستدلال بالمصلحة أن يعرض النازلة على تلك الأقسام الستة، الضرورية عقلاً، فإذا جاءت النازلة ضمن ما شهد له العقل بأي فيها مصلحة خالصة أو غالبية التمس فيها علة الحكم بالنظر فيكونها وصف ظاهر منضبط يؤدي إلى نفع هو مقصود الشرع، كما هو معلوم ومقرر في مباحث العلة في مسلك المناسبة فتكون النازلة قد تم إدراجها من خلال عللها ومقاصدها القريبة من خلال المناسب المؤثر والملائم أو من خلال مقاصدها العالية والحمل على كليات الشريعة واعتبار الضروريات الخمس من خلال المناسب المرسل أو المصلحة المرسل⁽¹⁾.

ونلحق النوازل في الجراحات التجميلية في البحث عن حكمها بنصوص الكتاب والسنة وردّها إلى مقاصد الشريعة، واعتبارها إذا كانت مصلحة مرسل أو معتبرة أو ملغاة، فالنوازل الطبية وإن كانت بعضها غير منصوص على حكمها إلا أنها قابلة للقياس بالأحكام الشرعية المشابهة لها.

ثالثاً: هناك بعض القواعد المقاصدية المبنوثة في كتب القواعد والأصول والتي يحتاج إليها الناظر في النوازل عند ردّ حكمها إلى مقاصد التشريع⁽²⁾.

وسأعرض هذه القواعد من غير خوض في شرحها مكتفياً مما ذكره الإمام الشاطبي في الموافقات من غير شرح أو تفصيل هذه القواعد، وإنما أعرضها على سبيل الفهم أن النوازل ترد إلى مقاصد التشريع من خلال هذه القواعد عن التعرف على حكمها:

1- القاعدة الأولى: القاعدة المقررة أن الشرائع إنما جيء بها لمصالح العباد فالأمر والنهي والتخيير بينها راجعة إلى حفظ المكلف ومصلحه.

¹ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

² - محمد سعد بن أحمد بن مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط1 1418 هـ/1998م، ص: 448.

- 2- أن الشارع وضع الشريعة على اعتبار المصالح باتفاق، وتقرر في هذه المسائل أن المصالح المعتبرة هي الكليات دون الجزئيات.⁽¹⁾
- 3- تنزيل حفظ الضروريات والحاجيات في كل محل على وجه واحد لا يمكن بل لابد من اعتبار خصوصيات الأحوال والأبواب وغير ذلك من الخصوصيات الجزئية⁽²⁾.
- 4- القواعد الكلية من الضروريات والحاجيات والتحسينيات لم يقع فيها نسخ، وإنما وقع النسخ في أمور جزئية.⁽³⁾
- 5- قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقاً لقصده في التشريع⁽⁴⁾.
- 6- المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً كما هو عبد الله اضطراراً⁽⁵⁾.
- 7- مقاصد الشارع في بث المصالح في التشريع أن تكون مطلقة عامة، لا تختص بباب دون باب، ولا بمحل دون محل ولا بمحل وفاق دون محل خلاف⁽⁶⁾.
- 8- إنما يصح مسالك الإفهام والفهم ما يكون عاماً لجميع العرب، فلا يتكلف فيه فوق ما يقدرون عليه بحسب الألفاظ والمعاني.⁽⁷⁾
- 9- إن الشارع لم يقصد إلى التكاليف بالمشاق والإعانات فيه... إن الشارع قاصد للتكليف بما يلزم فيه كلفة ومشقة؛ ولكن لا تسمى في العادة المستمرة مشقة، كما لا تسمى في العادة مشقة طلب المعاش بالتحرف وسائر الصنائع.

¹- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات في أصول الفقه، تقديم بكر بن عبد الله أبي زيد، دار ابن عفان، ط 1، 1417هـ، 1997م، 223/1.

²- المرجع السابق، 239/5.

³- المرجع السابق، 365/3.

⁴- المرجع السابق، الموافقات في أصول الفقه، 23/3.

⁵- المرجع السابق، 29/2.

⁶- المرجع السابق، 86/2.

⁷- المرجع السابق، 136/2.

- 10- الشريعة جارية في التكليف مقتضاها على الطريق الوسط الأعدل، الأخذ من الطرفين بقسط لا ميل فيه، الداخل تحت كسب العبد من غير مشقة ولا انحلال.⁽¹⁾
- 11- العوائد الجارية ضرورية الاعتبار شرعاً.⁽²⁾
- 12- الأصل في العبادات بالنسبة إلى المكلف التعبد دون الالتفات إلى المعاني، وأصل العادات الالتفات إلى المعاني⁽³⁾.
- 13- كل دليل شرعي ثبت في الكتاب مطلقاً غير مقيد، ولم يجعل له قانون ولا ضابط مخصوص، فهو راجع إلى معنى معقول وُكِّلَ إلى نظر المكلف.
- 14- إذا ثبتت قاعدة عامة أو مطلقة، فلا تؤثر فيها معارضة قضايا الأعيان، ولا حكايات الأحوال.⁽⁴⁾
- والقواعد في باب المقاصد عند الاستدلال في النوازل كثيرة جداً ونقتصر في ذكر هذه القواعد التي ذكرتها
- ولا بد أن يأخذ الفقيه أو المجتهد في المسائل المستجدة والنوازل في عين الاعتبار بهذه القواعد، وتكون له من المفاتيح التي يأخذها عند البحث عن المسائل المستجدة والتعرف على حكمها، ومثال ذلك من باب الجراحات التجميلية التي أصبحت نازلة من نوازل هذا العصر.
- المقاصد الشرعية التي يعتد بها في عملية الاجتهاد، حجة شرعية يقينية، وحق ضروري مقطوع به، وقد ثبت ذلك بالنص والإجماع، والدليل العام والخاص، والوحي المتلو والمروي، وباستقراء سائر التصرفات والقرائن الشرعية، ومقررات القواعد والأصول الفقهية.⁽⁵⁾

¹- مسفر القحطاني، مرجع سابق، ص: 27.

²- المرجع السابق، نفس الصفحة.

³- الشاطبي، الموافقات، 493/2.

⁴- المرجع السابق، 513/2.

⁵- مسفر بن علي القحطاني، الاستدلال بمقاصد الشريعة في النوازل المستجدة، ص: 14.

الفصل الثالث

مقاصد الشريعة

ويتضمن خمسة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم مقاصد الشريعة.

المبحث الثاني: نشأة المقاصد وتطورها.

المبحث الثالث: أقسام مقاصد الشريعة.

المبحث الرابع: أهمية معرفة مقاصد الشريعة.

المبحث الخامس: طرق معرفة مقاصد الشريعة.

المبحث الأول

مفهوم مقاصد الشريعة

ويتضمن ثلاثة مطالب:-

- المطلب الأول: تعريف مقاصد الشريعة باعتباره مركباً إضافياً.
- المطلب الثاني: تعريف مقاصد الشريعة باعتباره لقباً وعِلماً.
- المطلب الثالث: مقاصد الشريعة والنوازل الطبية.

المطلب الأول

تعريف مقاصد الشريعة باعتباره مركباً إضافياً

تمهيد:

المقاصد الشرعية فن من فنون الشريعة الإسلامية، وعلم من علومها التي حظيت باهتمام بالغ، وعناية فائقة على مستوى التأليف والتدوين والتأصيل، والتفريع والتنظير، والتطبيق ولاسيما في العصور الفقهية المتأخرة، وبالأخص في العصر الحالي الذي توالى فيه الدعوات لقيام ما أصبح يعرف بعلم "المقاصد الشرعية" أو الفقه المقاصدي، أو الاجتهاد المقاصدي، أو الثقافة المقاصدية أو غير ذلك، والمصطلحات والتعبيرات التي تنطوي في محتواها ومضمونها على معنى الالتفاف إلى المقاصد والاعتماد عليها والاستئناس بها في التعامل مع منظومة الأحكام الفقهية الشرعية فهماً واستيعاباً وتطبيقاً.⁽¹⁾

ومقاصد الشريعة في هذا العصر خصوصاً أصبح من العلوم المهمة لمعرفة المستجدات في هذا العصر، وتطبيق النوازل الفقهية المعاصرة في ضوء مقاصد الشريعة. مصطلح (مقاصد الشريعة) مصطلح مركب من كلمتين هما (مقاصد) و(شريعة) ومعروف أن تعريف المركب بوصفه لقباً معيناً يتوقف على تعريف ما تركب منه، وعليه يشرع البحث في تعريف تلك الكلمتين من حيث اللغة والاصطلاح، وذلك في الفروع الأربعة التالية:-

تعريف المقاصد الشرعية باعتبار التركيب

في هذا الفرع نحاول تبين المعنى اللغوي للمقاصد الشرعية من حيث استعمال العرب لها وورودها في القرآن والسنة:

¹- نور الدين مختار الخادمي، مقاصد التشريع الإسلامي، مفهومها ضرورتها ضوابطها، ص: 2.

أولاً: المقاصد في كلام العرب:

المقاصد: جمع مقصد، وهو مصدر ميمي لفعل (قَصَدَ يَقْصِدُ قَصْدًا) فهو بمعنى القصد.⁽¹⁾ وأصل مادة (ق ص د) في كلام العرب الالتزام والتوجه والنهوض⁽²⁾ والنهوض نحو الشيء على اعتدال كان ذلك أو جور، هذا أصله في الحقيقة، وإن كان قد يخص في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل.⁽³⁾

(قصد)؛ القصد: استقامة الطريق، قصد يقصد قصداً؛ فهو قاصد، والقصد إتيان الشيء.⁽⁴⁾ و(القاف والصاد والdal) أصول ثلاثة تدل معانيها على إتيان شيء وأمه والآخر على اكتناز في الشيء.⁽⁵⁾

أما في القرآن الكريم فقد وردت مادة المقاصد في خمسة مواضع منه، كلها بمعنى التوسط الاعتدال والاستقامة، وهي كالاتي:-

1- فقد ورد مصدر المادة الثلاثي الذي هو أصل الكلمة في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾⁽⁶⁾، قال القرطبي⁽⁷⁾: استعانة الطريق يقال طريق قاصد أي: يؤدي إلى المطلوب ومنها جائر؛ أي: ومنه السبيل الجائر؛ أي عادل عن الحق فلا تهتدي به.⁽⁸⁾

¹ - عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيع، علم مقاصد الشارع، ط2، 1422هـ/2002م، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ص 19.

² - النهوض: بمعنى النهوض المعنى على كل حال. انظر: مجمل اللغة. مرجع سابق، ص: 845.

³ - ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار المعارف، القاهرة، 3643/1.

⁴ - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، مجمل اللغة، مرجع سابق، ج1/755.

⁵ - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 1423هـ/2002م، اتحاد الكتاب العرب، 79/5.

⁶ - سورة النحل، الآية: 9.

⁷ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، شمس الدين القرطبي، ولد بقرطبة بـ (الأندلس) سنة 600هـ، وتوفي

671هـ، ي مصر. أنظر عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مرجع سابق، 108/3.

⁸ - محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن الزكي، ط1، 1427 - 2006م، مؤسسة الرسالة، 290/12.

- 2- وصيغة اسم الفاعل الثلاثية نفسها وردت في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبْعُوكَ﴾⁽¹⁾، قاصداً: أي وسطاً بين القريب والبعيد. قال الإمام الطبري⁽²⁾: أي موضعاً قريباً سهلاً⁽³⁾.
- 3- كما وردت صيغة فعل الأمر الثلاثية في قوله تعالى: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاعْصُصْ مِنْ صَوْتِكَ﴾⁽⁴⁾ أي توسط فيه، والقصد ما بين الإسراع والبطء، أي امش مقتصداً مشياً؛ ليس بالبطء المثبط ولا بالسرعة المفرط، بل عدلاً وسطاً بين بين.⁽⁵⁾
- 4- أما المواضع المتبقية فقد وردت فيها صيغة اسم الفاعل الخماسية (مقتصد) بمعنى المعتدل في أمره، المتوسط بين الإفراط والتفريط، كما هو ظاهر من الآيات⁽⁶⁾: ﴿مَنْهُمْ أُمَةٌ مُقْتَصِدَةٌ﴾⁽⁷⁾ أي من أهل الكتاب طائفة معتدلة، وهم المؤمنون منهم كعبد الله بن سلام وأضرابه.⁽⁸⁾
- 5- قال تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾⁽⁹⁾ أي: متوسط في أفعاله وأقوالهم بين الخوف والرجاء، خوفاً بما عاهد عليه الله في البحر.⁽¹⁰⁾

1- سورة التوبة، الآية: 42.

5- أبو عبد الله الحسين بن علي بن الحسين الطبري الشافعي، ولد بآمل سنة 418هـ، وكان من كبار الشافعية وتوفي سنة 549هـ،

أنظر سير أعلام النبلاء، للذهبي، 187/37. مرجع سابق

4- عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، تيسير كريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط1420هـ/2000م، مؤسسة الرسالة، ص 338.

4- سورة لقمان، الآية: 19.

5- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي محمد سلامة، دار الطيبة، ط2، 1420هـ/1999م، 332/6.

6- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، 337/6.

7- سورة المائدة، الآية: 66.

8- محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فتح القدير، 332/2.

9- سورة لقمان، الآية: 32.

10- شهاب الدين محمود بن عبد الله الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 400/168.

أما في السنة فقد أكدت استعمالاتها لمادة (المقاصد) المسلك القرآني لها من معنى التوسط والاعتدال والاستقامة إلا أن استقصاء ورودها في السنة من الصعوبة بمكان، ولذلك نكتفي ببعض الأمثلة التي توضح المراد.

1- قوله صلى الله عليه وسلم «واقصد القصد تبلغوا»⁽¹⁾، القصد هنا: سلوك الطريق المعتدل، أي الزموا الطريق والوسط المعتد

2- وقوله صلى الله عليه وسلم: «كانت صلاته قصداً وخطبته قصداً»⁽²⁾، أي: بين الطول الظاهر والتخفيف الماحق.⁽³⁾

3- وقوله صلى الله عليه وسلم: «عليكم هدياً قاصداً».⁽⁴⁾ أي: طريقاً معتدلاً. ومن هنا يظهر أن غالب استعمال الشرع لهذا اللفظ في معنى الوسطية والاعتدال.

ويظهر أيضاً أن المقاصد في القرآن والسنة تدل على معانٍ مترادفة، وهنا يظهر أن استعمال كلمة المقاصد في المعاني اللغوية ومعاني القرآن والسنة مترادفة.

ثانياً: تعريف المقاصد في الاصطلاح:

هي المراد من تشريع الأحكام أو هي إرادة حصول المراد من تشريع الأحكام.⁽¹⁾، وتتضح هذه العلامة من حيث ظهور مناسبة التعريف الاصطلاحي للمعنى الأول والثاني والثالث للمقاصد في اللغة؛ لأن المقاصد اصطلاحاً يراعى فيها الإرادة والعزم والاستقامة والاعتدال. وقد وردت هذه العبارات في كلام العرب في تعريف المقاصد لغة، وهذا يدل على علاقة المقاصد المعني اللغوي والاصطلاحي.

¹ - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقائق، باب القصد والمداومة على العمل، الجامع الصحيح المختصر، دار ابن كثير، بيروت، ط3، 1407هـ/ 1987م، من حديث أبي هريرة، 5، 373.

² - فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، 300/11.

³ - المصدر السابق، فتح الباري، 300/11.

⁴ - ابن حجر العسقلاني، فتح الباري مصدر سابق، ط2، ج1/174 من حديث بريدة.

ثالثاً: تعريف الشريعة لغة:

تطلق الشريعة في لغة العرب على معانٍ، منها: الظهور والبيان والوضوح، كما في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا⁽¹⁾، أَي بَيَّن وَأَوْضَحَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ⁽²⁾، والطريق المستقيم كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبَعْهَا⁽³⁾، أَي طريقة مستقيمة لا اعوجاج فيها ولا التواء، ومورد الناس للاستقاء لظهوره ووضوحه ولا تسميه العرب كذلك إلا إذا كان ماءً كثيراً، ظاهراً للعيان، وفي المثل «أهون السقي التشريع»⁽⁴⁾ والعرب لا تسميه حتى يكون الماء عذباً.

والشريعة والشرع والشرعة: هي المواضع التي ينحدر منها الماء ، ويقصد أيضاً ابتداء الطريق.⁽⁵⁾، والشريعة تطلق في اللغة على مورد الماء ومنبعه ومصدره.

ووجه إطلاق الشريعة على منبع الماء ومصدره أن الماء مصدر حياة الإنسان والحيوان والنبات، وأن الدين الإسلامي مصدر حياة النفوس وصلاحها وتقدمها وسلامتها في الدنيا والآخرة، فالشريعة الإسلامية مصدر كل الخير والرخاء والسعادة في العاجل والآجل، وفي المعاش والمعاد.

والشريعة تطلق أيضاً على الدين والمنهاج والمصدر والسنة والطريقة، وهذه هي المعاني المعروفة عند كثير من الناس.

¹ - الربيعية، علم مقاصد الشارع، مرجع سابق، ص: 20.

² - سورة الشورى، الآية: 13.

³ - محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، 372/6.

⁴ - سورة الجاثية، الآية: 18.

⁵ - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، 175/8.

⁶ - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، 2239/4.

الفرع الرابع: الشريعة اصطلاحاً:

الشريعة اصطلاحاً: هي ما شرعه الله تعالى لعباده من أحكام ليهتدوا بها. أو هي: الأحكام التي تضمنتها القرآن والسنة النبوية.⁽¹⁾

قال ابن تيمية:⁽²⁾ «اسم الشريعة والشرع والشرعة ينتظم كل ما شرعه الله من العقائد والأعمال».⁽³⁾

والشريعة: جملة الأحكام العملية التي تضمنها الإسلام، ويمكن أن يقال بتعبير آخر أن الشريعة هي الجانب القانوني من الإسلام.⁽⁴⁾

أما الشريعة في الشرع؛ فإنها تطلق على الأحكام التكليفية العملية، ولعل علماء الشريعة أخذوا هذا الإطلاق من قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾⁽⁵⁾.
والشريعة: ما سنّه الله لعباده من الدين وافترضه عليهم. يقال: شرع لهم يشرع شرعاً فهو شارع، وقد شرع الله الدين شرعاً إذ أظهر وبينه.⁽⁶⁾

وعلى هذا نستطيع القول بأن الشريعة قد تطلق على الدين وهي عبارة عما جاءته الرسل لهداية الناس إلى طريق الحق وتبليغهم رسالة ربهم وشرعه الذي شرع لهم.
وبالنظر إلى التعريفات السابقة ترى الباحثة أن التعريف الأول هو المختار؛ لأنه يشمل العقائد والأعمال وكل ما شرع الله لعباده، وهو تعريف ابن تيمية رحمه الله.
والشريعة أعم من الأحكام التكليفية التي شرع الله لعباده لعبادته؛ لأنه في الشرائع ما هو مصلحة للعباد ومنها ما هو حكم اختياري وليس تكليفي.

¹ - أحمد الريسوني، محاضرات في مقاصد الشريعة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط2، 2013 م، ص: 10.

² - هو الشيخ الإمام ، ومفتي الأمة ،سيد الحفاظ فريد عصره أحمد بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحرّاني، ولد بحران 682هـ، وتوفي 728هـ. إسلام بن عيسى الحسامي، سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية وحكاياته مع أبناء زمانه، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط1، 1427هـ/ 2006م، ص 3.

³ - ابن تيمية ،مجموع الفتاوى، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط3، ج3/ 306/19

⁴ - الريسوني، الفكر المقاصدي قواعده وفوائده، الدار البيضاء، طبعة النجاح الجديدة، 1999م، ص: 10.

⁵ - سورة المائدة، الآية: 48.

⁶ - يوسف حامد العالم، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، دار العالمية للكتاب الإسلامي الرياض، ط 1413هـ/ 1993م، ص: 32.

المطلب الثاني

تعريف مقاصد الشريعة باعتباره لقباً وعلماً

لم يهتم قدماء الأصوليين والفقهاء بتعريف مصطلح (المقاصد) تعريفاً دقيقاً مضبوطاً؛ وذلك أنه لم تكن بهم حاجة إلى ذلك، لوضوح المعاني في أذهانهم، أما المعاصرون ممن كتبوا في المقاصد، قد اعتنوا بتعريف هذا المصطلح وضبطه، وجاءت تعريفاتهم متقاربة من حيث المبنى والمضمون، ولذلك سأكتفي بإيراد أهم هذه التعريفات ثم أذكر التعريف المختار.

1- تعريف ابن عاشور⁽¹⁾: عرفها بقوله: «مقاصد التشريع العامة هي: المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع، أو معظمها بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة». ⁽²⁾ وظاهر من هذا التعريف أن ابن عاشور قصد به المقاصد العامة دون غيرها من أنواع المقاصد.

2- تعريف علال الفاسي: ⁽³⁾ فقد عرف مقاصد الشريعة تعريفاً يشمل المقاصد العامة والخاصة فقال: «المقصود بمقاصد الشريعة الغاية منها والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من الأحكام». ⁽⁴⁾ وقد شمل هذا التعريف للمقاصد بنوعها الخاصة والعامة، وقوله (الغاية منها) عني بالمقاصد العامة. وباقي التعريف شامل للمقاصد الخاصة والجزئية، وإن كان في الأخيرة أظهر.

¹ - هو محمد الطاهر بن محمد الشاذلي عبد القادر بن محمد بن عاشور التونسي، ولى قضاء تونس، له مؤلفات كثيرة منها: التحرير والتنوير، توفي سنة 1393هـ/ 1973م. انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط6، 1984م، 6/173.

² - محمد بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط2، 1421هـ/ 2001م، ص: 51.

³ - هو علال بن عبد الواحد عبد السلام بن علال الفاسي المغربي، ولد سنة 1328هـ- 1910م، ب (فاس- المغرب)، وتوفي 1394هـ/ 1974م، وله العديد من المؤلفات. انظر الزركلي، مرجع سابق، 4/246.

⁴ - علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط5، 1993م، ص: 7.

وقد حدد علال الفاسي المقصود بالغاية من الشريعة بقوله: «إن غاية الشريعة هي مصلحة الإنسان كخليفة في المجتمع الذي هو منه، ومسؤول أمام الله الذي استخلفه على إقامة العدل والإنصاف وضمان السعادة الفكرية والاجتماعية والطمأنينة النفسية لكل أفراد الأمة».(1)

3- تعريف يوسف العالم⁽²⁾ عرفها بقوله: «مقاصد الشريعة هي المصالح التي تعود على العباد في دنياهم وأخرهم».(3)

وتلاحظ الباحثة أن هذا التعريف يطابق مع تعريف علال الفاسي باستثناء كلمة (التي يرمي إليها التشريع)، والتعريف بجملته تعريف للمقاصد الخاصة؛ لأنه جعل الغاية من التشريع خاصة، فخرجت مقاصد التكليف ومقاصد المكلف وغيرها، ووضح أن الأسرار التي وضعت عند كل حكم من الأحكام هي المقاصد الجزئية أو الخاصة.

4- تعريف الريسوني⁽⁴⁾ عرفها بأنها الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد⁽⁵⁾. وهذا التعريف أيضاً خاص بالمقاصد الجزئية.

5- تعريف وهبة الزحيلي⁽⁶⁾، عرفها بقوله «هي المعاني والأهداف الملحوظة للشرع في جميع أحكامه أو معظمها، أو هي الغاية من الشريعة، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها»⁽⁷⁾.

¹ - المرجع السابق، مقاصد الشريعة ومكارمها، ص: 4.

² - يوسف حامد العالم، ولد بالسودان 1356هـ/1937م، حفظ القرآن وتحصل على الدكتوراه في العلوم الشرعية، كان عميداً لكلية الدراسات الاجتماعية، جامعة أم درمان الإسلامية، توفي 1408هـ/1988م. انظر مقدمة كتابه (المقاصد العامة).

³ - يوسف حامد، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط2، 1415هـ/1994م، ص: 79.

⁴ - هو أحمد الريسوني، ولد سنة 1372هـ/1953م بالمغرب مدينة القصر، له مقالات وأبحاث ومؤلفات، انظر: مقدمة كتابه، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي حفظه الله.

⁵ - أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المعهد العالي للفكر الإسلامي، 1416هـ/1995م، ط4، 1415هـ/1995م، بيروت، ص: 18.

⁶ - وهبة مصطفى الزحيلي، الفقيه المفسر كنيته (أبو عبادة) ولد سنة 1351هـ/1932م ببلدة دير عطية، من ريف دمشق، وتوفي 1436هـ/2015م في دمشق. أنظر وهبة الزحيلي العالم الفقيه المفسر، لبيد السيد اللحام، دار القلم للطباعة والنشر، ط1، 2001م، ص 1-3.

⁷ - وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر دمشق، ط1، 1406هـ/1986م، 1045/2.

ولما كان تعريف ابن عاشور خاصاً بنوع المقاصد العامة، وكان تعريف علال الفاسي ويوسف العالم أشبه ما يكون بنوع المقاصد الجزئية أو الخاصة، فإن التعريف لمقاصد الشريعة التي عرفها وهبة الزحيلي فالجزء الأول من التعريف تعريف للمقاصد العامة، والجزء الثاني للمقاصد الجزئية أو الخاصة. ورغم اختلاف هذه التعريفات في ألفاظها وصيغها، فإنها تشير إلى جهود المعاصرين في حد ماهية مقاصد الشريعة، هذه الماهية التي لم تخرج في التعريفات السابقة على أنها هي الأوضاع المترتبة في جماعة المسلمين على الالتزام بأحكام التشريع الإسلامي التزاماً صحيحاً، فتلك الأوضاع بكل علاقات ترتبها وتواليها هي مقاصد الشارع من تشريعه وهذه الأوضاع لم تخرج بداهة عن التدبير الإلهي والحكمة الإلهية المشاهدة في كل مخلوقاته، (وما تبدوا الحركة الكونية، فإنها أيضاً تتحقق في كل تشريع من التشريعات الإلهية، فما من حكم من الأحكام الشريعة، إلا وهو منطوق على حكمه موصلة إلى الغاية من الوجود الإنساني، ومجموع تلك الحكم هي المعبر عنها في الدراسات الفقهية الأصولية بمقاصد الشريعة).⁽¹⁾

التعريف المختار: مقاصد التشريع هي: المعاني الملحوظة في الأحكام الشرعية والمترتبة عليها، سواءً أكانت تلك المعاني حكماً جزئياً أم مصالح كلية أم سمات إجمالية، وهي تتجمع ضمن هدف واحد هو تقرير عبودية الخالق تعالى، وتحقيق مصلحة المخلوق في الدنيا والآخرة.⁽²⁾

وأرجح هذا التعريف؛ لأنه خلص إلى معاني المقاصد الشريعة سواءً كانت عامة أو جزئية أو خاصة، والهدف من التشريع هي عبودية الخالق وتحقيق مصلحة المخلوق في الدارين وهذه المعاني تتفق مع أسرار التشريع وما جاء به الأنبياء من أحكام.

¹ - عبد القادر بن حرز الله، المدخل إلى علم مقاصد الشريعة، ط1، 1426هـ/ 2005م، مكتبة الرشد، بيروت، ص: 20.

² - نور الدين الخادمي، الاجتهاد المقاصدي، ص: 4.

ومن جملة هذه التعريفات استخلصت الباحثة تعريفاً وهو: مقاصد الشرعية هي: الأسرار التي وضعها الله في تشريعه للأحكام سواءً أكانت عقدية أو أعمال. أي أن أسرار مقاصد الشريعة هي الحكمة التي أراد الله بها ووضعها لحكمة إلهية تشريعية وهي تحقق مصالح الأنام في الدنيا والآخرة

أدلة اعتبار المقاصد:

إن إثبات مقاصد الشريعة من الأمور الواضحة البينة، وسنزيد الأمر إيضاحاً بذكر الأدلة النقلية والعقلية على إثبات المقاصد واعتبارها.

أولاً: الأدلة النقلية: إن مقاصد الشريعة لم تثبت بدليل معين يقرر مدى اعتبارها بل ثبتت بنصوص الشريعة كلها فليس هناك نص من كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم إلا وهو راجع إلى كليات الشريعة ومقاصدها العامة بالإثبات والاعتبار.⁽¹⁾

فمن الصعوبة بمكان أن نذكر أدلة اعتبار المقاصد بسرد تلك النصوص العديدة، ولكن من الممكن إثباتها من خلال الطرق والأساليب المتنوعة التي انسأقت النصوص من خلالها في إثبات المقاصد فمنها:

أ- إخبار الله سبحانه في كتابه في أكثر من موضع أنه حكيم وذلك يقتضي أن تكون أحكامه سبحانه مشروعة لمقاصد، ولا تكون عبثاً، إذ الحكيم الذي يضع الشيء في موضعه اللائق به، وأحكام الله كذلك وجدناها محققة لصالح الناس في الدنيا والآخرة.⁽²⁾ قال ابن القيم رحمه الله: «لا يكون الكلام حكمة حتى يكون موصلاً إلى الغايات المحمودة والمطالب النافعة، فيكون مرشداً إلى العالم النافع والعمل الصالح فتحصل الغاية

¹ - محمد سعيد بن أحمد بن مسعود البوي، مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط1، 1418هـ - 1998م، ص: 106.

² - مسفر بن علي الفحطاني، الوعي المقاصدي قراءة معاصرة للعمل بمقاصد الشريعة في مناحي الحياة، بيروت، ط2008م، ص: 27.

المطلوبة؛ فإذا كان المتكلم لم يقصده مصلحة المخاطبين ولا هداهم، ولا إيصالهم إلى سعادتهم ودلالاتهم على أسبابها وموانعها، ولا كان ذلك هو الغاية المقصودة المطلوبة، ولا تكلم لأجلها، ولا أرسل الرسل وأنزل الكتب لأجلها، ولا نصب الثواب والعقاب لأجلها؛ لم يكن حكيماً ولا كلامه حكمة»⁽¹⁾.

ب- إخبار الله عن نفسه بأنه أرحم الراحمين في أكثر من موضع كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ءَامِنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾⁽²⁾ وقوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾⁽³⁾، وذلك لا يتحقق إلا بأن يقصد رحمة خلقه بما خلقه لهم، وبما أمرهم به وشرعه لهم، فلو لم تكن من أوامره لأجل الرحمة والحكمة والمصلحة وإرادة الإحسان إلى عباده لما كانت رحمة، ولما حصلت بها الرحمة اتفاقاً⁽⁴⁾.

ت- إخباره سبحانه أنه فعل كذا وكذا، أو من أجل كذا، أو يأتي مسلك من مسالك العلة المعروفة وذلك في آيات كثيرة، وهي غالبية في هذا الباب وعمدة كثيرة من مقاصد الشريعة العامة والخاصة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾⁽⁵⁾، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾⁽⁶⁾، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾⁽⁷⁾. وقوله صلى الله عليه وسلم «إنما

¹ - المرجع السابق، ص: 27.

² - سورة المؤمنون، الآية: 109.

³ - سورة الأعراف، الآية: 165.

⁴ - محمد بن سعد البيهقي، مقاصد الشريعة وعلاقتها بالأدلة الشرعية، مرجع سابق، ص: 108.

⁵ - سورة البقرة، الآية: 143.

⁶ - سورة البقرة، الآية: 185.

⁷ - سورة المائدة، الآية: 32.

جعل الاستئذان من أجل البصر»⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿كَئِنْ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾⁽²⁾ إلى غيرها من الأمثلة الكثيرة من القرآن والسنة التي تتضح من خلال عللها المستتبطة أو الصريحة إثبات تلك المقاصد الشرعية.

ث- أنه جاء ضمن النصوص الشرعية بيان بعض المقاصد العامة للشرعية وبيان لبعض المقاصد الخاصة أيضاً، فمن تلك المقاصد العامة على سبيل المثال: مقصد رفع الحرج في الشريعة كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾⁽³⁾ وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾⁽⁴⁾ ومثلها قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾⁽⁵⁾ إلى غيرها من الآيات الدالة على إرادة الله عز وجل التيسير ورفع الحرج عن الخلق، وبيان مقاصد الشريعة العامة هي التيسير ورفع الحرج عن الخلق. ومن المقاصد الخاصة ما يتعلق بالنفع والصلاح في كثير من الأحكام كالجهاد والزكاة والصيام.⁽⁶⁾

ج- أنه جاءت نصوص عامة تشمل تحقيق المصالح كلها من ذلك:

1. قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ

وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾⁽⁷⁾

¹- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب الاستئذان من أجل البصر، رقم الحديث (624) 24/11 .

²- سورة الحشر، الآية: 7.

³- سورة الحج، الآية: 78.

⁴- سورة البقرة، الآية: 185.

⁵- سورة المائدة، الآية: 6.

⁶- مسفر على القحطاني، الوعي المقاصدي، مرجع سابق، ص: 29.

⁷- سورة النحل، الآية: 90.

قال العز بن عبد السلام⁽¹⁾: «أجمع آية في القرآن للحث على المصالح كلها والزجر عن المفسد بأسرها هذه الآية».⁽²⁾

2. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾⁽³⁾ وقد أبان الشيخ محمد الأمين الشنقيطي عن هذه الآية بعض المصالح العظيمة والحكم الباهرة التي اشتملت عليها هذه الشريعة، وذكر أن ذلك من هداية القرآن للتي هي أقوم. وجعل هذه الآية محوراً للرد على الطاعنين في أحكام الشريعة بعدم تحقيق المصالح منهما: وذكر من خلالها محاسن الدين وحكمه.⁽⁴⁾

3. وقوله صلى الله عليه وسلم «لا ضرر ولا ضرار»⁽⁵⁾ حيث نفى الضرر بالشريعة والإضرار بالغير مطلقاً. هذه بعض الأدلة النقلية الدالة على أن الشريعة جاءت لمقاصد عظيمة فيها صلاح الخلق جميعاً، اقتضت على القليل منها لمجرد التوضيح.

فهذه بعض الأدلة النقلية التي ذكرت المقاصد باعتبارها حكمة التشريع لأحكام الشريعة كلها سواء كانت عقدية أم عبادة أم معاملة، فليس هناك حكم شرعي لم يشرع لها الشارع وراءه مقصد أو حكمة من تشريعها وهذا يدل كمال الشريعة الإسلامية.

¹ _أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، المغربي الأصل، ولد سنة 577هـ، وقيل 578هـ، مفتي الشام وقاضي القضاة في مصر، وتوفي 660هـ_1262م، أنظر أنوار الجرف، العز بن عبد السلام (سلطان العلماء وبائع الملوك)، ص: 13.

² _عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأئام، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 642.

³ _سورة الإسراء، الآية: 9.

⁴ _محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط 1426هـ، 487/3.

⁵ _رواه الإمام مالك في الموطأ رقم (1426). انظر: نور الدين علي الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتب العلمية_بيروت، 1408هـ - 1987م، 110/4.

ثانياً: الأدلة العقلية:

على الرغم مما في الأدلة النقلية من كفاية وهداية إلا أنني أحببت ذكر بعض الأدلة العقلية تنبيهاً على موافقة العقل والنقل ودحضاً لشبه العقلانيين وتأسياً بما ذكرها العلماء والباحثون فهذه بعض الأدلة العقلية على إثبات أن للشارع مقاصد، وأن أحكامه مشتملة على جلب المصالح ودرء المفاسد، فمن هذه الأدلة:

1- من المعلوم لدى كل عاقل أن الله راعى مصالح عباده في مبدئهم، ومعاشهم حيث أوجدهم من العدم، وسخر لهم النعم، وامتن عليهم بذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾⁽¹⁾ فإذا عرف ذلك، فمن المحال أن يراعى الله عز وجل مصلحة خلقه في مبدئهم ومعادهم ومعاشهم، ثم يهمل مصلحتهم في الأحكام الشرعية، إذ هي أعم، فكانت بالمراعاة أولى ولأنها أيضاً مصلحة معاشهم، إذ بها صيانة أموالهم ودمائهم وأعراضهم ولا معاش من دونها، فوجب القول بأنه رعاها لهم.⁽²⁾

2- إن الله تعالى خلق الإنسان مكرماً مشرفاً لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾⁽³⁾ ومن لوازم التكريم أن يتحقق للإنسان مصالحه على أحسن الوجوه وإلا لم يكن مكرماً.⁽⁴⁾

3- إنما هو معلوم ببداهة العقول ومجاري العادات أن أي نظام لا يقصد به تحقيق نفع أو دفع ضرر فإنه نظام فاشل لا يستحق التطبيق ولا الامتثال، ولذلك لا يرضى أحد من العقلاء أن يوصف نظامه الذي وضعه بأنه ناقص لا مصلحة فيه، فإذا كان هذا

¹ - سورة الجاثية، الآية: 13.

² - محمد سعد بن أحمد بن مسعود البيوي، مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، ص: 120.

³ - سورة الإسراء، الآية: 70.

⁴ - البيوي، مرجع سابق، ص: 120.

مما يأنف منه العقلاء مع غفلتهم وجهلهم وحصول النقص منهم، فتنزيه شرعية أحكم الحاكمين عن ذلك أولى وأحرى.⁽¹⁾

الخلاصة:

إن مقاصد الشريعة هي جملة ما أراد الشارع الحكيم من مصالح تترتب على الأحكام الشرعية كمصلحة الصوم والتي هي بلوغ التقوى، ومصلحة الجهاد والتي هي رد العدوان والذب عن الأمة، ومصلحة الزواج والتي هي غرض البصر وتحصين الفرج وإنجاب الذرية وإعمار الكون، وهذه المصالح كثيرة ومتنوعة، وهي تجتمع في مصلحة كبرى وغاية كلية، هي تحقيق عبادة الله وإصلاح المخلوق وإسعاده في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾⁽²⁾.

¹- مسفر بن علي القحطاني، الوعي المقاصدي، مصدر سبق، ص: 31

²- سورة النحل، الآية: 36

المطلب الثالث

مقاصد الشريعة والنوازل الطبية

يمكن تلخيص دور مقاصد الشريعة في نوازل الطب فيما يأتي:-

أولاً: الحفاظ على النفس والبدن والأعضاء باعتبارها من الضروريات:

إن أهم مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء في الطب تكمن في أن الحفاظ على البدن؛ أعضائه وأجزائه وأجهزته وصحته، وإبعاده عن المهلكات والمضرات، من الضروريات التي يجب الحفاظ عليها، فلا يجوز التصرف في البدن، ولا الاعتداء عليه ولا على روحه ونفسه إلا بإذن الله الخالق الحكيم الذي خلقه بيده ونفخ فيه من روحه⁽¹⁾

ثانياً: دفع الأضرار، وكل ما هو ضرر أو خبيث:

وكذلك يعتبر من أهم مقاصد الشريعة دفع الأضرار والخبائث، والمضرات، ومنع الأسباب المؤدية إلى المرض، وسد الوسائل الموصلة إلى الضعف، ولذلك أحل له الطببات وأمر بها، وحرم عليه الخبائث ونهاه عنها، فقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾⁽²⁾.

وقد ورد عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم تحريم كل ما هو ضرر وأذى ومفسدة، فقال صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار)⁽³⁾، بل جعل الإسلام ميزان الحرام على أساس الضرر والمفسدة والإثم، فقال تعالى في بيان أسباب حرمة الخمر والميسر

¹ - فقه القضايا الطبية المعاصرة، للشنقيطي، مرجع سابق، ص: 99.

² - سورة الأعراف، الآية: 157.

³ - حافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ط 1408 هـ / 1988م، دار الكتب العلمية بيروت، 204/9.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾⁽¹⁾. وقد أصبح الحديث السابق مبدأً عظيماً من مبادئ الإسلام، وقاعدة كلية عامة من قواعد الشريعة.

يقول السيوطي في شرح القاعدة (الضرر يزال) أصلها: قوله صلى الله عليه وسلم: (لا ضرر ولا ضرار) اعلم أن هذه القاعدة ينبني عليها كثير من أبواب الفقه وتتعلق بها قواعد، وهي (الضرورات تبيح المحظورات) و(أن الضرورات تقدر بقدرها) و(أن الضرر لا يزال بالضرر) و(الحاجة تنزل منزلة الضرورة)⁽²⁾، عامة كانت أو خاصة.

والإسلام بما أنه دين من عند الله الحكيم الخبير المطلع على حاجيات الإنسان بكل أجزائه وأجهزته، وبما أنه هو الخالق للإنسان وهو الذي شرع للإنسان، لذلك شرع له كل ما يخصه ويفيده في دينه ودنياه ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾⁽³⁾، وأنه جعل تشريعاته في مختلف مجالات الإنسان محققة للتوازن المطلوب حتى يكون قادراً على تحقيق رسالته التي كلفه الله تعالى بها وهي: الاستخلاف في الأرض وتعميراً على ضوء منهج الله تعالى.

ومن هنا جاءت تشريعاته تعالى لتحقيق التوازن بين متطلبات الروح والنفس، والبدن والجسد والأعضاء، حيث يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: (صم وأفطر، ونم، فإن لجسدك عليك حقاً، وإن لعينك عليك حقاً، وإن لزوجك عليك حقاً)⁽⁴⁾.

¹ - سورة البقرة، الآية: 219.

² - جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي الشافعي، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت 1403هـ، ص: 173-181.

³ - سورة الملك، الآية: 14.

⁴ - أبو حافظ أبي عيسى محمد بن عيسى، سنن الترمذي، دار الفكر للنشر والتوزيع، 33/4.

ثالثاً: الحفاظ على الصحة والأمر بالتداوي:

وكذلك يعتبر من مقاصد الشريعة التداوي والعلاج للحفاظ على استمرارية الصحة والعافية والقدرة على العمل والإنتاج وأداء الشعائر وتعمير الأرض.

ولتحقيق هذا المقصد الشرعي أمر الله تعالى بالتداوي، فقد روى أحمد والحاكم وأبو داود وابن ماجه بسندهم عن أسامة بن شريك قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت الأعراب فقالوا: يا رسول الله أنتداوي؟ فقال: نعم، يا عباد الله تداووا، فإن الله عز وجل لم يضع داءً إلا وضع له شفاء غير داء واحد، قالوا: ما هو؟ قال: الهرم⁽¹⁾.

كما أن الإسلام يدعوا إلى أن يكون المؤمن قوياً في بدنه، وجسده، وفي عقيدته وروحه، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: (المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف)⁽²⁾.

كما قضى الإسلام على كل الخرافات المتعلقة بالأمراض والشفاء من علاقاتها بالجن والشياطين والأرواح الشريرة، فأسند المرض والشفاء كله إلى الله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا﴾⁽³⁾ وقال تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِي﴾⁽⁴⁾.

فكما أن الجوع لا يزال إلا بسبب الأكل، والشبع لا يتحقق إلا بسببه، فكذلك المرض والشفاء، فالكل بيد الله تعالى، لكنه تعالى جرت سنته بأن جعل لكل شيء سبباً، ولذلك حرم

¹ - العسقلاني، فتح الباري، مرجع سابق، 391/5.

² - صحيح مسلم، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، 2052/4.

³ - سورة التوبة، الآية: 51.

⁴ - سورة الشعراء، الآيتان: 79 - 80.

الإسلام الطيرة والتشاؤم والتمايم التي تعلق في الأعناق، أو السواعد، والعرافة والكهانة، والذهاب إلى العرافين والدجالين.⁽¹⁾

رابعاً: تمكين الإنسان من تحقيق رسالة الاستخلاف:

وكما هو معلوم فإن رسالة الإنسان هي تحقيق الخلافة وتعمير الأرض على منهج الله تعالى، وهذا لا يتحقق إلا بأن يكون الإنسان سليماً صحيحاً قوياً قادراً على التمكين، والعمل والتفكير، ولذلك يتطلب العناية بالصحة والسلامة، والعلاج من الأمراض. والمقصود من ذلك: أن مقاصد الشريعة في استخلاف الإنسان تقتضي العلاج والتداوي حتى يتمكن الإنسان من أداء رسالته في هذه الأرض.

¹ - علي محيي الدين القره داغي وعلي المحمدي، فقه القضايا الطبية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 103.

المبحث الثاني

نشأة مقاصد الشريعة وتطورها

ويتضمن أربعة مطالب:-

المطلب الأول: اقتران مقاصد الشريعة بغيرها من المباحث.

المطلب الثاني: بداية تميّز مقاصد الشريعة عن غيرها.

المطلب الثالث: تخصيص المقاصد بالتأليف.

المطلب الرابع: حاضر المقاصد ومستقبله.

المطلب الأول

علاقة مقاصد الشريعة بغيرها من المباحث

المقاصد في تاريخها كعلم وفن مرّت - حتى أصبحت علماً معروفاً ومصطلحاً مستقراً، خاصاً بفن معين من فنون الشريعة وعلومها - بمراحل ثلاث، ونشأ علم المقاصد مع نزول الوحي والأحكام الشرعية، وكان يستلهمه السلف في اجتهاداتهم وفي أقضيّتهم، ولكن علم المقاصد مرّ بمراحل من حيث ضبط مناهجه ومصطلحاته إلى أن برز وظهر إلى مستوى التأليف والتدوين، ومن هذه المراحل المهمة مرحلة اقتران علم المقاصد بغيره من العلوم كعلم أصول الفقه، وتبدأ هذه المرحلة من عصر التنزيل ولم يخصص فيها للمقاصد بكلام يبيّن معالمها وأقسامها⁽¹⁾، إلا أن مراعاة المقاصد كانت تظهر من النصوص الشرعية وفتاوى الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار⁽²⁾، وفيما يلي نتكلم عن هذه المرحلة في الفروع التالية:-

الفرع الأول: المقاصد في القرآن الكريم:

إن المقرر شرعاً وعقلاً أن القرآن الكريم ينطوي على أرقى المقاصد وأكبرها، وأعلى المصالح وأعظمها، كما هو قاعدة بناء حضاري يهدف إلى الإعمار والتنمية والازدهار والتقدم والصالح⁽³⁾ وكما هو معلل على سبيل الإجمال والعموم بكونه كتاب هداية وصلاح وإسعاد المخلوقين في العاجل والآجل، فهو كذلك معلل في تفصيلاته بمقاصد وأهداف⁽⁴⁾، فيقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾⁽⁵⁾ موضحاً أن المقصد من بعثة نبيّه

¹ - البيوي، مقاصد الشريعة وعلاقتها بالأدلة، مرجع سابق، ص: 70.

² - بشير عبد العالي شمام، فلسفة التشريع الإسلامي في ضوء مقاصد الشريعة، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (18) رمضان 1432هـ - 2011م، ص: 28.

³ - نور الدين الخادمي، الاجتهاد المقاصدي، ص: 76.

⁴ - عبد الله عبد الرحمن محمد، مقاصد الشريعة وأثرها في وحدة المسلمين، رسالة ماجستير، 1437هـ - 2016م، ص: 42.

⁵ - سورة الأنبياء، الآية: 107.

صلى الله عليه وسلم هو أن يكون رحمة للعالمين جميعاً، ويقول أيضاً: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾⁽¹⁾ أي أن القصد من إنزال القرآن هو هداية الناس لأقوم المناهج وأفضل الأحوال والمعاش.

والقرآن خصوصاً والوحي عموماً يمثل الحياة الحقيقية للبشر، لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾⁽²⁾ أي أن مقصد الوحي هو إحياء النفوس حياة حقيقية في الدارين⁽³⁾، فبهذا نجد النصوص القرآنية تصرّح على مقاصدها وأهدافها، مما لا يدع للشك مجالاً على أن الأحكام المفضية فيه وبأنواعها المختلفة تسعى لأعلى المقاصد وأسمى الغايات.

الفرع الثاني: المقاصد في السنة النبوية:

إن السنة النبوية من حيث المبدأ والعموم، تثبت وجود مقاصد الأحكام الشرعية، ووجوب اعتبارها ومراعاتها، وذلك بحكم كونها مبيّنة لأحكام القرآن وشارحة له ومبرزة لمقاصده وأسراره⁽⁴⁾، لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾⁽⁵⁾ ف "القرآن الكريم أتى بالتعريف بمصالح الدارين جلباً لها، والتعريف بمفاسدها دفعاً لها، .. فالكتاب أتى بها أصولاً يرجع إليها، والسنة أتت بها تفريعاً على الكتاب وبياناً لما فيه منها".⁽⁶⁾ فالسنة جزء من شقّي الوحي ومشاركة القرآن في مراعاة المقاصد والتنصيص عليها في المناسبات المختلفة، وعلى سبيل المثال: يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما بعثتم ميسرين ولم

¹ - سورة الإسراء، الآية: 9.

² - سورة الأنفال، الآية: 24.

³ - نور الدين الخادمي، أبحاث في مقاصد الشريعة، مؤسسة المعارف، ط1، 2008م، ص: 20 - 21.

⁴ - المرجع السابق، ص: 78.

⁵ - سورة النحل، الآية: 44.

⁶ - الشاطبي، الموافقات،/346.

تبعثوا معسرين».(1) ويقول أيضاً: «إن الدين يُسر».(2)، ويقول صلى الله عليه وسلم: «لا ضرر ولا ضرار».(3) مما يوضح مقصداً عظيماً وهو مقصد التيسير ورفع الحرج، وأن التشريع في زمن التنزيل كان منطلقاً عن ذلك الأساس، ومع مراعاة مصالح الناس ودرء الأضرار والمفاسد عنهم(4)، كل هذا يدل على أن المقاصد جاءت لرفع الحرج ومصالح الناس في الدارين.

الفرع الثالث: المقاصد عند الصحابة والتابعين:

الوحي بشقيه هو أهم ما خلفه عصر التنزيل للعصور التي تلتها(5)، وفي ضوء مقاصد هذا المصدر كان الصحابة يجتهدون في النوازل ويقيسون بعض الأحكام على بعضها، ويعتبرون النظر بنظيره(6)، وكانوا ﷺ أبر الأمة قلوباً وأعمقها فهماً، وأعلم الناس لمقاصد الشارع وأهدافه، وكذا التابعون فإنهم عايشوا الصحابة وورثوا مروياتهم وأقضيتهم واجتهاداتهم المقاصدية(7)، وهم يمثلون تلامذة تخرجوا على أيدي أساتذتهم، فكان من الطبيعي أن يحمل التلميذ فقه أستاذه وإمامه، وهو ما حصل بالنسبة لهم، وعليه قد لا يوجد اختلاف بين الصحابة والتابعين من حيث الاجتهاد المقاصدي والنظر المصلحي عند حدوث حادثة أو التعرض لتفسير النصوص، مما يمكن اعتبار الجيلين مدرسة واحدة استقى من معين الوحي ومقاصده.

¹ - رواه أبو داود في سننه، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة 275هـ، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، طبعة جديدة منقحة ومفهرسة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 121/1.

² - محمد بن فتوح الحميدي، الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق: علي حسين، دار النشر ابن حزم، بيروت، 1423هـ-2002م، ط2، رقم 34، 1013/3.

³ - سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد الربيعي القزويني، أبي عبد الله بن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما في ضرر جاره، رقم (2341)، 784/2.

⁴ - عبد الكريم زيدان، المدخل إلى دراسات الشريعة الإسلامية، دار عمر بن الخطاب، الإسكندرية، ص: 110.

⁵ - المرجع السابق، ص: 118.

⁶ - ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1973م، 203/1.

⁷ - محمد بكر إسماعيل حبيب، مقاصد الشريعة تأصيلاً وتفعيلاً، ص: 57.

حدثت في عصور هؤلاء أحداث جمة لم تكن سابقة عهد في حياة النبي ﷺ ولا نصوص تعالجها على الخصوص، ومن هذه الأحداث ما يلي:-

وفاة النبي ﷺ وخلو منصبه كانت أول حدث طلب الاجتهاد المقاصدي من الصحابة فاختروا أبا بكر ﷺ خليفة للمسلمين وذلك مراعاة لـ (مقصد حفظ نظام الدولة)⁽¹⁾ بقطع بواذر الفتنة والخلاف حول الخلافة، وجمع كلمة المسلمين ووحدتهم على خليفة واحدة. ومن تلك الأحداث جمع القرآن⁽²⁾ في عهد أبي بكر الصديق ﷺ وذلك حين رأوا أن القتل والاستشهاد قد استحرا بالحفاظ في حروب الردة، ومن ذلك جمعهم للقرآن أيضاً في مصحف واحد في عهد عثمان ﷺ، ورغم اختلاف جمعي القرآن في عهد الصحابة من حيث الباعث والكيفية إلا أنهما اتفقا من حيث رعاية المقاصد، فجمع القرآن في عهد أبي بكر كان المقصد منه حفظ الدين من الذهاب بذهاب القرآن، حيث كان المقصد في عهد عثمان حفظ كيان الأمة من التمزق والاختلاف، وذلك بتوحيد المصدر الذي ترجع وتحتكم إليه.⁽³⁾

الفرع الرابع: المقاصد في عصر التدوين:

من المعلوم بداهة أن العصور تتدخل فيما بينها ولا يوجد فاصل بينها، حيث نستطيع القول أن هذا العصر يبدأ من كذا مع من عاش فيه، وينتهي بكذا، بل إن كل عصر تمهيد

¹ - نور الدين الخادمي، الاجتهاد المقاصدي، مرجع سابق، 95/1.

² - يطلق جمع القرآن، ويراد به عند العلماء أحد معنيين: المعنى الأول: جمعه بمعنى حفظه؛ وجماع القرآن: حفظه، وهو المعنى من قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (القيامة: ١٧)، والمعنى الثاني: جمع القرآن بمعنى كتابته كله، مرتب الآيات والسور في صحائف مجمعة تقيم السور جميعاً وهو المعنى هنا بجمع الصحابة للقرآن. انظر: مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط3، 1421هـ/2000م، ص: 119.

³ - يختلف الجمعان من حيث الباعث والكيفية، فأما الباعث في عهد أبي بكر ﷺ كان خشية ذهاب القرآن بذهاب حملته، وذلك حين استحرا القتل بالقراء، وأما الباعث في عهد عثمان ﷺ كان خوف اختلاف المسلمين في وجوه القراءات، وشواهد ذلك في الأمصار مما هو مرشح أن يهدد كيان الأمة بالاختلاف، وأما من حيث الكيفية: فالجمع في عهد أبي بكر كان نقلاً لما كان مفرقاً في الرقاع والأكتاف وجمعه في مصحف واحد مرتب الآيات والسور. وأما جمعه في عهد عثمان كان نسخاً على حرف واحد من الحروف السبعة، حتى يجمع المسلمين على مصحف واحد وحرف واحد يقرؤون به دون ما عده من الأحرف الستة الأخرى. انظر: القطان، مباحث في علوم القرآن، مرجع سابق، ص: 9.

للذي يليه⁽¹⁾، فعصر التنزيل مهّد لعصر التدوين الذي يطلق ويراد به فترة الازدهار والتنظير العلمي، والتي ظهر فيه التأليف، وهو حوالي نهاية الدولة الأموية وبداية الدولة العباسية⁽²⁾، وذلك حيث انقلبت العلوم صناعة، ودونت المصنفات، وصنفت الكتب⁽³⁾. ظهر في هذه الفترة نوابغ من المجتهدين دونت اجتهاداتهم الفقهية فأصبحت مذاهب للفقهاء في الدين وتقلّدها الناس في البلدان، وذلك مثل أئمة المذاهب الأربعة⁽⁴⁾، الذين عرفوا بالنظر المقاصدي والاجتهاد المصلحي عبر أصولهم الاجتهادية من الاستصلاح والاستحسان والمناسبة والعرف وسد الذرائع، وكل ذلك من مكان المقاصد⁽⁵⁾.

وفي هذه الحقبة برز الإمام الترمذي⁽⁶⁾ الذي ألف كتاباً أسماه (الصلاة ومقاصدها)⁽⁷⁾ والإمام أبو بكر القفال الكبير⁽⁸⁾ الذي قال: إن الشرائع كلها مختلفة عقلية، ولو وقعت على غير ما عليه لخرجت عن الحكمة والمصلحة⁽⁹⁾. وبهذا كله تعرف أن المقاصد قائمة لتحقيق مصالح الناس في الدارين، وهي التي من أجلها شرع الشرائع، والنوازل الطبية تدخل من باب المقاصد لحفظ الناس في حياتهم الدنيوية، التي تساعد في المعاش في الآخرة.

1- أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، دار الكلمة، ط1، 2010م، ص: 35.

2- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القريّ الدمشقي، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1408هـ/ 1988م، 44/10-50.

3- بشير عبد العالي شمام، فلسفة التشريع الإسلامي، مرجع سابق، ص: 28.

4- وهي: المذهب الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي. انظر: المدخل الوسيط لدراسة الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي، نظر فريد محمد واصل، المكتبة التوفيقية، ط2، ص: 94.

5- الخادمي، أبحاث في مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص: 22.

6- هو أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر الحكيم الترمذي، كان عالماً متصوفاً، له تصانيف كثيرة منها: الولاية وعلل الشريعة، الفروق، غرس الموحدين، الصلاة ومقاصدها. انظر: الذهبي، النبلاء، 439/13.

7- الحكيم الترمذي، الصلاة ومقاصدها، نقلاً عن الريسوني، البحث في مقاصد الشريعة نشأته وتطوره ومستقبله، بحث مقدم لندوة مقاصد الشريعة، بتنظيم مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن، من 1 - 5 مارس 2005م، ص: 7.

8- هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي الشافعي القفال الكبير، إمام وقته، بما وراء النهر وصاحب تصانيف منها شرح الرسالة، ودلائل النبوة ومحاسن الشريعة (ت 365هـ). انظر: الذهبي، النبلاء، مرجع سابق، 283/16-285.

9- أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي، محاسن الشريعة في فروع الشافعية، المعروف بالقفال الكبير، (ت 365هـ)، تحقيق: محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط7، 2007م، ص: 29.

وبهذا نجد أن العمل المقاصدي كان موجوداً في هذه المرحلة، وذلك بتتبع شقي الوحي قرآناً وسنة على جملة من المقاصد، وكذلك جريان التصرفات العملية والفتاوى الشرعية على ضوءها وظهور من تطرق المقاصد باسمها من المصنفين في بعض مؤلفاتهم، إلا أن المقاصد لم ترتق بعد إلى درجة انضباط مصطلحاتها وقواعدها وتميُّز مباحثها عن غيرها من المباحث فضلاً أن تكون مستقلة بالتأليف.

المطلب الثاني

بداية تميّز مقاصد الشريعة عن غيرها

وبعد أن كانت المقاصد مقترنة بغيرها من المباحث في المرحلة الأولى جاءت مرحلة بداية بؤادر تميّزها عن غيرها من المباحث الشرعية، وكان لهذه المرحلة رواد كانت جهودهم فيها ظاهرة وبارزة وفي هذا المطلب أشير إلى بعض معالم هذه الحقبة وروادها مع الإشارة إلى إسهاماتهم المقاصدية، ولعل الإمام الجويني يحوز قصب السبق في هذه المرحلة، فنبدأ به:

الفرع الأول: الإمام الجويني: (1)

يبدأ تميز المقاصد عن غيرها بإشارات الإمام الجويني في كتابه (البرهان) حيث وضع اللبّات الأولى في بناء المقاصد وذلك بتقسيم حاجة الإنسان إلى المصالح إلى ضروريا، وحاجيات، وتحسينيات، وهو تقسيم من حيث الأصل الخماسي، إلا أنه عند التحقيق أمكن اختزاله إلى ثلاثي (2) وذلك على النحو الآتي:-

قال الإمام في القسم الأول: هو ما يعقل معناه ويؤول المعنى المعقول منه إلى أمر ضروري لا بد منه، ومثل بذلك وجوب القصاص، إذ هو معلل، بتحقيق العصمة في الدماء المحقونة والزجر عن التهجم عليها. وأما القسم الثاني: فهو ما يتعلق بالحاجة العامة ولا يصل إلى حد الضرورة ومثل به: الحاجة إلى الإجارة، إذ أنها مبنية على مسيس الحاجة إلى المساكن مع القصور عن تملكها. والقسم الثالث: جعل ما ليس بضروري ولا حاجي حاجة

¹⁻ هو الإمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله يوسف الجويني، الإمام الكبير الشيخ الشافعية، ولد سنة 1419هـ، وهو صاحب التصانيف منهما: نهاية المطلب في المذهب، الإرشاد في أصول الدين، والبرهان في أصول الفقه، وغيث الأمم في الإمامة، ومغيث الخلق في اختيار الأحق، سنة 478هـ. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 443/35.

²⁻ عبد الرحمن يوسف عبد الله القرضاوي، مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، ص: 334.

عامة وإنما هو من قبيل التحلي بالمكرمات والتخلي عن نقائصها، ومثاله: الطهارة من الحدث وإزالة الخبث. والرابع من هذه الأقسام هو كالمرادف للذي قبله، وذلك في قوله: «والضرب الرابع ما لا يستند إلى حاجة وضرورة وتحصيل المقصود فيه مندوب إليه».(1)

والقسم الخامس وهو الأخير هو ما لم يكن ضرورياً ولا حاجياً ولا استحاثاً على مكرمة، ويندر تصويره جداً، ولكن إن امتنع استتباط معنى جزئي فلا يمتنع تخيله كلياً، ومثل بهذا القسم: العبادات البدنية المحضة فقال: «لا يتعلق بها أغراض دفعية ولا نفعية ولكن لا يبعد أن يقال تواصل الوظائف يديم مرونة العباد على حكم الانقياد، وتجديد العهد بذكر الله تعالى ينهى عن الفحشاء والمنكر وهذا يقع على الجملة».(2)

الفرع الثاني: الإمام الغزالي:(3)

جاء الإمام الغزالي بعد شيخه الجويني فأعطى المسيرة المقاصدية دفعة إلى الأمام، فذكر أن «مقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم»(4) وأنها محفوظة في كافة الشرائع؛ إذ يستحيل أن لا تشمل عليه ملة من الممل وشريعة من الشرائع التي أريد بها إصلاح الخلق، ولذلك لم تختلف الشرائع في تحريم الكفر والقتال والزنا والسرقه وشرب المسكر.(5)

¹ - الإمام الجويني، أبو المعالي الجويني، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم محمد الديب، الوفاء، المنصورة- مصر، ط4، 1418هـ. 602/2.

² - الجويني، البرهان، 603/2.

³ - هو محمد بن محمد أبو حامد الغزالي الطوسي، الفقيه الشافعي الأصولي، المفسر، اشتهر بقوة الحفظ وشدة الذكاء، نال مكانة مرموقة في عصره. من مؤلفاته: الوجيز في الفقه، البسيط، والوسيط، وإحياء علوم الدين. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين بن أحمد بن محمد بن خلكان، (ت 681هـ) تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 216/4.

⁴ - الغزالي، المستصفى، 174/1.

⁵ - المرجع السابق، 147/1.

كما ذكر الغزالي بالطرق التي تعرف بها المقاصد فقال: «ومقاصد الشرع تعرف بالكتاب والسنة والإجماع».(1)

الفرع الثالث: الإمام فخر الدين الرازي:(2)

يُعد الإمام فخر الدين الرازي واحداً من هذه السلسلة المقاصدية وذلك في كتابه «المحصول في علم الأصول» وتكمن أهمية الكتاب أنه اختصار لثلاثة كتب أصولية لها صدارتها في الكتب الأصولية وهي: «كتاب البرهان للجويني، والمستصفى، للغزالي اللذين تم الكلام عنهما آنفاً، والثالث وهو «المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري»(3) فكان من مساهمات الإمام الرازي في الموضوع أن عرّف المناسب(4) بأنه: «هو الذي يفضي إلى ما يوافق الإنسان تحصيلاً وإبقاء»(5) وقال: «وقد يُعبر عن التحصيل بجلب المنفعة وعن الإبقاء بدفع المضرة»(6) ومعلوم أن جلب المنفعة ودفع المضرة ما هي إلا مقاصد الشريعة(7) كما قسم المصالح إلى قسمين، الأول: ما يتعلق بالدنيا، والثاني: ما يتعلق بالآخرة.(8)

¹ - المرجع نفسه، 1/179.

² - هو محمد بن عبد الله بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين، الطبرستاني القرشي، ولد سنة 544هـ، وكان صاحب تصانيف، وتوفي 606هـ، أنظر عمر رضا، معجم المؤلفين، 3/558.

³ - هو محمد بن علي الطيب، أبو الحسين البصري، أحد أئمة المعتزلة، ولد في البصرة، وسكن بغداد، وتوفي فيها سنة 436هـ، وله تصانيف منها: المعتمد في أصول الفقه، وشرح الأصول الخمسة، وغيرها من التصانيف، انظر: وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ط1 مطبعة السعادة بمصر 1367هـ، 4/271.

⁴ - المناسبة: عبارة عن وصف ظاهر منضبط يلزم من ترتيب الحكم على وفق حصول ما يصلح أن يكون مقصوداً من شرع ذلك الحكم مع عدم الخروج عن وضع اللغة. انظر: معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، تحقيق: محمد التونجي، دار الجيل، ط1، 1424هـ - 2003م، ص: 367.

⁵ - ، المحصول في علم الأصول، 5/218.

⁶ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁷ - المرجع نفسه، 5/219.

⁸ - مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، ص: 83.

الفرع الرابع: الإمام العز بن عبد السلام:

هو الباحث المطلع على حقائق الشريعة وغوامضها العارف بمقاصدها⁽¹⁾، وظهره في هذه المرحلة مثل: «قفزة عظيمة ومنعطفاً مهماً في تحويل الفقه من جموده على المدونات والمختصرات، وتخريجات علماء المذاهب إلى حيوية الشرع ومسايرته لكل زمان ومكان وتتنيل القواعد الفقهية والأصولية والأحكام الشرعية على ظروف المكلفين وأحوالهم⁽²⁾».

أسهم الإمام في الفكر المقاصدي، واعتنى بتقسيم المصالح والمفاسد التي هي محور المقاصد فقال: «المصالح أربعة أنواع: الذات وأسبابها، والأفراح وأسبابها، والمفاسد أربعة: الآلام وأسبابها، والغموم وأسبابها»⁽³⁾.

ذكر الإمام العز بالذي يُعرف به المقاصد فقال: «أن المصالح الدارين وأسبابها ومفاسدها فلا تعرف إلا بالشرع، فإن خفي منها شيء طلب من أدلة الشرع وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس والمعتبر والاستدلال الصحيح»⁽⁴⁾ وقال: «ومعظم مصالح الدنيا ومفاسدها معروف بالعقل وذلك معظم الشرائع»⁽⁵⁾. لم يغفل الإمام عن استخدام مصطلح المقاصد للتعبير عن أهداف الشارع، حيث قال: «والمقصود بالشرائع إرفاق العباد»⁽⁶⁾، وقال: «اعلم أن الله تعالى شرع في كل تصرف من التصرفات ما يحصل مقاصده ويوفر مصالحه»⁽⁷⁾.

¹ - السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 209/8.

² - البدوي، مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، مرجع سابق، ص 86.

³ - الإمام العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، 10/1.

⁴ - المرجع السابق، 8/1.

⁵ - المرجع السابق نفسه، 4/1.

⁶ - المرجع نفسه، 175/1.

⁷ - المرجع السابق، 122/2.

نقل الإمام العز بن عبد السلام المقاصد نقلة عظيمة وخطا بها خطوة كبيرة إلى الأمام وذلك بتفعيد المصالح والمفاسد⁽¹⁾ إلا أنه لم يخصص للمقاصد تأليفها على غرار الشاطبي.⁽²⁾

الفرع الخامس: الإمام الآمدي:⁽³⁾

من هذه السلسلة كذلك الإمام الآمدي الذي حصر مقصود الشارع من الحكم بأنه: «تحصيل المصلحة أو دفع المضرة»⁽⁴⁾ كما سار على خطى الرازي في تقسيمه للمصلحة من حيث زمن تحصيلها إلى مصلحة دنيوية وأخرى أخروية.⁽⁵⁾ وذكر الضروريات والحاجيات والتحسينيات، وذكر أن الحاجيات جار اختلاف الشرائع فيها بخلاف الضروريات التي هي محل الاتفاق.⁽⁶⁾

¹ - محمد سعد اليبوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، مرجع سابق، ص: 55.

² - انظر: الريسوني، محاضرات في مقاصد الشريعة، ص: 77.

³ - هو علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن سيف الدين الآمدي، أصولي، أصله من آمد، صاحب تصانيف منها: الإحكام في أصول الأحكام ومختصره منتهى السؤل. توفي سنة 631هـ. انظر: الأعلام للزركلي، مرجع سابق، 332/4.

⁴ - علي بن محمد أبو الحسن الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1404هـ، 297/3.

⁵ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁶ - انظر: الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، مرجع سابق، 300/3 - 302.

المطلب الثالث

تخصيص المقاصد بالتأليف

وبعد أن تقعدت بعض قواعد المقاصد في المرحلة السابقة وانضبطت بعض من مصطلحاتها، آن الأوان لتفرد المقاصد بالتأليف وهو ما حصل في هذه المرحلة، كما سيأتي الحديث عنها على النحو الآتي:-

الفرع الأول: الإمام الشاطبي ودوره في مقاصد الشريعة.

الإمام الشاطبي هو "الرجل الفذ الذي أفرد هذا الفن بالتدوين"⁽¹⁾. وكأن الجهود التي سبقته كانت عبارة عن لبنات بناء مبنوثة في هنا وهناك فأتى إليها هو فجمع لمبثوث لـ «إنشاء هذه العمارة الكبرى»⁽²⁾ التي هي المقاصد. ولا يعني ذلك أن إسهامات الشاطبي في المقاصد تنحصر بجمع شتات إشارات سابقة من الأصوليين، بل إن التجديد الذي جاء به الشاطبي في أصول الفقه عموماً وفي مقاصد الشريعة خصوصاً لا يناع فيه أحد.⁽³⁾ حيث يقول هو في شروعه لمشروعه التجديدي «ولما بدا من مكنون السر ما بدا ووفق الله الكريم لما شاء منه وهدى، لم أزل أقيّد من أوابده، وأضم من شوارده تفاصيلاً وجمالاً».⁽⁴⁾ وبجسم التجديد الذي أحدثه الإمام خاف بنفسه ألا يقبله الناس بسبب ما ألفوه في عصره من الجمود والركود والتكرار في هذا المجال.⁽⁵⁾، فقال مخاطباً لقارئه: «فإن عارضك دون هذا الكتاب عارض الإنكار، وعمى عنك وجه الاختراع فيه والابتكار وغرّ⁽⁶⁾ الظان أنه شيء ما سُمع بمثله ولا ألف في العلوم الشرعية الأصلية أو الفرعية ما نمسخ على ضوابطه.. فإنه بحمد

¹ - ابن عاشور، مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص 174.

² - عبد الله دراز في تقديمه للموافقات، الشاطبي، دار الحديث، القاهرة، 2006م، 6/1.

³ - نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، الريسوني، مرجع سابق، ص: 302.

⁴ - الشاطبي، الموافقات، 9/1.

⁵ - الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص: 309.

⁶ - بالضم الغين غروراً أي: خدعه. عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، بيروت، مكتبة لبنان، د. ط، 1415هـ - 1995م، 488/1.

الله أمر قررته الآيات والأخبار، وشد معاقده السلف والأخيار، ورسم معالمه العلماء الأخبار.. وإذا وضع السبيل لم يجب الإنكار»⁽¹⁾ وهذا يدل أنه استنبط الأحكام والآيات المقاصد ولم يختصر على الجمع المشتت ولكنه استنبط المقاصد من الوحي بشقيه ومن الإجماع.

أثر الشاطبي القواعد المقاصدية حيث كان له ولع وعناية بتحرير القواعد الجامعة وصياغتها صياغة دقيقة ومركزة⁽²⁾ فوضع ما يبلغ أربعة وخمسين قاعدة، مقسمة إلى قواعد في مقاصد الشارع، وقواعد في مقاصد المكلف، وقواعد في كيفية معرفة مقاصد الشارع⁽³⁾ فحظي الإمام بالتربع على عرش مقاصد الشريعة من القرن الثامن الهجري⁽⁴⁾.

كان الشاطبي خاتمة للأوائل من علماء المقاصد، وذلك حين دخلت المجتمعات الإسلامية في طور الفتور والضعف على جميع المستويات وعلى رأسها المستوى السياسي مما انعكس بالضرورة على المستوى العلمي والفكري والثقافي لاسيما الأندلس التي كان فيها المؤلف⁽⁵⁾.

ولكن كتابه (الموافقات) ظل فاتحة للمقاصد من جديد، وذلك لما شكلت الطبعة الأولى من الكتاب في تونس سنة 1302هـ، بداية الاهتمام بمقاصد الشريعة في العصر الحديث، حيث تلقفه علماء المشرق والمغرب وأنشأ جواً احتفالياً أخرج من رحمه علمين من أعلام المقاصد⁽⁶⁾ وهما ابن عاشور وعلال الفاسي.

¹ - الشاطبي، الموافقات، 13/1.

² - الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ص: 309.

³ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁴ - بحث مقدم لندوة مقاصد الشريعة التي نظمتها مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن، من 1 إلى 5 مارس 2005م.

⁵ - العبيدي، الشاطبي ومقاصد الشريعة، دار قتيبة، ط1، 1412هـ/ 1992م، ص 27، والريسوني، محاضرات في مقاصد الشريعة الإسلامية، ص: 91.

⁴ - الريسوني، محاضرات في مقاصد الشريعة، ص: 92-93.

⁶ - الريسوني، محاضرات في مقاصد الشريعة الإسلامية، ص: 92-93.

إذا كان الشاطبي يد طول في تأليف المقاصد، فهناك علماء أخرى أيضاً أخذوا دورهم في خدمة المقاصد وجمعها وإضافتها واستنباطها، وتطبيقها على النوازل المستجدة.

الفرع الثاني: الإمامان ابن عاشور وعلال الفاسي.

أولاً: ابن عاشور ودوره في مقاصد الشريعة:

يعتبر الشيخ محمد الطاهر بن عاشور خريج من ذلك الجو الاحتفالي بميلاد (الموافقات)، فصار أول من قام بتدريس (الموافقات) ومادة مقاصد الشريعة في الجامعات، ولم يقف عند التدريس بل أفضى به الأمر إلى تأليف كتابه (مقاصد الشريعة الإسلامية).⁽¹⁾ وفي ترسيمه لمنهج الكتاب يقول الشيخ: «فعلينا أن نرسم طرائق الاستدلال على مقاصد الشريعة بما بلغنا إليه بالتأمل وبالرجوع إلى كلام العلماء». ⁽²⁾ ويقول: «فأنا أقتفي آثاره⁽³⁾ ولا أهمل مهماته لكن لا أقصد نقله ولا اختصاره» ⁽⁴⁾ مما يُظهر على أن الشيخ ابن عاشور جمع بين الأصالة والتجديد في آن واحد عند تأليف كتابه هذا، بل كانت له ملاحظات على سابقه وعلى الشاطبي خصوصاً حيث قال: «.. ولكنه تطوَّح⁽⁵⁾ في المسألة إلى تطويل وخط، وغفل عن مهمات عن المقاصد». ⁽⁶⁾

نجد أن ابن عاشور لم يرتهن لأوائل بالنقل الحرفي، بل سار بتوازن مكنه البناء على ما أسسوه مع تحقيق إضافات تجديدية في المقاصد⁽⁷⁾، وقد قدم الشيخ ابن عاشور، وعلى

¹ - المرجع السابق، نفس الصفحات.

² - ابن عاشور، مقاصد الشريعة، 2/190.

³ - أي الشاطبي.

⁴ - ابن عاشور، مقاصد الشريعة، 2/174.

⁵ - طاح يطوح ويطيح طوحاً، ذهب وتاه في الأرض وذهب به هنا وهنا. فتطوح في البلاد إذا رمى بنفسه هنا وهنا أو حمله على ركوب مفازة يخاف فيها هلاكه. ابن منظور، لسان العرب، والمقصود هنا أنه تاه وذهب في مسائل المقاصد، 2/535.

⁶ - ابن عاشور، مقاصد الشريعة، 2/174.

⁷ - بشير شمام، رؤية تقييمية لإسهامات الشاطبي وابن عاشور المقصدية، بحث منشور في مجلة الشريعة الإسلامية والدراسات، العدد السابع، محرم 1427هـ - 2006م، ص: 200.

غرار الإمام الشاطبي ثروة من القواعد المقاصدية، وذلك ما يبلغ أربعة وثلاثين قاعدة موزعة على قواعد المقاصد العامة، وقواعد المقاصد الخاصة، وقواعد على إثبات المقاصد الشرعية.⁽¹⁾

ثانياً: الأستاذ علال الفاسي ودوره في مقاصد الشريعة:

تحدث الأستاذ علال الفاسي في كتابه هذا عن مقاصد الشريعة وظهر دوره بارزاً في إبرازه محاسن الشريعة الإسلامية، وتفقُّها على ما سواها من الشرائع الوضعية حيث قال: «من المعلوم أن الشريعة الإسلامية إلهية الأساس ليست وضعية كسائر القوانين البشرية القديمة أو المعاصرة.. ولكن الشارع وضع أساساً لإشراك المسلمين في التشريع عن طريق الاجتهاد».⁽²⁾

طالت مقارنة علال الفاسي لمقاصد الشريعة بتلك التشريعات الوضعية، على جوانب عدة مثل: المصادر التشريعية، وتقرير الحرية، وموافقة الفطرة والعدل.⁽³⁾ وفي خاتمة الكتاب قال: «تلك هي مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، فصلنا منها مما تتوقف عليه حاجة الطالبين... وكل أملنا أن يكون طلبتنا قد وعوا منه ما سمعوه وأدركوا من محاسن قانوننا السماوي».⁽⁴⁾

¹ - انظر: إسماعيل حسني، نظرية المقاصد عند الإمام ابن عاشور، ص: 426 - 429.

² - علال الفاسي، مقاصد الشريعة ومكارمها، مرجع سابق، ص: 58.

³ - المرجع نفسه، ص: 275.

⁴ - علال الفاسي، مقاصد الشريعة ومكارمها، مصدر سابق، ص: 58.

المطلب الرابع

حاضر المقاصد ومستقبلها

وتحتة فروع:-

الفرع الأول: حاضر المقاصد الشرعية

بعد المراحل التي مرَّ بها علم المقاصد أصبحت مادة مقاصد الشريعة في حاضرتنا واحدة من المواد التدريسية في المقررات الجامعية خاصة في الكليات الشريعة، وإن كانت الأسبقية للجامعات المغربية.⁽¹⁾

حظيت المقاصد باهتمام واسع في البحوث العلمية والجامعية خاصة في مرحلة الدراسات العليا، حيث تناولها الباحثون من منظور بعض روادها مثل: (نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي) لأحمد الريسوني، و(نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر ابن عاشور) لإسماعيل الحسيني، و(مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام) لعمر بن صالح بن عمر، و(نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام وجمهور الأصوليين)، لعبد الرحمن يوسف عبد الله القرضاوي، و(مقاصد الشريعة عند الشيخ القرضاوي)، لجاسر عودة، و(مقاصد الشريعة عند ابن تيمية)، ليوسف البدوي، و(مقاصد الشريعة العامة عند الإمامين العز بن عبد السلام والشاطبي)، لمحمد حاج، وغير ذلك مما يصعب حصره.

كما تناول الباحثون المقاصد مطبقة على بعض المجالات، مثل: (الاجتهاد المقاصدي حجتيه وضوابطه ومجالاته)، لنور الدين الخادمي، و(دور المقاصد في التشريعات المعاصرة)، لمحمد العور، و(مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية)، لعز الدين بن زغبية، و(حقوق الإنسان محور مقاصد الشريعة)، لكل من أحمد الريسوني، محمد الزحيلي، محمد شبير، و(المقاصد العامة للشريعة الإسلامية) ليوسف حامد العالم،

¹-الريسوني، بحث مقدم لندوة مقاصد الشريعة ، مرجع سابق، ص :32.

و(مقاصد الشريعة الإسلامية وأثرها في رعاية حقوق الإنسان)، لمحمد حاج، كما تم إفرادها بالتأليف والتنظير.

الفرع الثاني: مستقبل المقاصد الشرعية.

لم تأت هذه البحوث والكتابات المقاصدية الرائجة في هذا العصر عن فراغ وإنما هي عبارة عن تجاوبات نتجت عن المستجدات والتقلبات الحياتية في كل الميادين، مما يتطلب دوماً أن يوجد تكييفه الفقهي ويعطى حكمه الشرعي، فمثلت مقاصد الشريعة المرتع الخصب للباحثين في المجالات الشرعية من تدريس ودعوة وقضاء وفتوى وتشريع، وذلك لاستيعاب تلك النوازل والمستجدات المعاصرة بصورة أفضل وأشمل.

إن القضايا المعاصرة تتطلب أحكاماً شرعية، وذلك بجعل أمرين على عين الاعتبار، الأول: خاتمية الشريعة الإسلامية بالشائع السماوية لقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾⁽¹⁾ فكان النبي ﷺ خاتم النبيين تجعل إشارة النص⁽²⁾ تعطينا بأن شريعته هي كذلك خاتمة الشرائع السماوية، مع تطلب الحياة الكونية الموصوفة بالاستمرارية والتجدد إصباغ أحداثها بصبغة الشرع في كل الأزمنة والأمكنة، وهو ما تغطيه عوامل سعة الشريعة ومرونتها⁽³⁾، فتأتي المقاصد وهي تمثل الروح الجامعة والقاسم المشترك لتلك العوامل كلها، لتكوّن (البناء الفكري المتكامل الذي يربط بين أكبر عدد من الظواهر

¹ - سورة الأحزاب، الآية: 40.

² - إشارة النص هي دلالة اللفظ على حكم غير مقصود مباشرة، ولا سبق له النص، ولكنه لازم للحكم الذي سبق الكلام لإفادته أو هو ما يدل عليه اللفظ بغير عبارته، ولكنه يجيء نتيجة لهذه العبارة، فهو يفهم من الكلام ولا يستفاد من العبارة ذاتها، (معجم مصطلحات أصول الفقه، قطب سانو، ص: 65).

³ - القرضاوي، عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية، دار الصحو، ط2، 1413هـ/1992م، ص: 65-75.

والقوانين المتعلقة بمعنى أسرار وحكم الشريعة⁽¹⁾. فعليه أصبحت معرفة المقاصد شرطاً من شروط الاجتهاد في التكيف للمستجدات العصرية⁽²⁾.

يشير مستقبل البحث عن المقاصد بمزيد من الإثراء والكتابة فيه، والتزواج بين تنظيره النظري وتطبيقه الواقعي، ولكن ذلك مرهون بأمور منها: إعادة صياغة المقاصد، إذ أن هناك قصور في المبدأ التفسيري الذي يجعل ضروريات الحياة تنعكس على القصاص والحدود وما دونها سياجاً لتلك الخمسة⁽³⁾.

كما أن التعبير عن (الحفظ) عن مراعاة المقاصد، تعبير فيه قصور عن تطلعات الشرع؛ إذ يوحي مجرد إبقاء الحال على ما كان، ولا يستوفي المعنى المطلوب شرعاً الذي هو السعي إلى الزيادة والتنمية والتوسع في كل مجالات الخير⁽⁴⁾ حتى وإن كانت الساعة على أوشك وقوعها، وذلك لقوله ﷺ: «إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة⁽⁵⁾ فإن استطاع أن لا تقوم الساعة حتى يغرسها فليغرسها»⁽⁶⁾.

ومما يتطلب إعادة الصياغة في ترتيب المقاصد من جديد، إعادة التوازن بين الزاوية الفردية والزاوية الجماعية عند تأطير المقصد الشرعي؛ إذ التركيز على الزاوية الفردية جعل الفرد المقياس الأساسي لتصرفات الشارع، وعليه أصبحت مقاصد عظيمة وضرورية بالنسبة للجماعة والأمة خارج دائرة الضروريات أو ضئيلة الذكر في ثنايا بحوث الباحثين في المقاصد⁽⁷⁾.

¹ عبد الرحمن يوسف عبد الله القرضاوي، نظرية المقاصد بين ابن تيمية وجمهور الأصوليين، مرجع سابق، ص: 336.

² مقاصد الشريعة وأثرها في وحدة المسلمين، بحث ماجستير، مركز البحوث والدراسات، جامعة إفريقيا، ص: 92.

³ فهمي إسلام، تفعيل مقاصد الشريعة لصياغة المستقبل مقال عبر الرابط: <http://afaqmostaqbal.wordpress>

⁴ عبد الرحمن القرضاوي، نظرية المقاصد بين ابن تيمية وجمهور الأصوليين، مرجع سابق، ص: 336.

⁵ الفسيلة: هي أول ما يُقْلَع من صغار النخل للغرس، ويجمع فسيلاً وفسائل. انظر: غريب الحديث لابن سلام، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الركن الهندي، ط1، 1384هـ - 1964م، 202/4.

⁶ البخاري في الأدب المفرد، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط3، 1409هـ - 1989م، ص 169، رقم الحديث (479).

⁷ انظر: القرضاوي نظرية المقاصد بين ابن تيمية وجمهور الأصوليين، مرجع سابق، ص: 337.

ومن الأمور التي تستدعي المراجعة لتحسين بيئة العمل المقاصدي، التحديد الأمثل لموقع المسلمين في هذا العالم، وذلك بالخروج من خانة المصارعة والمدافعة إلى خانة المصارعة والريادة؛ إذ الإسلام لا يطالب من أهله مواكبة العصر فحسب، بل المطلوب هو مسابقة العصر وقيادة المسيرة الإنسانية، فعليه يكون التزاماً على بحوث الباحثين عامة والمقاصدية خاصة ألا تقتصر الإجابة على المسائل الطارئة والنوازل الحاصلة، بل لابد أن تتجاوز ذلك لتفتح للبشرية آفاقاً للمستقبل، وترسم معالم التقدم المطلوب إسلامياً وإنسانياً في مقبل الأيام.⁽¹⁾ بموجب مكانة الإنسان وكرامته الممنوحة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾⁽²⁾.

وردت النص والتي سبقت على جملة من المقاصد - سواء كانت مقاصد عامة ومقاصد خاصة أو جزئية- وعمل الصحابة والتابعين على استنباط المقاصد من الوحي بشقيه، وكان ذلك من تحصلت له البصيرة والفهم الدقيق لمقاصد الشارع في الشرع، ويعد نتاج العصور وبروز المقاصد إلى العلن من حيث الكتابة والتأليف، مع مروره بمراحل كثيرة تشبه الجنين في بطن أمه من حيث النمو والكبر، وقد قام الشاطبي بالتأليف والجمع في كتابه الموافقات، ثم بعد ذلك بفترة تلاحقت وتتابعت بإفراد المقاصد بالتأليف والتدوين، فاشتد بناء هذا العلم من حيث التنظير والتعديد، مما يشرق مستقبل المقاصد في معالجة المستجدات وإسعاف النوازل، سواء كانت طبية أو غيرها، بأحكام شرعية، وكان من المباحث المطروقة في هذه المسيرة تقسيم المقاصد من تقسيمات مختلفة، وكذلك الطرق الكاشفة.

¹ - فهمي إسلام، تفعيل مقاصد الشريعة لصياغة المستقبل، مرجع سابق.

² - سورة الإسراء، الآية: 70.

المبحث الثالث

أقسام مقاصد الشريعة

ويتضمن تمهيد وأربعة مطالب:-

تمهيد:

المطلب الأول: المقاصد الضرورية والحاجية والتحسينية.

المطلب الثاني: المقاصد العامة والخاصة والجزئية.

المطلب الثالث: المقاصد الكلية والأغلبية والفردية.

المطلب الرابع: المقاصد الظنية والقطعية والوهمية.

تمهيد:

اهتم الدارسون لمقاصد الشريعة القدامى والمعاصرون بالبحث في أنواعها وأقسامها والتفاصيل المتعلقة بذلك، وتناولوا بيان هذه الأقسام جهات مختلفة وباعتبارات متعددة، وتولّد من ذلك مصطلحات عديدة، منها اشتهر تداوله حتى صار من المفردات الأساسية لعلم المقاصد، ومنها ما بقي استعماله دون ذلك، وكل ذلك من اجتهادات العلماء والباحثين التي اقتضتها تطورات البحث في هذا العلم والباب مفتوح للمزيد منها، وفقاً لما تقتضيه كذلك مستجدات البحث ومقتضياته، شريطة هضم الدراسات السابقة واستيعابها، للبناء عليها، لا القفز عليها.

وهذه التقسيمات لها علاقة في النوازل الطبية، لأن معرفة المقصد الشرعي من هذه المستجدات، ورجوعها في مقاصد الشرع من هذه النوازل المستجدة، ومنها الجراحات التجميلية؛ لأنها مقصد طبي وهناك مقصد شرعي يبيّن حكم هذه النازلة، مع ذكر حكمها الشرعي في الفقه الإسلامي؛ ولأنه هناك علاقة وثيقة للمقاصد الشرعية والفقه إذ هما كل واحد منهما يبيّن حكم الله في هذه المسألة.

وفي هذا المبحث نستعرض أهم تلك التقسيمات في أربعة مطالب بحسب الاعتبارات التالية:-

- 1- باعتبار مراتبها وقوة المصالح التي تتضمنها تنقسم المقاصد إلى: مقاصد ضرورية، ومقاصد حاجية، ومقاصد تحسينية.
- 2- وباعتبار اتساع دائرة الأحكام التشريعية التي تشملها المقاصد وضيقها تنقسم إلى: مقاصد عامة، ومقاصد خاصة، ومقاصد جزئية.
- 3- وباعتبار اتساع دائرة الأفراد والأشخاص الذين تعمهم المقاصد تنقسم على: مقاصد كلية، مقاصد أغلبية، ومقاصد فردية.
- 4- وباعتبار درجة قوتها وثبوتها تنقسم إلى: مقاصد قطعية، ومقاصد ظنية، ومقاصد وهمية.

المطلب الأول

المقاصد الضرورية والحاجية والتحسينية

تنقسم المقاصد باعتبار مراتبها وقوة المصالح الإنسانية التي تتضمنها ومدى أهميتها لاستقامة حياة الأفراد والمجتمعات والأمم، إلى ثلاثة أقسام: ضرورية، وحاجية، وتحسينية، وهذا التقسيم للمقاصد هو أشهر هذه التقسيمات، وظل يمثل البنية الأساسية للبحث على مرّ العصور، كما كان له الدور الكبير في تهيئة علم المقاصد ليكون مستعملاً في الاجتهاد الفقهي استعمالاً مثمراً.

أولاً: المقاصد الضرورية:

وهي ما لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى: فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين.⁽¹⁾

وعرفها ابن عاشور بأنها: «التي تكون الأمة بمجموعها وآحادها في ضرورة إلى تحصيلها».⁽²⁾ بحيث لا يستقيم نظام الحياة مع اختلالها، ويترتب خرقها فساد عظيم في الدنيا والآخرة، فالفساد في الدنيا ينتج عن خرق المقاصد الإنسانية والمالية: حفظ النفس، والنسل، والعقل والمال، والفساد الأخروي ينتج عن خرق المقاصد الدينية: العقدية، والخلقية، والعبادات، وهذه هي مجموع الضروريات الخمسة المعروفة⁽³⁾ التي يقول الأصوليون: «إنها مراعاة في كل الأديان والملل».⁽⁴⁾

¹ - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، 7/2.

² - ابن عاشور، مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص: 210.

³ - محمد شيخ محمد الحاج، مقاصد الشريعة وأثرها في رعاية حقوق الإنسان، بحث مقدم لدرجة الدكتوراه، جامعة إفريقيا العالمية، 2012م، مركز البحوث والدراسات، ص: 42.

⁴ - الغزالي، المستصفى، ص 174، العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، 5/1، 42، 43.

وتجدر بالإشارة أن هذه المراتب ليست واحدة في الرتبة، فأقدمها الضروريات، وهي ذاتها على مراتب، فحفظ الدين أهم من حفظ النفس، يلي ذلك الحاجيات ثم التحسينات، وهذا في الأغلب أما في الجزئيات فتكون واجبة، لأن مراعاتها يتضمن مراعاة المقاصد الشرعية.

ثانياً: المقاصد الحاجية:

وهي: "ما تحتاج إليها الأمة لاقتناء مصالحها وانتظام أمورها على وجه حسن"⁽¹⁾، فالحاجة إليها من حيث التوسعة على الناس ورفع الحرج عنهم، ولكن لا يترتب على الإخلال بها مثل الفساد العظيم المترتب على الإخلال بالضروريات، ومثالها: الرخص في العبادات والتمتع بالطيبات في العادات والعقود المستثناة كالسلم.

ثالثاً: المقاصد التحسينية:

وهي الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال المذنسات، التي تأنفها العقول الراجحات، وتتلخص في الالتزام بمكارم الأخلاق⁽²⁾ ورعاية أحسن المناهج في العادات والمعاملات⁽³⁾ ومثالها: الطهارات، وستر العورات، وبدل الصدقات والقربات في العبادات، وآداب الأكل والشرب والعادات، ومنع قتل الصبيان والنساء والرهبان في الجهاد في باب الجنايات.⁽⁴⁾ وتحقيق هذه المقاصد يترتب عليه كمال الأمة في نظامها، فتبلغ بها مرتبة عالية من الرقي والتحضر، وحسن المعاملة والمظهر، فتكون أمة محترمة، تقترب إليها الأمم، وترغب الشعوب في الاندماج فيها.⁽⁵⁾

¹ - ابن عاشور، مقاصد الشريعة، ص: 214.

² - الشاطبي، مرجع سابق، 3/2.

³ - الغزالي، المستصفى، مرجع سابق، ص: 175.

⁴ - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، 9/2 - 10.

⁵ - ابن عاشور، مقاصد الشريعة، ص: 215.

وعلى هذا التقسيم الثلاثي لمراتب المقاصد ينبغي فقه الأولويات ومراعاة مراتب الأعمال في الأحكام الشرعية عند التزام، أو التعارض، فما يقع فيها من مرتبة الضروريات يقدم على ما هو في مرتبة الحاجيات إذا تعذر تحقيقهما معاً، ويدخل هذا في باب النوازل الطبية فما يدخل من التحسينيات مع خرقه للضروري أو الحاجي يقدم للضروري ثم الحاجي؛ لأن التحسيني من باب الكماليات، فيحرم إجراء عمليات تتضمن خرق وإخلال للضروري مثل حفظ النفس أو الدين.

المطلب الثاني

المقاصد العامة والخاصة والجزئية

تنقسم المقاصد باعتبار دائرة الاتساع للأحكام التشريعية التي تشملها وضيقها إلى: مقاصد عامة، مقاصد خاصة، مقاصد جزئية.

أولاً: المقاصد العامة:

وهي الأهداف والغايات التي تحققها الأحكام الشرعية في جميع المجالات والأبواب، أو في غالبها⁽¹⁾، ومعنى ذلك أن كل حكم من أحكام الشرعية عقيدة كان أو عبادة أو معاملة يتبين عند التأمل أنه ينتهي إلى تحقيق هذه المقاصد بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لتكون الشريعة بمجمل أحكامها مفضية إلى هذه المقاصد العامة⁽²⁾.

وقد ذكر علماء الشريعة أن المقاصد متعددة وهذا القسم هو الذي غالباً يقصدونه المتحدثون عن المقاصد الشرعية.

فالغالب لدى الأصوليين الاكتفاء بأن: «جلب المصالح ودفع المفسد» هو المقصد العام من أحكام الشريعة، والغاية العامة التي إليها سائر مقاصدها وغاياتها، يقول العز بن عبد السلام: «والشريعة كلها مصالح: إما تدرأ مفسد، أو تجلب مصالح»⁽³⁾. ويقول الشاطبي: «إن وضع الشريعة إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معاً بالاستقراء»⁽⁴⁾ والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها الحكم المراعاة في كل أبواب الشريعة، مثل: رفع الحرج ورفع الضرر وغيرها⁽⁵⁾.

¹ - الريسوني، نظرية المقاصد، مرجع سابق، ص: 20.

² - عبد المجيد نجار، مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2006م ص: 41.

³ - العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، 11/1.

⁴ - الشاطبي، الموافقات، 4/2.

⁵ - ابن عاشور، مقاصد الشريعة، ص: 171.

ويذهب ابن عاشور في تعريفه السابق للمقاصد إلى أن المقاصد العامة للتشريع هي: «المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة»⁽¹⁾ وقد لخص ابن عاشور المقصد العام من التشريع في: «حفظ نظام الأمة، واستدامة صلاحه بصلاح المهمين عليه وهو نوع الإنسان».⁽²⁾

في حين حدد علال الفاسي المقصد العام للشريعة الإسلامية في «عمارة الأرض وحفظ نظام التعايش فيها، واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كلفوا به من عدل واستقامة، ومن إصلاح في العقل وفي العمل، وإصلاح في الأرض واستتباط لخيراتها وتبدير لمنافع الجميع»⁽³⁾ وعلى هدي من نصوص هذين الإمامين يحدد بعض العاصرين المقاصد بين المقاصد العامة على النحو الآتي:

- يحصر طه جابر العلواني هذه المقاصد في ثلاثة هي: مقصد التوحيد، ومقصد التزكية، ومقصد العمران.⁽⁴⁾
- وعبد المجيد النجار يمثل للمقاصد العامة الكلية بتعبيره بثلاثة، دون حصر فيها، وهي:⁽⁵⁾ تحقق الخلافة في الأرض، الذي يعتبره المقصد العام الذي ينتهي إليه سائر المقاصد الشرعية،⁽⁶⁾ ومقصد التيسير ورفع الحرج، ومقصد حفظ نظام الأمة.

¹ - المرجع السابق، ص: 171.

² - المرجع السابق، ص: 63.

³ - علال الفاسي، مقاصد الشرعية ومكارمها، ص: 45-46.

⁴ - محمد الحاج، مقاصد الشرعية وأثرها في رعاية حقوق الإنسان، ص: 45.

⁵ - عبد المجيد نجار، مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، ص: 40-41.

⁶ - المرجع السابق، ص: 17.

واختصر في هذين المثالين لحصر المقاصد عند علماء المقاصد المعاصرين مع الإشارة إلى أن هناك علماء آخرون حصروا المقاصد ومنها، يوسف العالم، وجمال الدين عطية، والشيخ عبد الله بن بيه.

ثانياً: المقاصد الخاصة: وهي الأهداف والغايات التي تحققها الأحكام الشرعية في باب معين، أو في أبواب متقاربة متجانسة، مثل: مقاصد الشارع في العقوبات كمقصد الردع، أو في المعاملات المالية كمقصد تداول الثروة المالية، أو مقاصد الشارع في نظام الأسرة كمقصد الإحصان وغيرها من المقاصد التي تلتقي عندها مجموعة من الأحكام الشرعية المحققة لها.⁽¹⁾

ويندرج في هذا القسم المقاصد الخاصة بالعلوم الطبية والعلوم الكونية مثل: مقصد التداوي. **ثالثاً:** المقاصد الجزئية: وهي الحكم والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامه.⁽²⁾ الجزئية مثل: مقصد توخي الصدق والضبط في مسألة عدد الشهود وأوصافهم، أو مسألة رفع المشقة والحرَج في الترخيص لمن لا يطيق الصوم بالفطر، أو مقصد التكافل بين المسلمين في عدم الإمساك بلحوم الأضاحي⁽³⁾ وأكثر من يهتم بها هم الفقهاء لأنهم أهل التخصص في جزئيات الشريعة ودقائقها.

وهذا القسم يدخل في النوازل الطبية الجراحات التجميلية من باب الترخيص للتجميل إذا كانت الجراحة تستدعي في إجراء عمليات يحتاجها الفرد من باب التحسين لا من باب التعبير للخلقة المعهودة.

¹ - أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط4، 1416هـ - 1995م، ص: 20.

² - علال الفاسي، مقاصد الشرعية ومكارمها، ص: 7.

³ - جاسر عودة وهرند فرجينيا، فقه المقاصد، إناطة الأحكام الشرعية بمقاصدها، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط3، 1429هـ - 2008م، ص: 17.

المطلب الثالث

المقاصد الكلية والأغلبية والفردية

وتنقسم المقاصد باعتبار تعلقها بعموم الأمة وأفرادها إلى ثلاثة أقسام: مقاصد كلية، مقاصد أغلبية، مقاصد فردية.

أولاً: المقاصد الكلية:

وهي التي تعود على عموم الأمة كافة، وقد عبّر عنها ابن عاشور بقوله: «ما كان عائداً على عموم الأمة متماثلاً»⁽¹⁾ ومثالها: حفظ القرآن والسنة من التحريف والتغيير والتبديل وإقامة العدل، وتقدير القيم والأخلاق الفاضلة.⁽²⁾

ثانياً: المقاصد الأغلبية:

وهي التي تتعلق بأغلب الخلق، وتدفع الفساد عن معظمهم، وهي ما عبر عنها ابن عاشور بقوله: «وما كان عائداً على جماعة عظيمة من الأمة أو قطر»⁽³⁾ ومثّل لها بما يحتاج إليها كل بلد من بلاد المسلمين من تشريعات قضائية لحفظ انتظام حياتهم، بتيسير طرق الخير، وسد منافذ الشر والظلم، وما تقيمه هذه الأقطار من اتفاقيات ومعاهدات اقتصادية وسياسية وبما يخدم مصالحها.⁽⁴⁾

ثالثاً: المقاصد الفردية:

وهي العائدة على آحاد الأفراد، أو على المجموعات الصغيرة منهم، مثل: مقصد رفع الضرر عن المرأة في فسخ نكاح زوجة المفقود، وتوريث المطلقة ثلاثاً في مرض الموت.⁽⁵⁾

¹ - ابن عاشور، مقاصد الشرعية، ص: 220.

² - نور الدين الخادمي، الاجتهاد المقاصدي، ص: 55 - 56.

³ - ابن عاشور، مقاصد الشريعة، ص: 220.

⁴ - المرجع السابق، ص: 30.

⁵ - مقاصد الشرعية، البدوي، ص: 132.

وفي هذا التقسيم يقول الغزالي رحمه الله: "وتتقسم المصلحة قسمة أخرى بالإضافة إلى مراتبها في الوضوح والخفاء، فمنها ما يتعلق بمصلحة عامة في حق الخلق كافة، ومنها ما يتعلق بمصلحة الأغلب، ومنها ما يتعلق بمصلحة شخص معين في واقعة نادرة، وتتفاوت هذه المراتب بتفاوت مصالحها في الظهور"⁽¹⁾.

¹-الغزالي، شفاء العليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1971م، ص: 210

المطلب الرابع

المقاصد القطعية والظنية والوهمية

وتنقسم المقاصد باعتبار درجة ثبوتها ومدى القطع يكون الشارع قاصداً إليها إلى:
مقاصد قطعية، ومقاصد ظنية، وأخرى وهمية.

أولاً: المقاصد القطعية:

وهي التي تواترت على إثباتها طائفة عظمى من الأدلة والنصوص الشرعية، ومثالها: التيسير، وإقامة العدل وحفظ الضروريات⁽¹⁾ وتثبت المقاصد القطعية كما ذكر ابن عاشور إما بنصوص القرآن التي لا تحتل التأويل، أو بالسنة المتواترة التي لا تحتل التأويل أيضاً، أو باستقراء أدلة كثيرة من الشريعة، استقراءً يفيد القطع بأن هذا المعنى مقصود للشريعة، أو بما دلّ العقل على أن في تحصيله صلاحاً عظيماً، وأن في حصول ضده ضرراً كبيراً على الأمة.⁽²⁾

ثانياً: المقاصد الظنية:

وهي ما دل عليه دليل ظني من الشرع، وما اقتضى العقل ظنه مصلحة ومقصداً للشارع.⁽³⁾

وهذا النوع من المقاصد تختلف حوله الأنظار والآراء، ومثاله: مقصد سد الذريعة إفساد العقل في تحريم القليل من الخمر، وتحريم النبيذ الذي لا يغلب إفضاؤه إلى الإسكار، ومقصد ضرب المتهم بالسرقة للاستتطاق والإقرار.⁽⁴⁾

¹ - نور الدين الخادمي، الاجتهاد المقاصدي، ص: 55، والبدوي، مقاصد الشريعة، مصدر سابق، ص: 131.

² - نعمان جيم، مرجع سابق، ص: 131.

³ - المرجع السابق، ص: 32.

⁴ - مقاصد الشريعة، للبدوي، يوسف أحمد، عمان، دار النفائس، ط1، 2000م، ص: 131.

ثالثاً: المقاصد الوهمية:

وهي ما يُتخَيَّل فيها صلاح وخير، إما لخفاء ضررها أو لأنها مشوبة بمصلحة هي في الحقيقة مرجوحة مقابل ما فيها من مفسدة عظيمة⁽¹⁾ ومثالها: ما ظنَّه بعض الناس من أن في الربا نفعاً ومصلحة للنَّاس، مقصودة للشارع، فهذا من أظهر المقاصد المتهمة بلا ريب، ولا يتردد في كونها متهمة إلا جاهل مرتاب.⁽²⁾

¹ - مقاصد الشريعة، ابن عاشور، ص: 220.

² - فقه المقاصد، عبد الله الزبير عبد الرحمن، الخرطوم، مطابع السودان للعملة، ط1، 1425هـ/ 2004م، ص: 183.

المبحث الرابع

أهمية معرفة مقاصد الشريعة

ويتضمن تمهيد ومطلبين:-

المطلب الأول: أهمية معرفة المقاصد لعموم المسلمين.

المطلب الثاني: أهمية معرفة المقاصد للمجتهد والمتخصص.

تمهيد:

مما لا يخفى على من له إلمام بالشريعة، وممارسة لأصولها وفروعها، أهمية معرفة مقاصد الشريعة، والمكانة التي تتبوؤها بين علومها المختلفة، وفنونها المتعددة، ولقد صدر العلامة ولي الله الدهلوي جانباً من تلك الأهمية في مقدمة كتابه (حجة الله البالغة) حيث قال: «وأولى العلوم الشرعية عن آخرها فيما أرى، وأعلاها منزلة وأعظمها مقدراً، هو علم أسرار الدين، الباحث عن حكم الأحكام ولميَّاتها وأسرار خواص الأعمال ونكاتها، فهو والله أحق العلوم بأن يصرف فيه من أطاقه نفائس الأوقات، ويتخذة عدة لمعاده بعدما فرض عليه من الطاعات؛ إذ به يصير الإنسان على بصيرة فيما جاء به الشرع.. وبه يأمن من أن يكون كحاطب ليل.. أو يخطب خطب عشواء.. وبه يصير مؤمناً على أن بينة من ربه». (1)

وهذه الأهمية العظيمة، والفوائد الجمة لمعرفة مقاصد الشريعة، هي لعلوم المسلمين ابتداءً من المسلم العابد العامل بالشريعة، ومروراً بالداعية المرشد إلى طريقها، والمتخصص في العلوم الإنسانية والاجتماعية بأحكامها، والقاضي الحاكم بعدلها، والمفكر المستهدي بمعالمها، وانتهاءً بالعالم المجتهد في أصولها وفروعها، فكل هؤلاء وغيرهم من الفئات المجتمع المسلم هم بمسيس الحاجة إلى معرفة مقاصد الشريعة، وكل يغتنم منها، ويغترف بقدر حاجته، وعلى حسب جهده. (2)

إذن فأهمية معرفة مقاصد الشريعة بالنسبة لعموم المسلمين العاملين بالشريعة، والداعية إليها، لها أهمية كبيرة، وبالأخص المتخصصين المجتهدين، المفتين بأحكام الشرع، المتعمقين في علومها، ولهذا ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، وذلك على النحو التالي:-

¹- ولي الله الدهلوي، حجة الله البالغة، تحقيق: السيد الساق، دار الجيل، ط1، 2005م، 1426هـ، 21/1 - 22.

²- محمد الحاج، مقاصد الشريعة وأثرها في رعاية حقوق الإنسان، ص: 54.

المطلب الأول

أهمية معرفة المقاصد لعموم المسلمين

إن الإمام بمقاصد الشريعة في الأحكام الشرعية من أهم الوسائل التي تجعل الإنسان متخذاً منهجاً وسطاً بين الإفراط والتفريط، وأما عدم معرفة المقاصد فإنه يؤدي إلى التخبط بالأهواء دون مراعاة لأهداف ومرامي الشريعة الإسلامية، بل الابتداع في الدين، وما يحدث منازلة العالم أكثر ما يكون عند الجهل بمقاصد الشارع والغفلة عن اعتبارها.⁽¹⁾ لهذا قد بعض العلماء قاعدة عامة بقوله: «من لم يتفقه في مقاصد الشريعة فهمها على غير وجهها»⁽²⁾ ومن أجل ذلك يظهر جلياً أن فهم الحقائق على ما هي عليه وإزالة أسباب الريب والشكوك، والوقوف دون الشريعة نداءً بوجوب النظر في مصالح العباد بعيداً عن مهاوي الأهواء ومفاسد الشهوات والشبهات، لا يمكن إلا إذا وقف المكلف على مقاصد الشارع في تلك الحقائق وإدراكها إدراكاً صحيحاً. بل إن عمل المكلف إن قصد به ما يناقض قصد الشارع يكون باطلاً؛ لأن الشريعة جاءت لتحقيق العبودية لله وتحقيق مصالح عباده. ودفع المفساد عنهم فكل مسلم بحاجة إلى معرفة المقاصد من هذه الجوانب، سواءً أكان متخصصاً في علوم الشريعة، متأهلاً للاجتهاد فيها، أو كان غير متخصص ولا ناظر فيها وبينهما درات بعضها فوق بعض، إلا أن الأخير، وهو المسلم العامي غالباً ما يتوقف عند هذا الحد، وغيره يتعداه إلى ما وراء ذلك⁽³⁾. وتتمثل أهمية المقاصد بالنسبة لعموم المسلمين فيما يلي:

أولاً: التصور الكلي للشريعة أهدافاً وأحكاماً:

إن معرفة المقاصد تبين للمسلم الإطار العام الذي تدور في فلكه الشرعية وتوضح له الأهداف العامة التي تسعى لتحقيقها، وتضع بين يديه خارطة شاملة لتعاليم الشريعة وأحكامها،

¹ - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، 120/2.

² - البدوي، مقاصد الشرعية عند ابن تيمية، ص: 101.

³ - محمد الزحيلي، مقاصد الشريعة أساس لحقوق الإنسان، ص: 75.

فيعرف بذلك ما يدخل في الشريعة وما يخرج منها، فكل ما يحقق الناس في الدنيا والآخرة فهو من الشريعة، مطلوب من المسلم، وكل ما يفسد مصالحهم في الدارين ويلحق بهم الضرر والمشقة، فليس من الشريعة، بل هو منهي عنه، فيحرم عليه. وفي ذلك يقول ابن القيم⁽¹⁾: رحمه الله تعالى: «إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل، فالشريعة عند الله بين عباده ورحمته بين خلقه».⁽²⁾

وتصور الإسلام بهذه الصورة الكلية، والشريعة بهذا الإطار العام، هو ما جعل الصحابي الجليل ربيعي بن عامر⁽³⁾ وكان رسول قائد المسلمين في معركة القادسية يلخص الإسلام في عبارات وجيزة، رداً على سؤال رستم قائد الفرس⁽⁴⁾ من جاء بكم؟ بقوله: «إن الله بعثنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها

¹ - هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي الحنبلي، أبو عبد الله شمس الدين، أحد كبار العلماء، فقيه، أصولي، مجتهد، مفسر، متكلم، نحوي، مولده ووفاته في دمشق (691-751هـ - 1292-1350م)، وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، وسجن معه في قلعة دمشق، وأطلق بعد موت ابن تيمية، وكان حسن الخلق محبوباً عند الناس، وله تصانيف كثيرة، منها: (إعلام الموقعين، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، شفاء الغليل في مسائل القضاء والقدر، زاد المعاد، طريق الهجرتين، البنیان في أقسام القرآن). انظر: الأعلام للزركلي، 56/6.

² - ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين، مرجع سابق، 6/3 - 7.

³ - ربيعي بن عامر: هو الصحابي الجليل ربيعي بن عامر بن خالد بن عمرو، كان من أشراف العرب، وللنجاحي الشاعر فيه مدح، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وشهد فتح دمشق، وله ذكر في غزاة نهاوند، وولاه الأحنف لما فتح خراسان على طغاستان، ثم خرج إلى القادسية مع هاشم بن عتبة - رضي الله عنه - وقد جرت بينه وبين رستم حوادث كما شهد فتوح خراسان. انظر: تاريخ الطبري، 535/2.

⁴ - رستم فرخزاد: هو قائد الجيش الفارسي في عهد آخر ملوك الدولة الساسانية (651-632) أصله من أرمينيا، وكان يخدم ملك الفرس بإخلاص، أرسله يرزدرج الثالث القائد رستم مجبراً إياه قيادة الجيش الفارسي ليواجه جيوش المسلمين التي كانت تخترق لفتح بلاد فارس، وتمت المواجهة بين الجيش الإسلامي والفارسي في القادسية وهي تقع جنوب الكوفة والحلة في العراق. استمرت المعركة ثلاثة أيام وانتهت بأن استطاع هلال التميمي العثور على قائد الفرس رستم وقتله بقطع رأسه. انظر: ابن كثير في البداية والنهاية، مرجع سابق، 39/7.

ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، فأرسلنا بدينه إلى خلقه ندعوهم إليه»⁽¹⁾ ومن هنا يلزم على كل مكلف التسلح بمعرفة مقاصد الشريعة وأحكامها، ليتمكن من عرض الإسلام وشرائعه بطريقة سهلة وصحيحة، منطلقاً من معرفة ودعوة إلى الحكمة، منطلقاً من نظرة كلية شاملة متكاملة إلى الإسلام.

ثانياً: بعث الاطمئنان والاقتناع بأحكام الشريعة:

إن معرفة مقاصد الشريعة، وتبيين أهدافها السامية، يزداد بها المؤمن إيماناً في إيمانه ورسوخاً في عقيدته، ومحبة لشريعته، وتمسكاً بدينه، فيفخر برسوله، ويعتز بشريعته؛ وخاصة إذا قارن ذلك مع بقية الأديان والأنظمة الوضعية⁽²⁾، وذلك في أن تضافر الدلائل، وتتوحد طرقها ما يثلج الصدر، ويزيل اضطراب القلب، فيحصل بذلك الاطمئنان الزائد على الإيمان. كما قال إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أُولَٰئِكَ تُؤْمِنُونَ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾⁽³⁾.

ومن هنا تصبح معرفة مقاصد الشرعية بمثابة المناعة الكافية ضد الغزو الفكري، والتيارات المستوردة، والمبادئ البراقة والدعوات الهدامة التي يتستر أصحابها وراء دعايات كاذبة، وشعارات خادعة، ويبدلون جهدهم لإخفاء محاسن الشريعة، وتشويه معالمها، والافتراء عليها، وإصاق الشبه والأضاليل بها، والتمويه على السذج والبسطاء وأنصاف المتعلمين بالطلاء الخادع، والمكر المكشوف⁽⁴⁾.

¹ - ابن الأثير المبارك محمد الجزري أبو العادات، الكامل في التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1407هـ-1987م، 320/2.

² - محمد الزحيلي، مقاصد الشريعة لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص: 76.

³ - سورة البقرة، الآية: 260.

⁴ - محمد الزحيلي، مقاصد الشريعة، ص: 312 - 313.

ومعرفة مقاصد الشريعة تساعد أيضاً على قبول الأحكام والامتثال لها برضى واقتناع؛ لأن النفوس إلى قبول الأحكام المطابقة للحكم والمصالح أميل، وعن قبول التحكم والصرف أبعد.⁽¹⁾

فالمسلم يبادر إلى الطاعات بعد معرفتها، ويزداد تعلقاً بها، ويحرص على أدائها، على صورة أحسن وأكمل إذا أدرك مقاصدها، ووقف على أسرارها والحكم من وراء تشريعها، فيعرف أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾⁽²⁾، والصوم جُنةٌ ووقاية من اتباع الشهوات، وهو من أسباب التقوى، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾⁽³⁾، والزكاة كذلك طهرة المال ونماء وتركية للنفس من الشح والبخل وصفاء كما قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾⁽⁴⁾، وفي مثل ذلك يقال على سائر الأعمال.

ثالثاً: العمل وفق مقاصد الشريعة:

إن المؤمن مطالب أن يكون قصده في الأعمال موافقاً لمقصد الشارع في تشريعه لها، وإلا كان عمله باطلاً مناقضاً للشريعة حقيقة ومضموناً، وإن التصق بها شكلاً وظاهراً؛ ولذلك ورد في الحديث المشهور: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة

¹ - محمد بن عمر بن الحسين ، المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1400هـ ، 427/5.

² - سورة العنكبوت، الآية: 45.

³ - سورة البقرة، الآية: 183.

⁴ - سورة التوبة، الآية: 103.

ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»⁽¹⁾. ودلالة الحديث واضحة على إبطال كل عمل قُصد به خلاف مراد الشارع؛ لأن كل من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له، قد ناقض الشريعة، وكل من ناقضها فعمله في المناقضة باطل.⁽²⁾

فالمسلم لابد من معرفة مقاصد الشارع حتى يقدر على طبق الأعمال الصالحة وفق مقاصد الشارع بعلم ومعرفة، فيصح عمله ولا يبطل، ويجتنب التحذير الشديد على من خالف أمر الشارع، لقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾⁽³⁾.

وبناءً على هذا المعنى قررت النصوص القرآن والسنة، ووضع الفقهاء قاعدة «الأمور بمقاصدها»⁽⁴⁾؛ وذلك لأن العمل الواحد قد يختلف حكمه باختلاف القصد منه، فيصير طاعة بقصد، ومعصية بقصد آخر، بل قد يصبح إيماناً بأحد القصدين، وكفراً بالآخر، كالسجود لله أو للصنم.⁽⁵⁾

وهذا يدخل من باب المستجدات، لأن المسلم إذا عرف مقاصد الشارع يعلم بكل ما هو معارض لمقصد الشارع، وما يدخل من باب المصالح المرسلة.

¹ - أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغار، بيروت، دار ابن كثير، اليمامة، ط12، 1407هـ - 1987م، 3/1، رقم الحديث (1)

² - الموافقات للشاطبي، مرجع سابق، 333/2

³ - سورة النور، الآية: 63

⁴ - الأشباه والنظائر، للسيوطي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ - 1983م، ص: 11

⁵ - الموافقات، مرجع سابق، 224/2

المطلب الثاني

أهمية معرفة المقاصد للمجتهد والمتخصص

ولمعرفة مقاصد الشريعة أهمية خاصة للمجتهد ومن في حكمه من المتخصصين في علوم الشريعة؛ بل إنها من أهم شروط الاجتهاد، وإن لم يصرح بها كثير من الأصوليين، وقد لخص الإمام الشاطبي شروط الاجتهاد في أمرين: كلاهما راجع إلى المقاصد، فقال: «إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين: أحدهما فهم مقاصد الشريعة على كمالها، والثاني: التمكن من الاستنباط بناءً على فهمه فيها»⁽¹⁾.

أما من كان حظه من الشريعة الاكتفاء بظواهر النصوص، والتعامل مع الألفاظ والمباني فحسب، فهو ناقص الأهلية في الاجتهاد والنظر؛ لأن من لم يتقن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي فليس على بصيرة في وضع الشريعة⁽²⁾ ووجوه احتياج المجتهد والفقيه للمقاصد كثيرة، أذكر أهمها:-

أولاً: أهمية معرفة المقاصد في فهم النصوص ومعرفة مدلولاتها:

المنهج السليم في فهم النصوص الشرعية هو المواءمة بين مقتضى المعاني اللغوية لألفاظها، ومقصود الشارع من تلك النصوص، والأصل تطابق الأمرين باتحاد المعاني مع المقاصد؛ لأن الدلالة اللغوية وسيلة للتعبير عن مراد الشارع من تلك النصوص؛ إلا أن هذا الانسجام والاجتماع بين المعنى والمبنى قد لا يكون سهل المنال في كثير من الأحيان⁽³⁾ لأسباب منها:-

¹- الشاطبي، الموافقات، 4/105.

²- الجويني، البرهان في أصول الفقه، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ - 1997م، وعبد الله الزبير، فقه المقاصدي، ص: 66.

³- الشاطبي، الموافقات 4/324.

ما يرجع إلى طبيعة اللغة العربية وخصائصها، مثل تعدد معاني بعض الألفاظ واختلاف مدلولاتها، فيحتاج المجتهد حينئذ لتعيين المعنى المراد من النص وتحديد، إلى الاستعانة بالمقاصد الشرعية، ويختار المعنى المناسب لها من بين المعاني التي يحتملها اللفظ أو يتسع لها، يقول الشاطبي: «الأوامر والنواهي من جهة اللفظ على تساو في دلالة الاقتضاء، والتفرق بين ما هو أمر وجوب أو ندب، وبين ما هو نهي تحريم أو كراهة لا تعلم بالنصوص، وإن علم منها البعض فالأكثر غير معلوم...»⁽¹⁾.

وعلى هذا، فإن المعنى قد يدل على معنى واسع، تختلف بين معناه الأقصى والأدنى فيتعين على المجتهد معرفة مدلولات اللفظ من حيث اللغة والشرع، وفهمها الفهم الصحيح الذي يقتضي مدلوله.

ثانياً: أهمية المقاصد في فهم بعض الأحكام الشرعية:

بعض الأحكام الشرعية قد تبدوا غامضة، ويقف الفقيه أمامها حائراً عاجزاً عن إدراك كنهها، مع تسليمه بصحتها ووجوب العمل بها.

ومثال ذلك ما جرت به السنة من عدم استلام الركنين اللذين يليان حجر إسماعيل، والاكتفاء بتقبيل الحجر الأسود، واستلام الركن اليماني فخصوصية الحجر الأسود واضحة، أما التفريق بين الركن اليماني والركنين الآخرين ففيه غموض.⁽²⁾

ثالثاً: أهمية المقاصد في توجيه الفتوى:

الفتوى هي ما يبينه الفقيه من الأحكام والمسائل التي سئل عنها⁽³⁾، والهدف منها تنزيل النصوص على الوقائع وتحقيق مقاصد الشارع. في آحاد المستفتين، ولما كانت مقاصد الشارع واحدة لجميع المستفتين وفي مختلف الظروف، وكان مدى تحقيق هذه المقاصد يخضع لحالة

¹ - المرجع سابق، 153/3.

² - نعمان جيم، طرق الكشف، مرجع سابق، ص: 45.

³ - قطب سانو، معجم مصطلحات أصول الفقه، مرجع سابق، ص: 312.

المستفتين وظروف الفتوى، بل كان على المفتي أن يتصرف في فتواه بما يحقق تلك المقاصد الثابتة والمشاركة، ومن ثم مراعاة المرونة في الفتوى، لتتغير بتغير ظروف وملابسات المستفتين والواقعة في محل الفتوى، فالمقصد ثابت ومشترك بين جميع الناس، والفتوى هي التي تتغير بتغير الشخص أو الظرف، ويكون تغييرها بما يحقق ذلك المقصد.⁽¹⁾

وذلك؛ لأن مقاصد الشريعة هي المرجع الأبدي لاستقاء ما يتوقف عليه التشريع والقضاء في الفقه الإسلامي⁽²⁾، ومن أمثلة ذلك قصة ابن عباس⁽³⁾ مع الرجل الذي استفتاه هل للقاتل توبة؟ فقد روي أنه جاء رجل إلى ابن عباس فقال: «ألن قتل مؤمناً متعمداً توبة؟ قال: لا، إلا النار، فلما ذهب قال له جلساؤه: أهكذا كنت تفتينا؟ كنت تفتينا أن لمن قتل توبة مقبولة؟ قال: إني لأحسبه مغضباً، يريد أن يقتل مؤمناً، قال: فبعثوا في إثره، فوجدوا كذلك».⁽⁴⁾

ويظهر من فتوى ابن عباس أنه لما كان قصد الشارع من الحض على التوبة والترغيب فيها هو تطهير نفوس الناس، وردّهم إلى طريق الحق والصواب، وتنفيرهم من الذنوب والمعاصي، وكان ذلك الرجل يريد التوسل بالتوبة إلى نقيض قصد الشارع منها، كان تحقيق المقصد من التوبة في سد بابها في وجهه؛ ولذلك أفناه ابن عباس بأن لا توبة له، لعل ذلك يردعه عما عزم الإقدام عليه ويرده إلى طريق الصواب⁽⁵⁾ كما يظهر منها أيضاً أهمية التفريق في الفتوى بين حالتين، قبل الفعل وبعده منها تكون أشد احتياطاً في هذا العصر، الذي قلّ فيه الوازع الديني الذي يردع الفرد من الإقدام على المعاصي، فيجب على المفتي أن يأخذ في عين الاعتبار في المسائل التي تكون معبراً على الإقدام بما حرمه الله من المعاصي. ويدخل هذا من باب الجراحات التجميلية فتكون

¹ - نعمان جعيم، طرق الكشف عن المقاصد، ص: 49 - 50.

² - علّال الفاسي، مقاصد الشريعة، ص: 51 - 52.

³ - هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي، الهامشي، عالم فقيه، حبر الأمة وبحرها، عاش في الفترة بين (619 - 687م) ولد بمكة ونشأ بها، ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وروى الأحاديث، وسكن طائف، وتوفي بها، ينسب إليه تفسير القرآن، ومُسند في الحديث، وفتاوى جمعها أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب. انظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مرجع سابق، 6/66.

⁴ - أخرجه أبو جعفر النحاس بن سعد بن عبيدة، الناسخ والمنسوخ، تحقيق: محمد عبد السلام محمد، ص: 349، إسناده صحيح.

⁵ - نعمان جعيم، طرق الكشف، مرجع سابق، ص: 5.

من باب درء المفسد أولى من جلب المصالح، فيجب على المفتي النظر على المسألة بتعمق ودقيق في حكم المسألة، ولا يتسرع في الحكم عليها.

رابعاً: أهمية المقاصد في استنباط الأحكام للقضايا المستجدة غير المنصوص عليها:

ويقصد بالقضايا المستجدة هذه ما يدخل في مقاصد الشريعة العامة، دون أن يتناولها نص معين، لا بأفرادها ولا بأجناسها لتقاس عليها.

وأول ما يجب على المجتهد فعله إزاء هذه القضايا أن يبذل وسعه في التأكد من أنها لا تدخل تحت أي دلالة من دلالات النصوص المختلفة⁽¹⁾ فإذا تأكد من ذلك كان عليه إجراء هذه القضايا وفق كليات الشريعة ومقاصدها العامة، وهذا ما يعرف بـ (الاستصلاح) وبـ (رعاية المقاصد) وهو ضرب من الاجتهاد محفوف بمخاطر جمّة منها ما يرجع إلى الاستعجال، ومنها ما يرجع إلى غلبة الهوى، ومنها ما يرجع إلى ضغط الواقع وتحدياته، وكلها عوامل قد تؤثر في إصابة الحق؛ ولذلك لا يتأتى في هذا النوع من الاجتهاد إلا لمن كان خبير بمقاصد الشريعة، محكماً لكلياتها، ينظر إلى الأحكام من خلالها⁽²⁾ كما أشار إليه الإمام العز بن عبد السلام بقوله: «من تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفسد حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان بأن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها، وإن لم يكن فيها إجماع ولا نص ولا قياس، فإن فهم نص الشرع مما يوجب ذلك»⁽³⁾.

وأمثلة هذه القضايا هي كل ما يعرض للمسلم من أوضاع لم يبينها نص لا بعينها ولا بجنسها، وهي كثيرة جداً؛ ذلك أن عصر المسلمين اليوم من أكثر العصور تقلباً في صور الأوضاع المستجدة؛ وفي المقابل نجد حياة المسلمين في ركذ ويُعد من ميادين الفعل والتأثير، مما أحدث هوة عميقة جداً بين واقع الحياة وتعاليم الإسلام، لم توجد حتى في عصر الصحابة رغم ما

¹ - عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ط 1، 1435هـ/2014م مؤسسة الرسالة، ص: 259.

² - بشير شمام، مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص: 19-20، والريسوني، نظرية المقاصد، ص: 36.

³ - عز الدين، قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، مرجع سابق، 198/2.

شاهده من اتساع هائل لرقعة الأرض، وما صاحب ذلك من دخول حضارات بكاملها في الدين، بما تحمله من تراث وحضارة.⁽¹⁾

خامساً: أهمية المقاصد في استنباط علل الأحكام الشرعية:

القياس يعتمد إثبات العلل الشرعية، وإثبات العلل التي يحتاج إلى معرفة المقاصد؛ ذلك أن العلل إما أن تكون ضابطة لحكم هي من المقاصد، فتكون معرفة المقاصد عوناً على تحديد العلل وإثباتها، وإما أن تكون العلل هي الحكم نفسها على رأي القائلين بجواز التعليل بالحكمة مطلقاً، أو بشرط انضباطها، فيكون الكشف عن المقاصد (التي منها الحكم)، كشفاً عن العلل ذاتها لنتخذ بعد ذلك مناهجاً للقياس.⁽²⁾ وعلى هذا تكون المقاصد أساساً لتمييز القياس الصحيح عن الفاسد، يقول ابن تيمية: «العلم بصحيح القياس وفاسده من أجل العلوم، وإنما يعرف ذلك من كان خبيراً بأسرار الشرع ومقاصده، وما اشتملت عليه شريعة الإسلام من المحاسن التي تفوق التعداد وما تضمنته من مصالح العباد في المعاش والمعاد».⁽³⁾

وأبرز المسالك التي يحتاج فيها إلى معرفة المقاصد هي: مسلك المناسبة، وتنقيح المناط⁽⁴⁾، وإلغاء الفارق.⁽⁵⁾

¹ - محمد الحاج، مقاصد الشريعة في رعاية حقوق الإنسان، ص: 66.

² - ابن عاشور، مقاصد الشريعة، ص 122.

³ - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 583/2.

⁴ - تنقيح المناط: هو النظر والاجتهاد في تعيين ما دل النص على كونه علة من غير تعيين بحذف مالا مدخل له في الاعتبار مما اقترن به من الأوصاف؛ وذلك بإلغاء بعض الأوصاف التي أضاف الشارع الحكيم إليها، لعدم صالحيتها للاعتبار في العلة، كجعل علة وجوب كفارة رمضان وقاع إنسان مكلف أعرابي لاطم في صدره في ذلك الشهر بعينه، فيلحق به من ليس أعرابياً، ولا لاطماً، والزاني، ومن وطئ في رمضان آخر. انظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 336/3.

⁵ - معناه: بيان عدم تأثير الوصف في الفرق بين الأصل والفرع، وإثبات الحكم لهما لاشتراكهما في الوصف، ومثاله: إلحاق صبّ البول في الماء الراكد بالبول فيه في الكراهة الثابتة بخبر: «لا يتبولن أحدكم في الماء الراكد». انظر: زكريا بن محمد بن أحمد الشافعي، (ت 926هـ)، غاية الوصول في شرح لب الأصول، 131/1.

المبحث الخامس

طرق معرفة مقاصد الشريعة

ويتضمن تمهيد ومطلبين:-

تمهيد:

المطلب الأول: طرق معرفة المقاصد عند الأئمة.

المطلب الثاني: الطرق المختارة في معرفة المقاصد.

تمهيد:

لاشك أن طرق معرفة المقاصد لها أهمية كبرى؛ تتمثل في أنها السبيل الذي يتم به الكشف عن مقاصد الشريعة والوقوف عليها؛ فهي المدخل إلى علم المقاصد، وعليها يتوقف تطور هذا العلم، والتوسع في بحوثه، واكتشاف المزيد من أسرارهِ وكلياتهِ وقواعده. ومن جانب آخر فإن معرفة طرق كشف المقاصد تتمثل الباب الأول لمعرفة الأحكام التي ترمي إليها التشريع، وتمثل صمام أمان لمقاصد الشريعة، من أن يشوبها شوائب ليس فيها، من أن يحملها ذووا الأغراض على غير وجهها الصحيح، فيدخل فيها ما ليس منها، أو يخرج منها ما هو من ضمنها، فكان لابد من ضبطها حتى لا يتحول الاحتجاج بمقاصد الشريعة إلى ثغرة يدخل منها خصوم الإسلام لتدميره. ولذلك كان على الباحث فيها التثبت وإطالة التأمل قبل إثبات مقصد شرعي، وأن لا يقدم على ذلك إلا بعد استقراء تصرفات الشريعة في الموضوع الذي يريد انتزاع المقصد منه، وبعد اقتفاء آثار أئمة الفقه للاستضاءة بأفهامهم، وما حصل لهم من ممارسة قواعد الشرع، حتى تحصل له ملكة استنباط تمكنه من فهم مراد الشارع.⁽¹⁾

¹ - ابن عاشور، مقاصد الشريعة، ص: 156.

المطلب الأول

طرق معرفة المقاصد عند الأئمة العز والشاطبي وابن عاشور

أولاً: طرق معرفة المقاصد عن العز بن عبد السلام:

تتلخص طرق معرفة المقاصد عند الإمام العز في أمرين؛ هما: الشرع بأدلته، والعقل بأدلته؛ وقد فصلهما في تسعة طرق: خمس منها لمعرفة المقاصد المتعلقة بمصالح الدارين، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس المعتبر، والاستدلال الصحيح⁽¹⁾، وأربع منها لمعرفة المقاصد المتعلقة بالمصالح الدنيوية، وهي: الضرورات، والعادات، والظنون المعتبرة، إضافة إلى طريق عاشر لم يذكره في الفصول التي خصصها للحديث عن هذه الطرق، وإن أشار إليه في مواضع أخرى، وهو الاستقراء⁽²⁾، ويرى الإمام العز أن مصالح الآخرة لا تعرف إلا بالنقل، حيث يقول: «وأما مصالح الآخرة ومفاسدها فلا تعرف إلا بالنقل». ⁽³⁾ أما الطرق الخمسة الأولى الكاشفة عن المقاصد المتعلقة بمصالح الدارين فهي عنده أدلة الشرع إجمالاً، حيث يقول: «أما مصالح الدارين وأسبابها، ومفاسدها فلا تُعرف إلا بالشرع، فإن خفي منها شيء وطلب من أدلة الشرع، وهي الكتاب والسنة، والإجماع، والقياس المعتبر، والاستدلال الصحيح». ⁽⁴⁾

وبلاحظ أن الإمام العز لم يستدل بمصالح الدارين إلا بالشرع، حيث لا سبيل للعقل لمعرفة.

¹ - الاستدلال الصحيح يشمل ما عدا الأدلة الأربعة التي ذكرها من الأدلة المختلف فيها، مثل المصالح المرسلّة، والاستحسان، والاستصحاب، وغيرها. انظر: الأمدي، الأحكام، 166/4.

² - ولأن الاستقراء منهج يُبنى على كلا الدليلين (العقل والشرع)، وليس بدليل مستقل عنهما، ولا متفرع عن أحدهما دون الآخر، فهو منه وتلك أدلة، لعله لهذا السبب لم يدرجه الإمام ضمن هذه الطرق نظرياً، وإن كان يعتبره من الناحية العملية مسلماً مهماً للكشف عن المقاصد ومن أقواله في ذلك: «قد علمنا من موارد الشرع ومصادره أن مطلوب الشرع إنما هو مصالح العباد في دينهم ودنياهم»، ووضح في معرفة ذلك من موارد الشرع إنما بالاستقراء. انظر: عز بن عبد السلام عبد العزيز، (ت 606هـ)، الفوائد في اختصار المقاصد، بيروت، دار الجيل، ط2، 1404هـ، ص: 53.

³ - العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في إصلاح الأنام، مرجع سابق، 8/1.

⁴ - المرجع السابق، 10/1.

أما الطرق الأربعة الكاشفة عن المقاصد المتعلقة بالمصالح الدنيوية، فقد أجملها في مسلك واحد هو: (العقل) قائلاً: ومعظم مصالح الدنيا ومفاسدها معروف بالعقل، وذلك معظم الشرائع.⁽¹⁾

ثانياً: طرق معرفة المقاصد عند الشاطبي:

تكلم الشاطبي في خاتمة كتابه الموافقات فصلاً خصص الجهات التي يعرف بها مقصود الشارع، وصنف الناس في ذلك إلى ثلاث اتجاهات⁽²⁾:

الاتجاه الأول: حمل النصوص على الظواهر مطلقاً، ويمثله الظاهرية.⁽³⁾

الاتجاه الثاني: عكس ذلك، وهو عدم الالتفات إلى الظواهر مطلقاً، أو الالتفات إليها بعد إخضاعها للمعاني النظرية، ويمثله الباطنية.⁽⁴⁾

الاتجاه الثالث: الجمع بين ظواهر النصوص ومعانيها، حيث لا يخل أحدهما بالآخر، ويمثله جمهور العلماء، ثم ذكر أربع جهات اعتمدها طرقاً لمعرفة مقاصد الشارع وهي:⁽⁵⁾ الجهة الأولى: مجرد الأمر والنهي.

الجهة الثانية: استخراج المقاصد التبعية من المقاصد الأصلية.

الجهة الثالثة: اعتبار علل الأمر والنهي.

الجهة الرابعة: السكوت عن شرع الحكم مع توافر دواعي التشريع.

¹ - قواعد الأحكام، مرجع سابق، 5/1.

² - الشاطبي، الموافقات، 297/2 - 298.

³ - الظاهرية: هم أتباع مذهب داود علي الأصبهاني، وسموا بالظاهرة لأنهم يأخذون بظواهر النصوص الشرعية ويرفضون استنباط العلل. انظر: معجم لغة الفقهاء، مرجع سابق، 295/1.

⁴ - فرقة من الشيعة تعرف بـ (الإسماعيلية) تعتقد أن للشرعية ظاهراً وباطناً وتمعن في التأويل، ومن الفرق التي تعتقد ذلك النصيرية. معجم لغة الفقهاء، 103/1.

⁵ - الشاطبي، الموافقات، 298/2 - 313.

وبإمعان النظر في هذه الجهات الأربعة التي ذكرها الشاطبي نجد أنها راجعة إلى مسالك العلة، ولا تخرج عن إطارها، فالجهات الأولى، والثانية والرابعة ما هي إلا كيفيات لمعرفة المقاصد عن طريق النص، فهي راجعة إلى مسلك النص⁽¹⁾، وترجع الجهة الثالثة إلى مسلك المناسبة، كما يمكن إرجاع الجهة الثانية إلى المسلك نفسه.⁽²⁾

فهذه الجهات الأربعة إذن تفصيل لمسلكي: النص، والمناسبة، من مسالك التعليل، وزيادة تنقيح لهما وتدقيق، وهو الغرض الذي عقد الشاطبي من أجله فصل الخاتمة، لتكون مزيد إيضاح وبيان لما تقدم مبثوثاً في ثنايا كتاب المقاصد.⁽³⁾ وعلى هذا فإن طرق معرفة المقاصد عند الشاطبي راجعة إلى مسالك العلة المعروفة في أصول الفقه، مع تحديد أساليب معينة، وطرائق محددة، متمثلة في هذه الجهات الأربعة.⁽⁴⁾

ثالثاً: الطرق معرفة المقاصد عند ابن عاشور:

مهّد ابن عاشور حديثه عن طرق إثبات المقاصد الشرعية، برسم هدفه من بيان هذه الطرق، والذي حدّده بالوصول إلى تعيين مقاصد يكون الاستدلال بها محل وفاق بين المتفقهين، يستوي في ذلك من استنبطها منهم وغيره، فيكون لك باباً لحصول الوفاق في مدارك المجتهدين، أو التوفيق بين المختلفين من المقلدين.⁽⁵⁾ واعتمد ابن عاشور ثلاثة طرق لإثبات مقاصد الشريعة، وهي:⁽⁶⁾

الطريق الأول: استقراء الشريعة في تصرفاتها، وهو أعظم الطرق عنده وجعله على نوعين:-

¹- المرجع السابق، 298/2 - 313.

²- عبد المجيد عمر النجار، فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، دار الغرب الإسلامي، ص: 152 - 153.

³- نظر: الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، 296/2.

⁴- المسلك الوحيد عند الشاطبي، خارج دائرة مسالك العلة عند الأصوليين هو (منهج الاستقراء الذي يُعتبر عند الشاطبي المنهج الأمثل لإثبات مقاصد الشريعة فهو أقوى المسالك عنده، فقد ذكر في مقدمة كتابه الموافقات أن منهجه فيه الاعتماد على الاستقراء الكلية). انظر: الموافقات 16/1.

⁵- ابن عاشور، مرجع سابق، ص: 214.

⁶- المرجع السابق، ص: 125 - 128.

الأول: وهو أعظمها: استقراء الأحكام المعروفة عليها، الآيل إلى استقراء تلك العلل المثبتة بطرق مسالك العلة؛ وذلك بأن استقراء العلل يحصل العلم بمقاصد الشريعة بسهولة.

الثاني: استقراء أدلة أحكام اشتركت في علّة، بحيث يحصل لنا اليقين بأن تلك العلة مقصد مراد للشارع.

الطريق الثاني: أدلة القرآن الواضحة الدلالة التي يضعف احتمال أن يكون المراد منها غير ما هو ظاهرها، بحسب الاستعمال العربي؛ وذلك أن القرآن متواتر اللفظ قطعي الثبوت، فإذا أضيفت إلى ذلك قوة الدلالة تسنى لنا أخذ مقصود شرعي منه يرفع الخلاف عن الجدل في الفقه.⁽¹⁾

الطريق الثالث: السنة المتواترة وهي على نوعين:

النوع الأول: المتواتر المعنوي الحاصل من مشاهدة عموم الصحابة عملاً من النبي صلى الله عليه وسلم فيحصل لهم علم بتشريع في ذلك يستوي فيه جميع المشهدين.

النوع الثاني: تواتر عملي يحصل لآحاد الصحابة من تكرّر مشاهدة أعمال الرسول صلى الله عليه وسلم بحيث يستخلص من مجموعها مقصداً شرعياً⁽²⁾.

هذه هي الطرق التي ذكرها ابن عاشور في مبحث (طرق إثبات المقاصد الشرعية)، لكنه في المبحث التالي عدّ طريقة السلف في رجوعهم إلى مقاصد الشريعة طريقاً يُنزّل منزلة طرق إثبات المقاصد، إلا أنه وتمشياً مع نهجه في نشدان القطعية لم يدرجه ضمن تلك الطرق؛ لأنه لم يجد حجة في كل قول من أقوال السلف؛ إذ منهما ما هو حجة ومنها ما هو مجرد رأي من صاحبه في فهم الشريعة، ولكن التأمل في أقوالهم يبيّن وجوب اعتبار مقاصد الشريعة في الجملة.⁽³⁾

¹ - محمد الحاج، مقاصد الشريعة وأثرها في رعاية حقوق الإنسان، ص: 73.

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - مقاصد الشريعة، لابن عاشور، مرجع سابق، ص: 130

المطلب الثاني

الطرق المختارة في معرفة المقاصد

وبعد استعراض آراء العلماء حول طرق معرفة المقاصد وتحليلها، يمكن إرجاع هذه الطرق إلى طريقتين رئيسيتين هما: النص، الاستقراء.

الطريق الأول: النص:

أولاً: مفهوم النص وأهميته في الكشف عن المقاصد. والمقصود بالنص هنا معناه العام الذي يشمل: منطوقة، ومفهومة، معقولة، المقتبس من روحه التي بني عليها (العلل التي بنيت عليها الأحكام)⁽¹⁾.

وقد تناول الشاطبي في مقدمة حديثه عن طرق معرفة المقاصد مسألة في غاية الأهمية، وهي علاقة مقاصد الشارع بنصوصه، وأهمية التوفيق بين ظواهر النصوص ومعانيها في سبيل التعرف على مقاصد الشارع، وصنّف الناس تجاه هذه المسألة إلى ثلاث اتجاهات⁽²⁾:-

يقول ابن بيه: «ونحن اليوم أمام مدرسة رابعة تقول بالظواهر والمقاصد، لكنها تسيء في استعمال الاثنين، أحياناً جموداً على الظواهر مع قيام الحاجة للتعامل مع المقاصد، وأحياناً انصرافاً عن الظواهر بمقاصد زائفة وغير منضبطة.. إلا أن عدم الانضباط ناشئ عن فك الارتباط بالأدلة الأصولية»⁽³⁾.

وعلى كل، لا ينبغي التردد في أن العمدية في التعرف على مقاصد الشارع هي نصوصه؛ لأنها هي المعبرة عما يريده الشارع من العباد وهي الوسطة بينه وبين عباده؛

¹- نعمان جعيم، طرق الكشف عن المقاصد، ص: 369.

²- الشاطبي، الموافقات، 297/2 - 298، وطرق الكشف، ص: 11 - 12.

³- عبد الله بن بيه، مقاصد المعاملات ومراصد الوقائع، القاهرة، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، ط1، 2010م، ص: 41.

ولذلك كان النص طريقاً معتمداً لإثبات المقاصد لدى كل الذين تناولوا طرق إثباتها من القدماء والمحدثين⁽¹⁾، ولم يختلفوا في ذلك.⁽²⁾

ثانياً: طرق استفادة المقاصد من النص: ودلالة النص على المقاصد تكون بطرق متعددة، منها الصريح القاطع في دلالاته على مقاصد الشارع، ومنها غير ذلك. أ/ الطرق الصريحة في الدلالة على المقاصد: ومنها: التنصيص بالإرادة الشرعية، والأوامر والنواهي الصريحة والأوامر والنواهي الضمنية، وتعليل الأحكام.⁽³⁾ وهي تنقسم إلى أربعة أنواع:-

1- التنصيص بالإرادة الشرعية⁽⁴⁾، مثل قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾⁽⁶⁾ وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾⁽⁷⁾، فنصت هذه الآيات- بعد تشريع وبيان أحكام الصوم والزواج والطهارة- على إرادة الشارع بعباده اليسر والتخفيف والتطهير دون العسر والمشقة والحرَج، وهذا تصريح بأن تلك الأمور من مقاصده في التشريع.

¹- الغزالي، المستصفى، ص: 308.

²- هذا من حيث الجملة؛ أما في التفاصيل فقد يكون هناك خلاف حول درجة النص الذي تثبت به المقاصد، من حيث الثبوت وقوة الدلالة، المتواترة والآحاد معاً، وكذلك حول نوعية المقاصد التي تثبت بهذا النوع من النص أو ذاك، راجع: محمد شيخ محمد الحاج، مقاصد الشريعة العامة عند الإمامين العز بن عبد السلام والشاطبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة إفريقيا العالمية، 2002م، ص: 157-153.

³- محمد الحاج، مقاصد الشريعة وأثرها في رعاية حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص: 78.

⁴- وتقييد الإرادة ب (الشرعية) لتمييزها عن الإرادة القدريّة الكونية المتعلقة بالخلق والتكوين، والتي ليس بإمكان المكلف فعلها بإرادته واختياره، مثل التي في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ، يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، يُجْعَلْ صَدْرُهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ (سورة الأنعام، الآية: 125).

⁵- سورة البقرة، الآية: 158.

⁶- سورة النساء، الآية: 28.

⁷- سورة المائدة، الآية: 6.

2- الأوامر والنواهي الصريحة: فكلاهما يدل على قصد الشارع إلى امتثال ما ورد فيهما من أوامر ونواهي، فالأمر الصريح هو ما كان بصيغة فعل الأمر، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾⁽¹⁾ الدال على أن توحّد المسلمين على التمسك بشرع الله وعدم اختلافهم في ذلك مقصد للشارع. والنهي الصريح هو ما كان بصيغة لا تفعل، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾⁽²⁾ الدال على أن عدم زواج المشركات - مهما كانت مكانتهن الدنيوية رفيعة، والاكتفاء بزواج المؤمنات بغض النظر عن وضعن الاجتماعي - مقصود للشارع.

3- الأوامر والنواهي الضمنية: ويجرى مجرى الأوامر والنواهي الصريحة في كونها دالة على قصد الشارع إلى امتثال ما ورد فيهما من أوامر ونواهي الأوامر والنواهي الضمنية.

فالأوامر الضمنية هي كل ما كان بصيغة تتضمن أمراً، ولم تكن بصيغة فعل الأمر، مثل صيغة المضارع المقترن بلام الأمر، كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽³⁾، ومثل مادة النهي، كقوله تعالى: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ

¹ - سورة آل عمران، الآية: 103.

² - سورة البقرة، الآية 221.

³ - سورة الجمعة، الآية: 9.

تَذَكَّرُوا⁽¹⁾، ومثل الجمل الخبرية المستعملة في النهي، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾⁽²⁾ وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾⁽³⁾.

4- تعليل الأحكام: ومن الطرق الصريحة في دلالة النص على مقاصد الشارع تعليل الأحكام بعد بيانها، ومثال ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَى لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾⁽⁴⁾، فالآية صريحة في أن قصد الشارع في الأموال تداولها بين الناس وإعادة توزيع الثروة بطريقة تمنع احتكارها في أيدي فئة محدودة من أفراد المجتمع، وتضمن حقوق الأغنياء والفقراء معاً.

ومن السنة قوله ﷺ: «إنما جعل الاستئذان من أجل البصر»⁽⁵⁾. فالحديث صريح في أن قصد الشارع، من فرض الاستئذان هو منع التجسس على الناس، وستر حرمانهم وأسرارهم، فكل ما أدى إلى هتك ذلك فهو ممنوع⁽⁶⁾.

ب/ الطرق غير الصريحة في الدلالة على المقاصد: وهي كثيرة، نذكر منها الوعد والوعيد، والمدح والذم.

¹- سورة النحل، الآية: 90.

²- سورة النساء ، الآية: 23.

³- سورة النساء ، الآية : 19.

⁴- سورة الحشر، الآية: 7.

⁵- أخرجه البخاري عن سهل بن سعد قال: «اطلع رجل من حجر في حجر النبي ﷺ، ومع النبي ﷺ مدري يحك به رأسه، فقال: لو أعلم أنك تنتظر لطننت به في عينك، إنما جعل الاستئذان من أجل البصر» صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب (11) ، 2304/5.

⁶- نعمان جعيم، طرق الكشف عن المقاصد، ص: 167.

1/ الوعد والوعيد: فالوعد مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾⁽¹⁾، أي حباً في قلوب عباده. الدّال على أن الإيمان والعمل الصالح من مقاصد الشريعة.

والوعد مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ^٢ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾⁽²⁾ الدّال على أن حفظ الدين والنفس من مقاصد الشريعة.

2/ المدح والذم: فالأول مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾⁽³⁾ دلالة على أن تزكية النفوس من مقاصد الشريعة، ومثل قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ^٤ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾⁽⁴⁾، دلالة على أن وحدة المسلمين وتعاونهم على إقامة شعائر الإسلام وأحكامه من مقاصد الشريعة.

والذم مثل قوله تعالى: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾⁽⁵⁾، الدّال على أن هذه الصفات مناقضة لمقاصد الشريعة، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ^٦ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾⁽⁶⁾ الدّال على أن من مقاصد الشريعة الحفاظ على المال والنسل.

¹ - سورة مريم، الآية: 96.

² - سورة الفرقان، الآية: 68.

³ - سورة الشمس، الآية: 9.

⁴ - سورة التوبة، الآية: 71.

⁵ - سورة التوبة، الآية: 68.

⁶ - سورة البقرة، الآية: 205.

الطريق الثاني: الاستقراء:

أولاً: تعريفه: الاستقراء في اللغة: يعني التتبع والملاحظة، ففي المصباح المنير: استقرأت الأشياء إذا تتبعته أفرادها لمعرفة أحوالها وخواصها.⁽¹⁾ وفي لسان العرب: استقرأ الجمل الناقة: تاركها لينظر ألقحت أم لا.⁽²⁾

وفي الاصطلاح: عرفه الغزالي بأنه: «عبارة عن تفصح أمور جزئية لتحكم بها على أمر يشمل تلك الجزئيات»⁽³⁾، وعرفه الشاطبي بأنه: «تصفح جزئيات المعنى ليثبت من جهتها حكم عام، إما قطعي، وإما ظني»⁽⁴⁾، فالاستقراء هو تتبع الجزئيات للوصول إلى نتيجة كلية وتعريف الشاطبي قريب من تعريف الغزالي، ولعل مأخوذ منه، إلا أنه أضاف إليه قوله: «إما قطعي وإما ظني»، ربما إشارة إلى نوعي الاستقراء التام، والناقص.

ثانياً: أنواع الاستقراء وحجيتها. الاستقراء نوعان:

أ- **استقراء تام:** وهو إثبات الحكم في جزئيه لثبوته في الكلي، وهو الذي يطلق عليه بـ (القياس المنطقي)، وحكمه: أنه يفيد القطع؛ لأن الحكم إذا ثبت لكل فرد من أفراد الشيء موضوع البحث على التفصيل، فهو لا محالة ثابت لكل أفرادها على الإجمال؛ وهو حجة بلا خلاف، ويصلح للقطعيات من الأحكام الشرعية.⁽⁵⁾

ب- **استقراء ناقص:** وهو إثبات الحكم في كلي لثبوته في أكثر من جزئياته، وهو المعروف في اصطلاح الفقهاء بالحقاق الفرد بـ (الأعم الأغلب)، وبسميه الشاطبي بـ (الاستقراء

¹ - الفيومي، المصباح المنير، مرجع سابق، 1-2/ 502.

² - ابن منظور، لسان العرب، 1/ 132.

³ - الغزالي، المستصفى، ص: 41.

⁴ - الشاطبي، الموافقات، 3/ 221.

⁵ - قطب سانو، معجم مصطلحات أصول الفقه، ص 60 - 61.

المعنوي).⁽¹⁾ تشبيهاً له بـ (التواتر المعنوي)، وحكمه: أنه يُفيد الظن الغالب عند الجمهور، ويرى الشاطبي أنه يُفيد القطع⁽²⁾ وهو حجة في الفقهيات بلا خلاف وعليه مبني جل أحكام الفقه الإسلامي⁽³⁾ وتدخل النوازل في هذا النوع من الاستقراء .

ثالثاً: طرق دلالة الاستقراء على المقاصد:

وهي ثلاثة: استقراء علل، واستقراء أحكام، واستقراء نصوص.

- 1- استقراء علل: وذلك أنه يُستخلص المقصد الشرعي من استقراء العلل الكثيرة المتماثلة في كونها ضابطة لحكمة معينة، فيجزم أنها مقصد شرعي.⁽⁴⁾ مثال: علة النهي عن بيع التمر بالربط المعروف بـ (بيع المزبنة) هي الجهالة والغرر في مقدار أحد العوضين. لقوله صلى الله عليه وسلم لمن سألته: «أينقص الرطب إذا جف؟ قال: نعم، قال: فلا إذن».⁽⁵⁾
- 2- استقراء أدلة أحكام اشتركت في علة واحدة: بحيث يحصل اليقين بأن تلك العلة مقصد شرعي، ومثل له ابن عاشور بمقصد رواج الطعام وتيسير تناوله المستقراً من كونه علة مشتركة للأحكام الآتية: النهي عن بيع الطعام قبل قبضه⁽⁶⁾ والنهي عن بيع الطعام بالطعام نسيئة.⁽⁷⁾

¹ - ويعرف الاستقراء المعنوي الذي لا يثبت بدليل خاص، بل بأدلة مضاف بعضها إلى بعضه مختلفة الأغراض. انظر: الموافقات، 740/2 .

² - المرجع السابق، 25/1.

³ - محمد الحاج، مقاصد الشريعة وأثرها في رعاية حقوق الإنسان، ص: 82.

⁴ - انظر: ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص: 125.

⁵ - أخرجه مالك في الموطأ، كتاب البيع، باب (13) دار إحياء التراث العربي، مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، 624/2.

⁶ - صحيح مسلم، باب بطلان البيع المبيع قبل قبضه، 1159/3 ، رقم (1525).

⁷ - سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب التمر بالتمر، نهى رسول الله عن بيع الربط بالتمر نسيئة، 271/2.

3- استقراء مجموعة من النصوص الشرعية المشتركة في معنى واحد، ويقصد بذلك توارد الأدلة الكثيرة جداً على المعنى الواحد بأساليب مختلفة وطرق متعددة، تؤدي إلى اليقين والقطع بأن ذلك المعنى مقصد شرعي عام يجب تحقيقه والمحافظة عليه، ومثاله:-

أ- مقصد التيسير ورفع الحرج: فقد وردت نصوص كثيرة جداً، بأساليب مختلفة، تدل قطعاً على أنه من مقاصد الشريعة العامة، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾⁽²⁾.

ب- مقصد الاعتدال والتوسط في الأكل والشرب، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾⁽³⁾. ومن هذا الباب يدخل مقصد إباحة التداوي ورفع الحرج عن المريض بإجراء عمليات تجميلية بما فيه من تشوهات غير معهودة تسببت له مرضاً نفسياً أو مرضاً عضوياً أو وظيفياً.

¹- سورة الحج، الآية: 78.

²- سورة المائدة، الآية: 6.

³- سورة الأعراف، الآية: 31.

الفصل الرابع

الجراحة التجميلية

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الجراحة التجميلية ونشأتها ومشروعيتها.

المبحث الثاني: أنواع الجراحات التجميلية.

المبحث الثالث: بعض صور الجراحات التجميلية.

المبحث الرابع: أحكام الجراحة التجميلية.

المبحث الأول

مفهوم الجراحة التجميلية ونشأتها ومشروعيتها

ويتضمن أربعة مطالب:-

المطلب الأول: مفهوم الجراحة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: مشروعية الجراحة التجميلية.

المطلب الثالث: نشأة الجراحة التجميلية وتطورها.

المطلب الرابع: أسباب انتشار الجراحة التجميلية.

المطلب الأول

مفهوم الجراحة التجميلية

من القواعد المقررة أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فلا بد قبل دراسة حكم النازلة من بيان حقيقتها وتصورها انطلاقاً من واقعها لا من المفاهيم الشائعة عند الناس، والجراحة التجميلية ليست بدعاً من هذه النوازل الحادثة في المجال الطبي؛ إذ يلزم قبل دراسة حكمها الفقهي بيان حقيقتها الطبية وما يندرج تحتها من أنواع، ولا يمكن الاكتفاء بما شاع عند الناس من معانٍ قد تحصر هذه الجراحة في حدود ضيقة، علماً بأن المراد تقريب معنى الجراحة التجميلية في المجال الطب بحيث يتضح غرضها ومجالاتها بغض النظر عن شروط الحدود المعرفة.⁽¹⁾

وإذا نظرنا إلى هذا المصطلح (الجراحة التجميلية) وجدناه يتكون من جزأين من: التجميل، والجراحة، ويستحسن أن نعرف هذا المصطلح باعتبارين؛ الأول: باعتبار التركيب والإضافة، والثاني: باعتبار المصطلح والعلمية واللقب، وذلك في الفرعين التاليين:-

الفرع الأول: تعريف الجراحة التجميلية باعتبار التركيب والإضافة:

تعريف الجراحة لغةً:

أولاً: الجراحة مأخوذة من الجرح، يقال جرحه يجرحه جرحاً، شق في بدنه شقاً، وجمعها جراح، وجراحات، والجراحة في اللغة أصلان أحدهما: الكسب، والثاني: شق الجلد.⁽²⁾

¹ - صالح بن محمد الفوزان، الجراحة التجميلية عرض طبي ودراسة فقهية مفصلة، دار التدمرية، ط2/ 1419هـ/ 2008م، ص 44.

² - ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، 422/2، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4/ 1425هـ/ 2005م، 115/1.

والمراد هنا المعنى الثاني: وهو شق الجلد وقطعه، وقد فسّر بعض أهل اللغة الجرح بالتأثير في البدن بالسلاح، والجراحة بأنها اسم الضربة أو الطعنة.⁽¹⁾

فقد جاء في بعض المفاهيم المعاصرة أنّ الجراحة: «الشق في البدن تحدثه آلة حادة»⁽²⁾ كما يستعمل من قبيل المجازي بمعنى العيب والنقص، فهو جرح معنوي.⁽³⁾

وتستعمل مادة جرح في الدلالة على معنى الكسب، فيقال جرح الشيء واجترحه بمعنى كسبه، ومنه قولهم: فلان جرح أهله، بمعنى كاسبهم.⁽⁴⁾ وفي التنزيل: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾⁽⁵⁾.

ثانياً: تعريف الجراحة اصطلاحاً:

تعتبر الجراحة عند الأطباء فرعاً مستقلاً من الفروع الطبية، يشتمل على مهام معية، ويتقيد بضوابط محدودة؛ لذلك اصطلح الأطباء على تعريف الجراحة بتعريف مستقل يحدد المفهوم منها عند أهل الاختصاص، وقد أشار ابن القف⁽⁶⁾ إلى ذلك التعريف بقوله: «صناعة ينظر بها في تعريف أحوال بدن الإنسان من جهة ما يعرض لظاهره من أنواع التفرق في مواضع مخصوصة».⁽⁷⁾

¹ - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط1/ 1399هـ/ 1979م، 451/1.

² - عمر كحالة، معجم لغة الفقهاء، ص: 163.

³ - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص: 422.

⁴ - تفسير الطبري، مرجع سابق، 137/7.

⁵ - سورة الأنعام، الآية: 60.

⁶ - هو أمين الدولة أبو الفرج يعقوب بن موافق الدين بن إسحاق وكان نصرانياً، توفي في دمشق سنة 685هـ، ويعتبر من الأطباء العرب المشهورين، وكتابه العمدة في الجراحة الطبية من أنفس المؤلفات المكتوبة فيها. انظر: معجم المؤلفين عمر رضا كحالة، 16/3.

⁷ - محمد مختار الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، ص: 262.

شرح التعريف:

قوله (صناعة): يجري مجرى الجنس لجميع الصنائع.

وقوله (في تعريف) لأن المدرك منها أمور جزئية.

وقوله (ينظر بها في تعريف أحوال بدن الإنسان) تمييز لها عن التي لا ينظر بها

في أحوال بدن الإنسان.⁽¹⁾

وقوله (من جهة ما يعرض لظواهرها من أنواع التفرق) تمييز لها عن نظر الطباعي

أحوال بدن الإنسان الغير التفريقية، والتفريقية الباطنية كدبيلات الكبد والمعدة وقرحة الرئة وغيرها مما قد عرف في صناعة الطب.⁽²⁾

والجراحة نسبة إلى الجراحة، وهي صيغة الجراحة، والذي يعالج بالجراحة.⁽³⁾ إذن

تكون الجراحة أو ما يسمى في عرف الأطباء والناس اليوم باسم: العملية الجراحية وهي أحد مشتملات العملية الطبية، وعطفها عليها يكون كنايات عطف الخاص على العام.

وقد عرف بعضهم العملية الجراحية بأنها: إجراء جرحى بقصد إصلاح عاهة أو رتق

تمزق أو عطب إفراغ صديد أو سائل مرض آخر، أو لاستئصال عضو مريض أو شاذ.⁽⁴⁾

وبمعنى آخر فإن الجراحة من فنون الطب يعالج الأمراض بالاستئصال أو الإصلاح

أو الزراعة، أو غير ذلك من الطرق التي يعتمد كلها عن الجراح والشق والخياطة.⁽⁵⁾

¹ - المرجع السابق، ص: 263.

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - هاني سليمان الطعميات، الإذن في العمليات الجراحية المستعجلة، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي في الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة، ص: 3، الناشر: منظمة المؤتمر الإسلامي.

⁴ - هاني بن عبد الله محمد الجبير، الضوابط الشرعية للعمليات التجميلية، ورقة علمية، مقدمة لندوة العمليات التجميلية بين الشرع والطب، ص: 3.

⁵ - المرجع السابق، ص: 3.

ثالثاً: تعريف التجميل لغةً:

أصل مادة (الجيم والميم واللام)، قال ابن فارس: «الجيم والميم واللام أصلان أحدهما: تجمع وعِظْمُ الخلق، والآخر: حسن». والأصل الآخر: الجمال، وهو ضد القبيح.⁽¹⁾ ورغم المعاني المتعددة لهذه المادة «جمل» في المصادر اللغوية، إلا أن هذه المصادر تجمع على أن من أشهر هذه المعاني: البهاء والحسن، وبه فُسر قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حَيْثُ تَرْمُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾⁽²⁾ أي بهاء وحسن، ويكون الجمال في الفعل والخلق، ويقال جَمَلُهُ تَجْمِيلاً: زِينَتُهُ، وجَمَلُ الله عليك تَجْمِيلاً إذا دعوت له أن يجعله الله حسناً.⁽³⁾

وفرقت المصادر اللغوية بين (جَمَل) المتعدي و(تَجَمَّل) اللازم، فالأول يفيد معنى التزيين والتحسين، أما الثاني فيفيد التزيين، يقال تَجَمَّل: أي تَزَيَّنَ وَتَحَسَّنَ، إذا اجتلب البهاء والإضاءة.⁽⁴⁾ أي يَزِينُهَا وَيُحَسِّنُهَا، ففعله يُعَدُّ تَجْمِيلاً، وهو تَجَمُّلاً كذلك. كما عرض الغزالي لمعناه بقوله: «كل شيء فجماله وحسنه في أن يحضر كماله اللائق به الممكن له، فإذا كان جميع كمالاته الممكنة حاضرة فهو غاية الجمال، وإن كان الحاضر بعضها فله من الحسن والجمال بقدر ما حضر»، وبَيَّن أن الجمال يوجد في المحسوسات وفي غيرها، لذا يُقال: هذا أخلاق جميلة.⁽⁵⁾

¹ - معجم مقاييس اللغة، (جمل)، مرجع سابق، ص 225 .

² - سورة النحل، الآية: 6.

³ - محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت 671هـ)، تفسير القرطبي، جامع أحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2/ 1373هـ، ج10/ 70.

⁴ - الفيومي، المصباح المنير، مصدر سابق، (جمل)، 110/1، والقاموس المحيط (جمل)، ص: 979.

⁵ - أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، (ت 505هـ)، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، 269/4.

وذكر ابن القيم أن الجمال نوعان:-

1- الجمال الظاهر: وهو زينة خصّ الله بها بعض الصور عن بعض، وهي من زيادة

الخلق، كما في قوله تعالى: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾⁽¹⁾ والزيادة في الخلق هي الصورة الحسيّة أو الصوت الحسن.⁽²⁾

2- الجمال الباطن: وهو المحبوب لذاته، وهو جمال العلم والعقل، والجود والعفة والشجاعة.⁽³⁾

وقد عرض الفلاسفة لمعنى الجمال، تعريفات عندهم: «صفة تُلاحظ في الأشياء، وتبعث في النفس سروراً ورضاً». ⁽⁴⁾

كما يظهر من كلام من عرّفه أن الجمال ليس له معايير محددة متفق عليها، بل يرجع إلى العرف، فيتغير بتغير الزمان، فما كان متعارف عليه أنّه جميل بعد فترة من الزمن يصبح قبيحاً، أما الجمال التي ورد فيها النص فلا يتغير بتغير الزمان كالأخلاق الحميدة. وعرفت بعض المعاجم المعاصرة التجميل بأنّه: «عمل كل ما من شأنه تحسين الشيء في مظهره الخارجي بالزيادة عليه أو الإنقاص منه». ⁽⁵⁾

ومن خلال ما سبق يتّضح أن التجميل في اللغة بمعنى: التزيين والتحسين، وهو التصرف في البدن بما يؤول إلى البهاء والوضاءة والحسن في مظهره الخارجي. ⁽⁶⁾

¹- سورة فاطر، الآية: 1.

²- صالح الفوزان، الجراحة التجميلية، مرجع سابق، ص: 21.

³- أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية (ت 751هـ)، روضة المحبين ونزهة المشتاقين، تحقيق: مسمر دياب، دار المكتبة العصرية، بيروت، ط1/ 1421هـ، 2000م، ص: 146.

⁴- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، المعجم الفلسفي عن مجمع اللغة بالقاهرة، 1403هـ/ 1978م، ص: 62.

⁵- محمد قلعة، وحامد، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، ط2/ 1408هـ - 1988م، ص: 122.

⁶- صالح بن محمد الفوزان، مرجع سابق، ص: 20.

وقد عرّف بعض أهل اللغة لمعنى الجمال، ومن ذلك تعريف أبي هلال العسكري له بأنّه: «ما يشتهر ويرتفع به الإنسان من الأفعال والأخلاق، ومن كثرة المال والجسم».(1)

والتجميل له نوعان: التجميل بالجراحة، والتجميل بغير الجراحة، أما المراد في هذا البحث هو التجميل بالجراحة.

رابعاً: تعريف التجميل اصطلاحاً:

كلمة التجميل في هذا المصطلح ترجمة للفظ اليوناني (plastos) وتعني الشكل أو القالب، أو قابلية التشكيل، وقد ظهرت أولاً في اللغة الألمانية، ثم الإنجليزية والفرنسية، واستعملت كمصطلح طبي في عام 1818م.(2)

لكن هذه الترجمة لم تكن دقيقة؛ إذ لا يُعد هذا اللفظ اليوناني الأصل في حقيقة هذا المجال من الجراحة، وهذا ما دعا بعض الأوساط الطبية في الغرب إلى إضافة مرادفات أخرى لتضييق الفجوة بين اللفظ والحقيقة، ومنها «إعادة البناء» وفي العربية أضيفت ألفاظ مثل: الإصلاح، والتقويم، والترميم)، وعلى الرغم من ذلك فقد بقي هذا المصطلح «الجراحة التجميلية» شائعاً رغم أن مدلوله الطبي الواقعي أوسع بكثير مما يصدق عليه هذا اللفظ.(3)

ويؤكد هذا الأصل أن جرّاح التجميل يعرف في الغرب (Plastic Surgeon) ولا يرجع ذلك إلى أنه يستخدم البلاستيك (Plastic) ولكن لأن أصل هذه الكلمة الإغريقي يعني: المرونة والقابلية، وهذا ما يقوم به جرّاح التجميل، فهو يستفيد من مرونة الجسم

¹ - أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الفروق في اللغة، تحقيق: جمال عبد الغني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1422هـ، ص: 468.

² - ماجد طهوب، الجراحة التجميلية بين المفهوم الطبي والممارسة، ضمن ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، المنعقد في الكويت في 1407/8/20هـ، ص: 49.

³ - صالح الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 45.

البشري من جلد وعضلات لإصلاح الآثار الناتجة عن العيوب الخلقية أو التشوهات الناشئة عن الأمراض الجلدية أو السرطانية أو الحوادث المختلفة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: تعريف الجراحة التجميلية باعتبار المصطلح واللقب:

عرف مصطلح "الجراحة التجميلية" بتعريفات عديدة، نذكر منها أن الجراحة التجميلية؛

هي:-

1- فنّ من فنون الجراحة يرمي إلى تصحيح الخلقية مثل: قلع السن الزائدة، أو قطع الأصبع الزائد أو تعديل شكل الأعضاء المشوهة كتعديل الحنك المشقوق أو تعديل عيوب صيوان الأذن ونحوه، وقد تجري الجراحة التجميلية لتصحيح التشوهات الناجمة عن الحوادث المختلفة كالحروق والجرح.⁽²⁾

2- جراحة تجرى لتحسين منظر جزء من أجزاء الجسم الظاهرة أو وظيفته إذا ما طرأ عليه نقص أو تلف أو تشويه.⁽³⁾، وهذا التعريف يشمل الجراحة التجميلية التحسينية والعلاجية، لأن الجراحة التي تقوم على تحسين وظيفة عضو من أعضاء الجسم بسبب مرض أو حادث، هي جراحة علاجية، ويقصد منها تجميل أيضاً.

3- الجراحة التي تُعنى بتحسين- تعديل- شكل جزء أو أجزاء من الجسم البشري الظاهرة أو إعادة وظيفته إذا طرأ عليه خلل مؤثر.⁽⁴⁾ فاقترص في التعريفين السابقين على عمليات التجميل الجراحية التي تجري الأعضاء الظاهرة عند حدوث طارئ،

¹ - أحمد محمود جمعة، الجراحة التصنيعية والتجميلية، ترجمة لكتاب الإنجليزية: Plastic Surgery Grabb، ص: 17، جمعة، جراحة التجميل، مقال في مجلة المبتعث، العدد 155، ربيع الآخر، 1415هـ، ص: 40.

² - أحمد محمد كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، دار النفائس، ط1/ 1420هـ/ 2000م، ص: 237.

³ - أحمد كنعان، مرجع سابق، 454/3.

⁴ - قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الثامنة عشر في برتراجا (ماليزيا) من

24- 29 جمادى الآخرة، 2007م.

فضيق مجال الجراحة التجميلية؛ لأن كثير من عمليات التجميل تجرى ابتداءً دون سبب طارئ وقد تجرى على أعضاء داخلية، وإن كان الغالب من أحوالها إجراؤها على الأعضاء الظاهرة.

4- الجراحات التي تجرى لأغراض وظيفية أو جمالية، وهي بالمفهوم البسيط استعادة التناسق والتوازن لجزء من أجزاء الجسم عن طريق استعادة مقاييس الجمال المناسبة لهذا الجزء⁽¹⁾. وقد بيّن هذا التعريف أنواع الجراحات بالنظر إلى غرضها، وتشمل العمليات التجميلية التي تجرى بغرض علاجي، والعمليات التي تجرى بغرض التحسين، وهذا هو المقصود عند إطلاق العمليات التجميلية فهو مصطلح شائع يراد به العمليات الجراحية العلاجية التحسينية.

التعريف المختار عند الباحثة:

هو أن جراحة التجميل عبارة عن إجراء طبي جراحي يستهدف تحسين مظهر أو وظيفة أعضاء الجسم الظاهر⁽²⁾. وذلك لأنه وضّح الجراحة من حيث غرضها ومن حيث عملياتها. وفيما يلي إشارة إلى قيود هذا التعريف:

- (طَبِّي) قيد يخرج إجراءات التجميل غير الطبية؛ كتجميل الشعر بالوصل والقص، وتجميل الوجه بالأصباغ والإضافات الصناعية.

- (جراحي) قيد يخرج الإجراءات الطبية غير الجراحية؛ كالمستحضرات الطبية المختلفة التي يُراد منها علاج الجلد وغير ذلك من أعضاء البدن.⁽³⁾

¹- أحمد بن محمد كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، ص: 237.

²- صالح بن محمد الفوزان، الجراحة التجميلية عرض طبي ودراسة فقهية، ص: 48.

³- لصالح الفوزان، الجراحة التجميلية، مرجع سابق، ص: 48.

- (مظهر) إشارة إلى الجراحات التجميلية التي يُراد منها تحسين مظهر أعضاء الجسم وتجميلها، ومع أن تحسين الوظيفة ملحوظة في هذا النوع إلا أن الهدف الأصلي تحسين المظهر، وهذا ما يعرف بالجراحة التجميلية التحسينية.⁽¹⁾
- (وظيفة) إشارة إلى الجراحات التجميلية التي يراد منها تحسين الوظيفة ابتداءً مع أن تحسين المظهر ملحوظ أيضاً، إلا أن المقصد الأصلي تحسين الوظيفة. وهو ما يعرف بالجراحة التجميلية التقويمية، كجراحات الحروق، حيث يُراد بها تأهيل الأعضاء التي أصابها حادثاً ما وتحسين وظيفتها مع العناية بمظهرها.⁽²⁾
- (الظاهرة) قيد يدل على اختصاص الجراحة التجميلية بالأعضاء الظاهرة للجسم، ولذا تسمى هذه الجراحة: جراحة الجلد والأنسجة الرخوة، وهذا قيد أغلبي لا كلي؛ إذ إن جراح التجميل قد يشارك غيره من الجراحين في إجراء بعض الجراحات الداخلية، إلا أن ذلك نادر بما يجري على الأعضاء الظاهرة.⁽³⁾
- ويستخلص البحث من التعريفات السابقة تعريفاً للجراحة هو أنها: عملية تهدف إلى تحسين وتجميل أعضاء الجسم أو وظيفتها في ضوء عملية جراحية.

¹ - المرجع السابق، ص: 49

² - مقال (جراحة التجميل) للدكتور جمال جمعة، مجلة المبتعث، العدد (155) ربيع الآخر 1415 هـ ، ص: 40

³ - المرجع السابق، لصالح الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 50

المطلب الثاني

مشروعية الجراحية التجميلية وأهميتها

وتحتة فرعان:-

الفرع الأول: مشروعية جراحة التجميل:

إن فكرة الجمال في الإسلام معتبرة إذا لم تؤدّ إلى مفسدة، فالجمال يميل إليه الإنسان بالفطرة، ونرى أن الملذات والطيبات لها أثر في نفسه، وكذلك المناظر الجميلة، بالإضافة إلى أن الله عزّ وجلّ خلق الإنسان وأحسن تصويره، فقال: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾⁽¹⁾ وحثّ الله على التجمّل والتزيّن، فقال: ﴿يَبْنَىْ ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾⁽²⁾ وقد حثّ النبي ﷺ على التزيّن والتجمّل والعناية، وعلى العناية بالمظهر والتجمّل فقال لرجل: «أما يجد هذا ما يسكن به شعره»⁽³⁾ وما دام الجمال بهذه المنزلة في نظر الشريعة. دلّت النصوص الشرعية من الكتاب والسنة على مشروعية التجميل بالعناية بالنظافة وليس الثياب الحسنة ونحوها من وسائل التجميل على أن يكون متقيداً بالقيود الشرعية من عدم الكبر والخيلاء وترك المبالغة والإسراف في التجميل والتزيين وهذا ما ذكره كثير من العلماء⁽⁴⁾ وهو ما دلّ عليه هديّ النبي ﷺ وسيرة أصحابه رضي الله عنهم، وفيما يلي عرض لبعض الأدلة الشرعية على ذلك:

¹- سورة التغابن، الآية: 3.

²- سورة الأعراف، الآية: 31.

³- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في غسل الثوب وفي الحلقان، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275)، دار السلام، الرياض، ط2/ 1421هـ/ 2000م، ص: 572.

⁴- ممدوح عبد الرحمن، الزينة والجمال، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط1/ 1417هـ/ 1990م، ص: 54.

أولاً: قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾⁽¹⁾. قال القرطبي: «دلّت الآية على لباس الرفيع من الثياب، والتجمل بها في الجمع والأعياد، وعند لقاء الناس ومُزاورة الإخوان»⁽²⁾ قال الشوكاني: «الزينة وما يتزيّن به الإنسان من ملبوس أو غيره من الأشياء المباحة كالمعادن التي لم يرد نهى عن التزيّن بها والجواهر ونحوها وقيل: الملبوس خاصة ولا وجه له بل هو من جملة ما تشمله الآية، فلا حرج على من لبس الثياب الجيدة الغالية القيمة؛ إذ لم يكن مما حرّمه الله ولا حرج على من تزيّن بشيء من الأشياء التي لها مدخل في الزينة ولم يمنع منها مانع شرعي، ومن زعم أن ذلك يخالف الزهد فقد غلط غلطاً بيّناً»⁽³⁾.

وما دام الجمال بهذه المنزلة في نظر الشريعة، فقد يكون السبيل إليه بالجراحة الطبية، فهل هي مشروعة أم لا؟
أدلة مشروعيتها:

أولاً: من الكتاب: قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾⁽⁴⁾ حيث مدح الله تعالى من سعى في إحيائها - أي النفس - الجراحة في غالبها تهدف إلى ذلك، فيدخل الجراح ضمن الممدوحين فيكون هذا العمل مشروعاً⁽⁵⁾.

¹ - سورة الأعراف، الآية: 32.

² - أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2/ 1373هـ، 196/7.

³ - محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (ت 125هـ)، فتح القدير، الجامع بين فتي الرواية والدراية من علم التفسير، دار الفكر، بيروت، ط1/ 1412هـ/ 1992م، 30/3.

⁴ - سورة المائدة، الآية: 32.

⁵ - علي محي الدين وآخر، فقه القضايا الطبية المعاصرة، ص: 531.

ثانياً: السنة: ما ورد عن الرُّبيع بنت معوذ: «كُنَّا نسقي ونداوي الجرحى» ولحديث جابر: «بعث النبي ﷺ إلى أبي طيباً فقطع منه عرقاً ثم كواه عليه»⁽¹⁾ وهو نوع من العلاج مستخدم اليوم.

ثالثاً: الإجماع: فقد تقرّر الإجماع على مشروعية التداوي بالجراحة الطبية، ومنها الحجامَة والبتَر، وقد تداوى بها عروة بن الزبير حيث وقعت في جلّه الأكلة فبترها ولم ينكرها أحد.⁽²⁾ رابعاً: المعقول: إذ أن الشرع راعى جلب المصالح ودرء المفاسد، والإنسان مطالبٌ بالمحافظة على صحته وقايةً وعلاجاً والجراحة التجميلية نوعٌ منهما.⁽³⁾

الفرع الثاني: أهمية جراحة التجميل:

جاءت جراحة التجميل تلبيةً لضرورة تطورات الحياة العصرية وحوادث التشوهات الخلقية الطبية مثل: (الشفاه المشقوقة، الأنف، الأصابع الزائدة، الشعر الزائد) ويوجد بعضها خروج عن طور العلاج إلى مجرد التجميل، وتظهر أهميتها أيضاً في إصلاح التشوهات.⁽⁴⁾ وفي العصر الحديث بعد ازدياد وسائل التجميل وتقدم الطب التجميلي والتكميلي، لم تُعد جراحات التجميل ترفاً.

فالجراحة التجميلية الناجحة لها أثر كبير على نفسية المريض، فعلى سبيل المثال يعاني بعض الناس من الاكتئاب المزمن بسبب تشوه خلقي وقد يؤدي به إلى الانطواء والانزواء، وفي هذه الحالة تعتبر جراحة التجميل هي العلاج النفسي النافع لذلك المريض، فما أن يرضى المريض عن ذاته يزيد إقباله على الحياة ويتحول إدباره إلى إقبال. وخصوصاً

¹ - أخرجه مسلم في صحيحه، صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، دار الفكر، بيروت 7/ 22.

² - علي محيي الدين، فقه القضايا الطبية وآخر، مرجع سابق، ص: 532.

³ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁴ - المرجع السابق، ص: 533.

في حالات الشدي على المرأة على سبيل المثال مما يؤثر بالسلب على المرأة وتلك الجراحة تعيد إليها الثقة بنفسها.⁽¹⁾

ومما يدل على مشروعية الجراحة التجميلية أنَّ في السنَّة ورد أن عرفة بن أسعد⁽²⁾ قطع أنفه يوم الكلاب، فاتخذ أنفاً من ورق فأنتن عليه، فأمره النبي ﷺ فاتخذ أنفاً من ذهب.⁽³⁾

وهذا يدل على دلالة أنَّ النبي ﷺ أذن لعرفة أن يعوِّض أنفه أنفاً من ذهب، وكان العرب يقومون بعمليات تجميل وبحضره النبي ولم ينكر.

¹ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

² - هو عرفة بن أسعد بن كرب الميمي السعدي، وقيل: العطاردي، صحابيُّ نزل البصرة، روى عن رسول الله ﷺ، وروى عنه ابن ابنه عبد الرحمن بن طرفة، كما روى عنه الشاعر الفرزدق، وكان من الفرسان الجاهلية معدود من أهل البصرة. انظر: إيمان بنت محمد القثامي، جراحة التجميل، مرجع سابق، ص: 9.

³ - أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الخاتم، باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت، دار الفكر، 4/434.

المطلب الثالث

نشأة الجراحة التجميلية وتطورها

من المهم معرفة تاريخ الحوادث والنوازل في جميع المجالات؛ ذلك أنه يعطي تصوراً عن تسلسل هذه الحوادث، ويساعد على فهم واقعها المعاصر وما طرأ عليها من تغييرات عبر مراحل الزمن، وفي هذا المطلب ألقى الضوء على نشأة وتاريخ الجراحة التجميلية انطلاقاً من بدايتها الأولى، ثم على إسهامات الأطباء المسلمين وصولاً للتطورات الحديثة والواقع المعاصر لهذه الجراحة.

نشأة الجراحة التجميلية وبدايتها:

ارتبط تاريخ الجراحة التجميلية بزراعة الأعضاء، فكثيراً ممن أرّخ لجراحة التجميل لابد أن يبدأ بزراعة الأعضاء، الخارجية؛ كالجلد والأسنان وتعطي هذه البدايات تصوراً أولياً عن نشأة جراحة التجميل.⁽¹⁾

ويشير كثير من الباحثين إلى دلالة بعض المخطوطات القديمة على قيام علماء الفراعنة في مصر بزراعة الجلد مما يُعد بداية للحديث عن نشأة جراحة التجميل (حوالي 400 سنة قبل الميلاد) يضاف إلى ذلك ما تم اكتشافه من حفريات قديمة تدل على أن المصريين القدماء عرفوا عمليات زرع الأسنان التي أخذها عنهم فيما بعد الرومان واليونان.⁽²⁾

أما الهنود الأوائل فقد اهتموا بزراعة الجلد ونقل قطع منه من مكان إلى آخر في الجسم، وذلك كحيلة من بعض الجناة للتخلص من آثار تشويه وجوههم كما تقضي عاداتهم

¹ - محمد بن عبد الجواد حجازي، المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط1/ 1422هـ/ 2001م، 237/2.

² - الفوزان، الجراحة التجميلية، مرجع سابق، ص: 51.

قديمًا، وقد عُدَّ بعض الباحثين ذلك نشأة حقيقية لجراحة التجميل (حوالي سنة 600 م) فضلاً عن تمكن بعض الجراحين في الهند من إجراء عمليات لإصلاح الأذن والأنف المقطوع أو المتآكل مع وصف دقيق لهذه العمليات.⁽¹⁾

إسهامات الأطباء المسلمين:

لم يكن علماء المسلمين أقل شأنًا في هذا المجال، حيث برز كثيرٌ من الجراحين المسلمين، وكان لهم الفضل - بعد الله - على النهضة الأوروبية في التقدم الجراحي سيما في مجال الجراحة التجميلية، وأشار إلى أهم أشهر أطباء المسلمين مع بيان أبرز إسهاماته في الجراحة التجميلية:

1/ الإمام الرازي:

يُعد أبو بكر الرازي⁽²⁾ من أعظم أطباء المسلمين، وكان له أثرٌ مهم جداً سواءً على صعيد التأليف أو الممارسة الإكلينيكية وكان من منجزاته في الجراحة التجميلية أنه من أول من أشار في كتابه "الحاوي" إلى تعديل التشوه في الشفة بالجراحة، كما أشار في رسالة في أمراض الأطفال إلى ظاهرة كبر رأس بعض المواليد، وقدّم تشخيصاً وعلاجاً لهذه الظاهرة، كما اهتم بجراحة الأورام السرطانية، فضلاً عن جراحات دقيقة في الرقبة والصدر والبطن مع عناية بعدم تأثير هذه الجراحات على شكل الجسم، كما كان له اهتمام بالأسنان، حيث ذكر في "الحاوي" بعض الإجراءات والمواد الطبية التي تحفظها من التسوس وتكسبها البياض.⁽³⁾

¹ - مجموعة من الأطباء، الموسوعة الطبية الحديثة، ط2، 1970م، وزارة التعليم العالي مصر ، 454/3، و محمد البار، زرع الجلد ومعالجة الحروق، ، دار القلم، دمشق، ط1/1412هـ/ 1992م، ص:14.

² - هو أبو بكر محمد بن زكريا ، مولده في الري (قرى طهران) وليها ينسب، رحل إلى بغداد واشتغل في أول حياته بعلوم اللغة والفلسفة، ثم أقبل على الطب والكيمياء، وبرع فيها، حتى سمي (أبو الطب العربي) وله كثيرٌ من المؤلفات في الطب، وتوفي في بغداد سنة 320هـ - 193م، من مؤلفاته (الحاوي) و(منافع الأغذية). انظر ترجمته في: موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس المعروف بابن أبي أصيبعة، (ت 668هـ) شرح وتحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ص: 414.

³ - صالح الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 52.

على أن أهم إنجازات الرازي في مجال الجراحة اكتشاف بعض الوسائل الجراحية التي تساعد في شق الجلد، فضلاً عن إجماع المؤرخين على أنه أول من أدخل استعمال الخيوط المصنوعة من أمعاء الحيوانات في الجراحة، مما يساعد على إضفاء آثار العمليات الجراحية، وهذا أحد مقاصد الجراحة التجميلية، بالإضافة إلى اكتشافه بعض المطهرات والمواد الكيميائية اللازمة لعلاج الجروح وجراء العمليات الجراحية.⁽¹⁾

2/ الزهراوي:

كان لأبي القاسم الزهراوي⁽²⁾ أثر كبير في تطورات الجراحة بصفة عامة وجراحة التجميل بصفة خاصة، حيث قام بإجراء بعض العمليات المتقدمة في هذا المجال الطبي النادر في ذلك الوقت، كعلاج شق الشفة بالكي، وتصغير الثدي الكبير في الرجل، وعلاج استرخاء جفن العيون بالكي، وعلاج تشوهات الجفن بالشق والخياطة، وجبر الأنف إذا انكسر، وتشوهات الأصابع والأذن، وعلاج حالات الخنثى وتشوه فتحة البول عند الرجل، وله كثير من الإبداعات التي لم يسبق إليها اشتملت عليها المقالة الثلاثون من الضخمة التي وضعها "التصريف لمن عجز عن التأليف"، حيث وصف هذه العمليات وصفاً دقيقاً مع العناية بمراعاة مضاعفات العمليات الجراحية،⁽³⁾ ونصائح وتوجيهات دقيقة للجراح، كما اهتم باختراع ورسم كثير من الآلات المستعملة في الجراحة، لذا فلا غرو أن يقرّر بعض الباحثين أن الزهراوي كان رائداً من الرواد الأوائل في جراحة التجميل.⁽⁴⁾

¹ - المرجع السابق، ص: 52.

² - هو أبو القاسم خلف بن عباس الزهراوي، الطبيب المشهور، مولده في الزهراء قرب قرطبة، وعليها ينسب، يُعد أول وأعظم من نبغ في الجراحة بين العرب، كما أنه أشهر من ألف في الجراحة، وترجمت كتبه خاصة "التصريف" إلى اللاتينية كثيراً، وتوفي سنة (401هـ حوالي 1010م)، وقيل غير ذلك. من مؤلفاته: "التصريف لمن عجز عن التأليف". انظر: ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، مرجع سابق، ص: 501.

³ - صالح الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 54.

⁴ - محمود الحاج قاسم محمد، الطب عند العرب والمسلمين، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 1407هـ/ 1987م، ص 78، 111.

وقد كان لهذه الإسهامات الفضل - بعد الله - في دفع عجلة النهضة الأوروبية في المجال الطبي الجراحي، فقد كانت كتب الرازي والزهراوي وغيرهما من علماء المسلمين مراجع مهمة لدى أطباء الغرب مدة طويلة.

التطورات الحديثة لجراحة التجميل:

شيئاً فشيئاً بدأ هذا المجال يخط بصورة بطيئة، إلا أن مطلع القرن الميلادي المنصرم (العشرين) شهد تطوراً ملحوظاً خاصة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، اللتين أتاحتا تقدماً كبيراً لعلاج آثار إصابات الحروب بسبب استخدام أسلحة فتّاقة.

وفي منتصف الستينات الميلادية من القرن العشرين تطورت هذه الجراحة، وصارت من الفروع المهمة في الجراحة العامة، بل صارت علماً قائماً له أصوله وقواعده ومراجعته الخاصة، وأنشئت جمعية جراحة التجميل العالمية في عام 1970م⁽¹⁾ وحديثاً أسهمت بعض المكتشفات في خدمة هذه الجراحة، حيث تمّ استخدام المجهر لإجراء الجراحات البالغة الدقة وتوصيل الأوعية الدموية الدقيقة، وهذا ما مكنّ الأطباء من إجراء عمليات إعادة الأصابع والأطراف المبتورة وترميم الآفات الناشئة عن تشوهات على أن بعض أنواع هذه الجراحات أقدم من بعض، فبينما عُرفت الجراحة القائمة على زرع الأعضاء لمعالجة الآثار الحروق والكدمات قديماً، فإن الجراحة التحسينية التي تجرى للظهور بمظهر حسن لم تعرف إلا مؤخراً، حيث يرجع بعض الباحثين تاريخها إلى الثلاثينيات من القرن الميلادي المنصرم.

حيث أجريت عمليات جراحية تهدف رشاقة الجسم وجمال الوجه في فرنسا وألمانيا ثم بشكل واسع في هوليوود في الولايات المتحدة الأمريكية لإظهار الممثلين بمظهر أجمل في الأفلام، فضلاً عن إجراء مثل هذه العمليات لأعداد من اليهود النازحين من ألمانيا إلى أمريكا الخاصة أصحاب الأنوف المعقوفة لتسهيل اندماجهم مع المجتمع الأمريكي.⁽²⁾

¹ - عبد المجيد طهوب، جراحة التجميل بين المفهوم الطبي والممارسة، مرجع سابق، ص: 419.

² - محمد فاعور، الشفاء بالجراحة، دار العلم للملايين، بيروت، ط1/ 1412هـ / 1992م، ص: 12 - 31.

الواقع المعاصر:

أصبحت الجراحة التجميلية مجالات متعددة وتخصصات متنوعة، وصارت تدرس في كليات الطب البشري في جميع أنحاء العالم. وكما تحتوي معظم المستشفيات العامة والخاصة على قسم خاص بالجراحة التجميلية، فضلاً عن كثير من العيادات والمراكز والمستشفيات المتخصصة في هذا المجال الطبي، وتستقطب آلاف المراجعين الراغبين في إجراء عمليات تجميلية متعددة ينفق عليها المبالغ الطائلة.⁽¹⁾

وقد ظهرت دراسة أمريكية أن معدل إجراء هذه الجراحات في أمريكا ازداد بنحو ثمانية أضعاف على مدى السنوات العشر الماضية 1991-2002م وتشير الدلائل إلى أن بريطانيا حققت زيادة مماثلة. ولم تكن بلاد العالم الإسلامي في معزل عن هذه التطورات الطبية، حيث تُدرس الجراحة التجميلية في كليات الطب كأحد الفروع المهمة للجراحة، كما تنتشر عيادات ومراكز الجراحة التجميلية في أنحاء البلاد⁽²⁾ مع ملاحظة أن الجراحة الترميمية المرتبطة بالحوادث والحروق والحروب تنتشر حتى في الدول الفقيرة، بينما تكثر مراكز الجراحة التجميلية التحسينية في الدول الغنية ورغم قلة المؤلفات الطبية والعلمية وجهات الفتوى فضلاً عن اليقظة الإعلامية الواسعة لآخر المستجدات في هذا المجال.

هذا باختصار نشأة وتطور الجراحة التجميلية كعلم قائم بذاته، وأشير أن الجراحة التجميلية في السنوات الأخيرة أصبحت ملحة وضرورية أكثر وأكثر من يطلبون بإجرائها هم العنصر النسائي رغبة للشهرة وتأثراً للإعلام ورغبةً في تجديد الشباب لغرض وظيفي سواء كان في التلفزيون أو غيرها من الأعمال.

¹ - صالح محمد الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 56.

² - المرجع السابق، ص: 57.

المطلب الرابع

أسباب انتشار الجراحة التجميلية

للجراحة التجميلية دوافع كثيرة، ويمكن أن تؤخذ هذه الدوافع من أنواع هذه الجراحات وما يندرج تحتها من أشكال كثيرة فضلاً عن استقراء واقع هذه الجراحات التي تجرى في المراكز والعيادات المتخصصة.

وتعود أسباب كثرة لجوء الناس لجراحة التجميل إلى ضعف الوازع الديني، وثقافة القنوات الفضائية، والتأثر بالفنانات والممثلات، وضعف الثقة بالنفس، إضافة إلى إغراءات عيادات التجميل، والفراغ وحب الثناء والمدح والرفاهية المفرطة، ووجود المادة وندرة الطموحات.⁽¹⁾

ومن الأسباب أيضاً الرغبة في الظهور. تقول الدكتورة "ميشيل كو بلاند" وهي جراحّة تجميل مشهورة في نيويورك، ومحاضرة في إحدى كليات الطب: «إن السبب وراء لجوء الناس لجراحة التجميل يبقى هو ذاته بكل بساطة الرغبة في الظهور بمظهر أفضل»⁽²⁾. ويقول الدكتور "كلي ميلر" عضو الجمعية الأمريكية لجراحة التجميل: «إن البرامج الرسمية التي تروج للجراحات التجميلية تقدم آمالاً زائفة؛ إنّها تثير توقعات مبالغاً فيها بشكل لا يصدق بالنسبة للإنسان العادي».⁽³⁾

ومن الأسباب طلب زيادة الثقة بالنفس والقدرة على الإنتاج، لكن الثابت من المشاهدة أنّ عمليات التجميل لا تغيّر من شخصية الإنسان تغييراً ملحوظاً، وأن العجز عن بلوغ

¹ - إيمان القثامي، الجراحة التجميلية، مرجع سابق، ص: 12.

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - ناهد أنورن، المرأة وعمليات التجميل، مقال في مجلة الجزيرة الصادرة العدد (89) الثلاثاء 1425/5/25هـ.

هدف معين في الحياة لا يتوقف كثيراً على مظهر الشخص، فالمشكلة في ذلك أعمق كثيراً مما يبدو من ظواهر الأمور.

ومن الأسباب المشاهدة للناس الرغبة في الزواج، في مقال بجريدة المدينة تحت عنوان: "الرغبة في الزواج طبيب واستشاري سعودي": إن الخضوع لعمليات التجميل يضمن لأي أنثى عريساً مناسباً⁽¹⁾.

وأورد في المقال مسوغات العمل التجميلي، وذكر المتحدث أن التجميل في حقيقة الأمر علاج لتحسين الحالة النفسية للسيدة وزيادة ثقتها بنفسها لتحقيق مبتغاهها، وكذلك مساعدتها على إكمال نصف دينها، وأشار إلى أن التجميل هو لإصلاح العيوب الخلقية فقط وليس لتغيير خلق الله.⁽²⁾

وقد ذكر الدكتور "تيسير حسون" أخصائي الطب النفسي أسباباً عديدة للجوء الناس لعمليات التجميل وقد جعل في مقدمة الأسباب الدعاية والإعلان. يقول "حسون": "الجراحة التجميلية هي أكثر المجالات الطبية ارتباطاً بالإعلان، وقد ازدهرت بسببه، وبانت في جزء كبيرٍ منهما مادة إعلامية استهلاكية الأمر الذي يبعث على

القلق هو أنه بات يعلن بأن اختيار أنف جديد هو كسواء ثوب جديد، وأن الإجراءات التجميلية خالية من الألم والمخاطر، وذلك ضمن حملات إعلامية وإعلانية لا سابق لها"⁽³⁾ وأيضاً قال "حسون": من أسباب انتشار جراحة التجميل الترف، وحب الثناء، والتفكير السطحي، والتأثر بالثقافة الغربية. وقال أيضاً: إن مقارنة عمليات التجميل لمسألة مركبة وأن ظاهرة اللجوء إلى عيادات التجميل في مجتمعاتنا حديثة العهد نوعاً ما، فهي من الناحية

¹ - جريدة المدينة الثلاثاء، 11 أغسطس 2009م، العدد 16911.

² - المرجع نفسه.

³ - القناني، الجراحة التجميلية، ص: 13.

الاجتماعية والاقتصادية تنطوي على ترف يركز على الشكل الخارجي، الذي يعني الجمال وإلغاء الأبعاد الأخرى للإنسان كجوهر ينطوي على قيم وأخلاق ومثل، ولذلك أيضاً بعداً نفسياً غاية في الأهمية فهناك اضطرابات نفسية تتعلق بصورة الشخص.⁽¹⁾

وهناك دوافع كثيرة أخرى لرغبة إجراء جراحات تجميلية بعضها تدخل ضمن الجراحة العلاجية وبعضها تدخل من باب التحسينات ورغبة الجمال والكمال منها:

1/ تجديد الشباب والقضاء على مظاهر الشيخوخة:

وهذا من أبرز دوافع الجراحة التجميلية، ويعبر عنه البعض بتصحيح آثار العوامل البيئية والزمنية، ذلك أن البيئة والمناخ السائد بالإضافة إلى كِبَر السن لها تأثير واضح في ظهور بعض الآثار غير المرغوبة كالتجاعيد، وتراكم الدهون، ويقبل على هذه الجراحة الرجاء والنساء على حد سواء، وإن كانت النساء أكثر إقبالاً وقد أجرت دراسة أمريكية الزيادة في الإقبال على إجراء هذه الجراحات إلى زيادة نسبة كبار السن في توزيع السكان وارتفاع الدخل وقلة تكاليف هذه العمليات بسبب التنافس بين الجراحين وتطور أساليب إجرائها مما جعلها أسهل وأسرع من ذي قبل، كما أنها أصبحت آمنة، حيث يقبل عليها الراغبون دون خوف من التعرض لآلام مبرحة أو مضاعفات خطيرة أو فترات نقاهة طويلة.⁽²⁾

2/ الرغبة في تقليد مظهر شخص معين، تقدم وسائل الإعلام المرئية العديد من الرجال والنساء الذين يتميزون بمظاهر مميزة خاصة من الممثلين والمذيعين، فيرغب بعض المشاهدين في تقليدهم عن طريق إجراء جراحات تجميلية على وجوههم، كما أن بعض

¹ - انظر: عمليات التجميل من الناحية النفسية، موقع حياتنا النفسية. <http://www.hayatnafs.com>

² - جمال عبد الرحيم جمعة، الجراحة التجميلية، 1424هـ، ص: 157.

الأطباء في العيادات المتخصصة يقدم لمرضاه صوراً متعددة لوجوه أو أعضاء يطلب منهم اختيار ما يناسبهم لتجميل وجوههم حسب هذه الصورة.⁽¹⁾

وعادة ما يكون ذلك في تجميل الوجه أو أحد أعضائه كالأنف، والعينين والشفيتين، ومن ذلك اشتهر في دول شرق آسيا من تجميل العيون الآسيوية عن طريق توسيعها تشبيهاً للغربيين.⁽²⁾ لكن هذه الجراحات إنما هي أكثر شيوعاً في الدول الأوروبية والمجتمعات غير المسلمة.

3/ الرغبة في الظهور بمظهر حسن وتغطية بعض العيوب:

رغم أن المظهر الحسن هدف الجراحة التجميلية بشكل عام، إلا أن ذلك يتأكد عند بعض الأشخاص الذين تظهر عليهم عيوب يسيرة تشوه منظرهم، ورغم أن بعض هذه العيوب قد تكون مقبولة لدى الآخرين، إلا أن هؤلاء يرغبون في تصحيح هذه العيوب وإخفاء آثارها عن طريق الجراحة. ومن أشهر أمثلة ذلك زراعة الشعر لتغطية الصلع الناشئ عن تساقط الشعر، حيث تعد جراحة زراعة الشعر حلاً ناجحاً في بعض الحالات للحصول على منظر طبيعي بحيث يصعب اكتشاف عملية الزراعة، وكذلك إزالة الوشم.⁽³⁾

4/ الرغبة في تحسين وظيفة بعض الأعضاء:

حيث تختل وظيفة بعض أعضاء الجسم لأسباب مختلفة، فيلجأ الطبيب لتحسين هذه الوظيفة إلى الجراحة التجميلية، ومن أمثلة ذلك العمليات التجميلية المتعلقة بالأسنان، حيث تُسهم هذه العمليات في تحسين وظيفة الأسنان فضلاً عن تحقيق الهدف التجميلي خاصة في الأسنان الأمامية الظاهرة للعيان، كما أن جراحة الحروق تهدف إلى إصلاح العطل

¹ - كليرينسون، دليل الجراحة التجميلية، ترجمة هتاف عبد الله، دار الفراشة، بيروت، 2003م، ص: 21.

² - جراحات التجميل ما لها وما عليها، مجلة الثقافة الصحية، العدد 97، رجب 1424هـ، ص: 16.

³ - جمال جمعة، الجراحة التجميلية، ص: 7-11، مرجع سابق.

الوظيفي في حركة المفاصل، بالإضافة إلى تأهيل الإعاقات الحركية، وتجميل الأنف لتحسين وظيفة التنفس. (1)

5/ تغيير الملامح فراراً من السلطات الأمنية:

حيث يلجأ بعض الأشخاص المطلوبين للسلطات الأمنية إلى تغيير ملامح وجوههم للاحتيال على نقاط التفنّيش خاصة عندما يتم تعميم صورهم، ويعتمد ذلك على دقة إجراء الجراحة، فقد يتمكن الطبيب في حالات نادرة من تغيير الشكل الظاهر، لذا يتعامل الأطباء مع هذه الطلبات بحذر ودراسة شاملة⁽²⁾ وقد أشار بعض الموسوعات الطبية الفقهية، حيث اشترطت لجواز الجراحة التجميلية ألا يكون الهدف من إجرائها الفرار من العدالة.⁽³⁾

¹ - جراحة التجميل بين المفهوم الطبي والممارسة، ص: 422، مرجع سابق.

² - جراحة التجميل مالها وما عليها، مجلة الثقافة الصحية، العدد (97) 1424هـ، 2003م، ص: 18.

³ - أحمد بن محمد كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية دار النفائس - بيروت، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2000م، ص: 237.

المبحث الثاني

أنواع الجراحات التجميلية

ويتضمن أربعة مطالب:-

المطلب الأول: الجراحة التجميلية العلاجية.

المطلب الثاني: الجراحة التجميلية التحسينية.

المطلب الثالث: الجراحة التجميلية التقويمية.

المطلب الرابع: الجراحة التجميلية المتعلقة بالجنس.

المطلب الأول

الجراحة التجميلية العلاجية

يراد بهذا النوع من العمليات الجراحية التي تجرى لعلاج عيبٍ ينشأ عن نقص أو تلف أو تشوه يتسبب في إيذاء الشخص بدنياً أو نفسياً، أو يصاحبه عن العمل ألم شديد لا يستطيع تحمّله، أو يتسبب في إعاقة صاحبه عن العمل أو عن أداء وظيفته أو كمال قيامه بها⁽¹⁾، وبينما تصف الموسوعات الطبية بعض أمثلة هذا النوع بأنه ضروري، فإن بعض الدراسات الفقهية أطلقت عليه "جراحة التجميل الحاجية"، وذلك لأن مراد الأطباء بالضروري ما تدعو الحاجة إليه، ولا يريدون الضرورة بالمعنى الفقهي الدقيق⁽²⁾ كما أطلق عليه بعض الباحثين جراحة التجميل بهدف التداوي؛ وذلك نظراً لغرض هذه الجراحة، وهو علاج العيوب الخلقية أو الطارئة، والعلاج الجراحي من حيث الأهمية؛ ولذا درج بعض الباحثين على تقسيم هذا النوع إلى قسمين:-

1/ التداوي الضروري: وهو ما تدعو إليه الضرورة من تصحيح وتعويض في البدن نشأ عن حادثة أو اعتداء، كالحوادث التي ينتج عنها بتر عضو، أو تحدث به منظراً غير مألوف، كما في الإصابات الناشئة عن العضلة التي تتحكم في البول، وعملية انسداد إحدى فتحتي الأنف⁽³⁾. ويرى بعض الباحثين أن هذه الإجراءات صارت تجميلية بسبب مواطأة الأطباء على تسميتها بذلك، وإلا فالأصل أنها جراحة علاجية، ولها حكم الجراحة العامة⁽⁴⁾.

¹ - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 183.

² - ازدهار بنت محمود المدني، أحكام تجميل النساء في الشريعة الإسلامية، دار الفضيلة، الرياض، ط1/ 1422هـ / 2002م، ص: 369، أسامة صباغ، العمليات التجميلية وحكمها في الشريعة الإسلامية، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1420هـ/ 1999م، ص: 42.

³ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 123.

⁴ - محمد رفعت، العمليات الجراحية وجراحة التجميل، دار المعرفة، بيروت، ط6/ 1409هـ - 1989م، ص: 150.

2/ **التداوي الحاجي:** وهي ما تدعوا عليه الحاجة التداوي مما لا يبلغ مرحلة الضرورة والتدخل الجراحي العاجل، كإصلاح العيوب الخلقية التي يولد بها الإنسان، وتسبب له أذى نفسياً، كشق الشفة عند الأطفال (الشفة الأرنبية) وتجميل الجمجمة، وجراحة الرأس والرقبة وجراحة اليد، وفصل الأصابع المتجاورة، وعلاج عيوب الفكّين التي تنشأ عن مرض أو الحوادث المختلفة.⁽¹⁾

ومن خلال الأمثلة السابقة يتبين أن العيوب التي يعالجها هذا النوع من الجراحة على قسمين:-

الأول: عيوب خلقية: وهي عيوب ناشئة في الجسم لا بسبب خارجي؛ مثل العيوب التي وُلِدَ بها الإنسان منذ البدء، كالتصاق الأصابع وشق الشفتين.⁽²⁾

الثاني: عيوب طارئة: وهي العيوب الناشئة بسبب خارجي، كالحوادث والحروب والحروق، ومثل كسور الوجه الشديدة بسبب حوادث المرور، وتشوه الوجه بسبب الحروق، وتشوه الجلد بسبب الآلات القاطعة.⁽³⁾

لما كان هذا النوع من الجراحة التجميلية قصد بها التداوي والمعالجة الطبية فإنه يجوز للإنسان أن يفعلها ضمن شروط جواز فعل الجراحات.

ومن خلال الأمثلة السابقة يتبين أن العيوب التي يعالجها هذا النوع من الجراحة على قسمين:-

الأول: عيوب خلقية: وهي عيوب ناشئة في الجسم لا بسبب خارجي، وهي ضربان:-

1- العيوب التي ولد بها الإنسان وذلك كشق الشفة العليا، والتصاق أصابع اليدين والرجلين ونحوها.⁽⁴⁾

¹ - العمليات الجراحية، وجراحة التجميل، محمد رفعت، مرجع سابق، ص 151- 152، محمد محمود الزين، مسئولية الأطباء عن العمليات التعويضية والتجميلية، مؤسسة الثقافة، عمان، ط4/ 2000م، ص: 233.

² - محمد الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، ص: 183.

³ - المرجع السابق، ص: 184. وانظر معه: مجد طهوب، جراحة التجميل، مرجع سابق.

⁴ - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 183.

2- العيوب الناشئة عن الأمراض التي تصيب الجسم، وذلك كتشوه اللثة بسبب الالتهابات المختلفة⁽¹⁾، وعيوب صيوان الأذن الناشئة عن الزهري والجذام.⁽²⁾

ومما لا شك فيه أن هذه العيوب سيتضرر الإنسان بها حسياً ومعنوياً، وذلك ثابت طبياً، ومن ثم فإنه يشرع التوسيع على المصابين بهذه العيوب بالإذن لهم في إزالتها بالجراحة اللازمة وذلك مما يأتي:-

أ/ أن هذه العيوب تشتمل على ضرر حسي ومعنوي، وهو موجب للترخيص بفعل الجراحة؛ لأنه يعتبر حاجة فتتزل منزلة الضرورة، ويرخص بفعلها إعمالاً للقاعدة الشرعية التي تقول: (الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة).⁽³⁾

ب/ يجوز فعل هذا النوع من الجراحة بجواز فعل غيره من أنواع الجراحة المشروعة بجامع وجود الحاجة في كل.

ج/ إن إزالة التشوهات والحروق والحوادث يعتبر مندرجاً تحت الأصل الموجب لجواز معالجتها.⁽⁴⁾
الثاني: عيوب طارئة: وهي العيوب الناشئة بسبب خارجي، كالحوادث والحروب والحروق، وكسور الوجه الشديد المسببة للتشوه، وتشوه الجلد بسبب الآلات القاطعة.⁽⁵⁾

وبناءً على ما سبق فإنه لا حرج على الطبيب وعلى المريض في فعل هذا النوع من الجراحة، ويعتبر جواز إزالة العيوب الخلقية في هذا النوع مبنياً على وجود الحاجة الداعية إلى فعله، وأما العيوب الحادثة بسبب الحروق والحوادث فإنه يجوز إزالتها بدون ذلك الشروط اعتباراً للأصل الموجب لجواز مداواة نفس الحروق.

¹- الروجي، الوجيز في علم أمراض اللثة وطرائق معالجتها، ط1 سنة 1402هـ، ص: 53.

²- محمد رفعت، العمليات الجراحية وجراحة التجميل، ط4، 1405هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر، ص: 145.

³- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص: 88، ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص: 91.

⁴- الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 185.

⁵- المرجع السابق، ص 183، السوسن أحمد محمد المعلمي، جراحة التجميل ونقل الأعضاء وزراعتها، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب للنبات بالدمام، 1419هـ / 1998م، ص: 219.

المطلب الثاني

الجراحة التجميلية الحسينية

الضابط العام لهذه الجراحة أنّ الهدف من إجراءاتها تحسين وتجميل المظهر الخارجي ثم الوظيفة تبعاً؛ أي أن المعتبر في هذا النوع مراعاة الشكل وتناسق أعضاء الجسم الخارجية، ويأتي تحسين الوظيفة كمقصود ثاني بالنسبة للمظهر.⁽¹⁾

وهي الجراحة التي يقصد منها: تحسين المظهر وتجديد الشباب والمراد بتحسين المظهر: تحقيق الشكل الأفضل، والصورة الأجمل دون وجود أسباب ضرورية أو حاجية تستوجب التدخل الخارجي وهي جراحة تحسين.⁽²⁾ المظهر وتجديد الشباب دون دوافع ضرورية، أو حاجية تستلزم فعل الجراحة.⁽³⁾

وبعبارة أخرى، الجراحة الاختيارية هي: العمليات التي تجرى لمجرد تغيير ملامح الوجه أو الجسم التي لا يرضى عنها صاحبها. وجراحة التجميل التحسينية نوعان:-
الأول: عمليات الشكل: وهي تجميل الأنف وتصغيره، وتغيير شكله، وتجميل الذقن والأذن، والبطن بتغيير شكلها، أو وضعها.⁽⁴⁾ ولهذا النوع أمثلة كثيرة منها:-

1. زراعة شعر الرأس.

2. إزالة شعر الجسم والوجه.

3. جراحة تجميل العيون ورفع الحواجب والجفون.

4. تجميل الأنف والذقن.

¹- جمال جمعة، الجراحة التجميلية، ص: 1.

²- التحسين: الزيادة المتولدة من الأصل، أو الانتقاص من الأصل زيادة أو انتقاصاً يضيفان على الأصل جمالاً. انظر: عمر رضا

كحالة، معجم لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص: 123.

³- الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 191، أحكام تجميل النساء، ص: 123.

⁴- الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، مرجع سابق، ص: 192.

5. تجميل ثدي الرجل وتصغيره.

6. تجميل ثدي المرأة بالتصغير والتكبير.

7. سحب الدهون في البطن .

8. جراحة تجميل الجلد وإزالة الوشم والتصبغات والندبات⁽¹⁾.

الثاني: عمليات التشيب: وهذه الجراحات التجميلية تجرى لكبار السن، ويقصد منها إزالة

آثار الكِبَر والشيخوخة، ومن أشهر صورها:

أ- تجميل الوجه بشدّ تجاعيده، سواءً برفع جزء منه، من الرقبة وهو ما يسمى بالرفع

الكامل. وكذلك تجميله بعملية القشر الكيماوي.⁽²⁾

ب- تجميل الأرداف، وذلك بإزالة المواد الشحمية في المنطقة الخلفية العليا، أو المنطقة

الجانبية من الأرداف ثم تشدّ جلدها، ويهذب حجمها بحسب الصورة المطلوبة.

ت- تجميل الساعد، وذلك بإزالة القسم الأدنى من الجلد والشحم.

ث- تجميل اليدين، ويسمى في عرف الأطباء: (بتجديد شباب اليدين) وذلك بشدّ التجاعيد

الموجودة في أيدي المسنين والتي تشوه جمالها.

ج- تجميل الحواجب، وذلك بسحب المادة الموجبة لانتفاخها، نظراً لكبر السن وتقدم

العمر.⁽³⁾

¹ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 130.

² - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، ص: 192.

³ - فايز طربية، جراحة التجميل، ص: 11-23، حسن الغزويني، فن جراحة التجميل، ص: 72-78.

موقف الشريعة الإسلامية من هذا النوع من الجراحة:

هذا النوع من الجراحة لا يشتمل على دوافع ضرورية، ولا حاجة بل غاية ما فيه تغيير خلقه الله تعالى، والعبث بها حسب أهواء الناس وشهواتهم، فهو غير مشروع ولا يجوز فعله، وذلك لما يأتي: (1)

أولاً: لقوله تعالى، حكاية عن إبليس: ﴿وَلَا أَضِلُّهُمْ وَلَا مَنِّينَهُمْ وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَبْتِكُنْ إِذَا نَكَحَ آلَكُمْ وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغْيِرْ خَلْقَ اللَّهِ﴾ (2). ووجه الدلالة: أن هذه الآية الكريمة وردت في سياق الذم، وبيان الحرمات التي يسوّل الشيطان فعلها للعصاة من بني آدم ومنها تغيير خلق الله؛ وجراحة التجميل التحسينية تشتمل على تغيير خلق الله والعبث فيها حسب الأهواء والرغبات، فهي داخلة في المذموم شرعاً، وتعتبر من جنس المحرمات التي يسوّل الشيطان فعلها للعصاة من بني آدم. (3)

ثانياً: لحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يلعن المتمصات والمتفلجات للحسن اللاتي يغيرن خلق الله». (4)

والنمص: نتف الشعر، والفلج: الفرجة بين الثنايا والرباعيات من الأسنان، والوشم: تقريح الجلد وغرزه بالإبرة وحشوه بالنيل أو الكحل، أو دخان الشحم وغيره من السواد (5). ووجه الدلالة: أن الحديث دلّ على لعن من فعل هذه الأشياء، وعلل ذلك بتغيير الخلقة. (6)

¹ - الشنقيطي، المرجع السابق، ص: 193.

² - سورة النساء، الآية 119.

³ - محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، تحقيق: موسى محمد علي، مطبعة حسان، القاهرة، 183/5.

⁴ - صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، مطبعة البابي الحلبي، 339/3.

⁵ - النووي، شرح صحيح مسلم، المطبعة المصرية بالقاهرة، ط1، سنة 1347هـ، 106/4 - 107.

⁶ - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 194.

وهذا الحديث يُستفاد منه أن الجراحات التجميلية غير العلاجية والتي تجري للتحسين أو لتجديد الشباب، محرمة شرعاً ولا يجوز، وتكون مخالفة لمقاصد الشارع، التي شرع الأحكام وحدد الحدود، وهذه الجراحات قد تحصل في الدول الإسلامية، وهذا يدل على ضعف الوازع الديني لدى الأفراد من الشباب والشابات، ولابد لتوعية الأفراد لتعليم أحكام الشريعة، أو بصفة عامة المجتمعات الإسلامية لبيان أحكام هذه الجراحات؛ لأن هذه الجراحات جمعت بين تغيير الخلقة وطلب الحسن وهذان المعنيان موجودان في الجراحة التجميلية التحسينية لأنها تغيير للخلقة بقصد الزيادة في الحسن، فتعتبر داخلية في هذا الوعيد الشديد.

ثالثاً: لا يجوز جراحة التجميل التحسينية، كما لا يجوز الوشم، والنمص بجامع تغيير الخلقة في كل، طلباً للحسن والجمال.⁽¹⁾

رابعاً: أن هذه الجراحة تتضمن في عدد من صورها الغش والتدليس وهو محرم شرعاً، يشهد ذلك حديث أنس رضي الله عنه وفيه أن النبي ﷺ قال: «من غشنا فليس منا».⁽²⁾

خامساً: أن هذه الجراحة لا يتم فعلها إلا بارتكاب بعض المحظورات وفعلها، ومن تلك المحظورات التخدير، إذ لا يمكن فعل شيء ومن المهمات التي سبق ذكرها إلا بعد تخدير المريض تخديراً عاماً أو موضعياً.⁽³⁾

سادساً: أن هذه الجراحة لا تخلوا من الأضرار والمضاعفات التي تنشأ عنها، ففي جراحة التجميل الثديين بتكبيرهما عن طريق حقن مادة السليكون أو الهرمونات الجنسية يؤدي ذلك إلى حدوث أضرار كثيرة إضافة إلى قلة نجاحها، وهناك اتجاه علمي بأن إجراء هذه العملية كثيرة جداً لدرجة أن إجرائها لا ينصح به.⁽⁴⁾

¹ - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 195.

² - صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب قوله ﷺ: (من غشنا فليس منا)، ص: 75، رقم (101) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

³ - فايز طربية، جراحة التجميل، ص: 23-32.

⁴ - طهوب، جراحة التجميل بين المفهوم الطبي والممارسة، مرجع سابق، ص: 419.

وبناءً على ما سبق من الأدلة النقلية والعقلية، ونظراً لما تتضمنه هذا النوع من الجراحة من العبث بخلق الله وعدم الرضا بما خلق من دون وجود ضرورة حاجة داعية إلى ذلك فإنه يحرم فعله والإقدام عليه، وتعتبر الدوافع التي يعتذر بها من يفعله من كون الشخص يتألم نفسياً بسبب عدم تلبية رغبته بفعل هذا النوع من الجراحة غير كافية في الترخيص له بفعله. والحق أن علاج هذه الأوهام والوساوس إنما هو بغرس الإيمان في القلوب وزرع الرضا عن الله فيما قسمه من الجمال والصورة والمظاهر ليست هي الوسيلة لبلوغ الأهداف والغايات النبيلة، وإنما يدرك ذلك بتوفيق الله ثم بالتزام شرعه والتخلق بالآداب ومكارم الأخلاق⁽¹⁾. ومن أجل ذلك جرى الأطباء أن المشكلة عند هذا الصنف من الناس ليست متوقفة على تحسين مظهره بل إنها أعمق بكثير من ذلك، وكان من الخير في نظرهم من الناحية الطبية ترك الإغراق في هذا النوع من الجراحة وأن تعتبر محققاً للنتائج المرجوة.⁽²⁾

وورد في الموسوعة ما نصه: «ومع تحسين المنظر بعد عمليات التجميل وما يتبع ذلك من تحسين حالة المريض المعنوية، فعمليات التجميل لا تغير من شخصيته تغييراً ملحوظاً، وأن العجز عن بلوغ هدف معين في الحياة لا يتوقف كثيراً على مظهر الشخص فالمشكلة في ذلك أعمق كثيراً مما يبدو من ظواهر هذه الأمور وعلى هذا فعمليات التجميل الاختيارية غير محققة النتائج، ومن الخير ترك الإغراق في إجرائها أو المبالغة في التنبؤ بنتائجها».⁽³⁾

ويتضح هذا النوع من الجراحات منها ما يدخل في محل العلاجي مع التحسين، ومنها ما يجرى بها على رغبات شخصية متعلقة بعدم الرضا، وسأتكلم عن بعض صور من هذا النوع من الجراحات وأبين حكمها في المبحث القادم، إن شاء الله.

¹ - الشنقيطي، مرجع سابق، ص: 198.

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - مجموعة من الأطباء، الموسوعة الطبية الحديثة، مرجع سابق، 455/3.

المطلب الثالث

الجراحة التجميلية التقيومية

ضابط هذا النوع من الجراحة أن الهدف من إجرائها تحسين الوظيفة ابتداءً؛ أي أن الهدف الرئيس من هذا النوع تصحيح الخلل الوظيفي في أحد الأعضاء، ويأتي بعد ذلك مراعاة الشكل وتناسق الجسم وإعطائه؛ إذ يحرص الأطباء على عودة الأعضاء المتأثرة إلى قريب من خلقتها الأصلية، بحيث لا يظهر أي أثر في العضو المعالج، لذا يتم الاستعانة بجراح التجميل في إجراء هذه العمليات، ويستند الجراح على إحساس وذوق فني يراعي فيه ما منحه الله تعالى لابن آدم من مقاييس جمالية.⁽¹⁾

وهذا النوع من أشهر مجالات الجراحة التجميلية، وهو أسبق في الظهور من الجراحة التجميلية التحسينية؛ بل هو أساس نشأة الجراحة التجميلية، حيث نشأت لتصحيح التشوهات عند الحروق والإصابات الطارئة؛ إلا أنها تطورت لتحقيق هذا الهدف من خلال المحافظة على المظهر الخارجي؛ أي أن تحسين المظهر مقصود في إصلاح التشوهات وعلاج الإصابات.⁽²⁾ وقد يعبر عنه بالجراحة الترميمية أو التعويضية أو إعادة البناء، وذلك لأن هذه الجراحة يتم إجراؤها غالباً لإعادة العضو إلى خلقة الأصلية التي تغيرت بسبب حادث أو مرض ونحوهما ويقابل المصطلح الإنجليزي Plastic and Reconstructive Surgery ومن أشهر الجراحات التي تندرج تحت هذا النوع ما يلي:-

1/ جراحات الحروق: وما يدخل تحتها من إجراءات طبية، كالتفريع الجلدي، والعلاج بالبالونات الطبية، وهذا أشهر مجالات هذا النوع.⁽³⁾

¹ - جمال جمعة، جراحة التجميل، مقال في مجلة المبتعث، العدد (155)، ربيع الآخر 1415هـ / 1994م، ص: 40.

² - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 131.

³ - المرجع السابق، صالح الفوزان، ص: 131.

2/ جراحة الأسنان: ومن أمثلتها زراعة الأسنان وما شابهها من إجراءات ملحقة تهدف إلى تحسين وظيفة الأسنان، تركيبها وتلييسها وتقويمها، والحشوات التجميلية.⁽¹⁾

3/ الجراحة المتعلقة بالجلد: كعلاج البهاق.⁽²⁾

4/ جراحة الجمجمة والفكين.

5/ جراحة زراعة الثدي:

وما ينبغي الإشارة إليه أن هذا التقسيم قد يبدو في بعض الأحيان غير حاسم، فقد تتفاوت أنظار الأطباء في تصنيف بعض الجراحات؛ بل قد تُعد الجراحة الواحدة تحسينية من جهة وتقويمية من جهة أخرى، كما أن العضو الواحد من أعضاء الجسم تجرى له جراحات تحسينية وتقويمية في آن واحد، لذا قد يصعب الفصل بين النوعين أحياناً إلا أن الباحثة تشير إلى ما اشتهر من الأطباء في تصنيف أنواع الجراحات، بحسب الغرض منها. على أن هذا التداخل بين النوعين (التحسينية والتقويمية) ليس له أثر في الحكم الفقهي لجراحات التجميل⁽³⁾؛ ذلك، لأن المطلب لا يعرض الحكم الفقهي لكل نوع على حدة، وإنما يتناول بعض الجراحات التجميلية ويبين حكمها، بغض النظر عن تبعاتها لهذا النوع أو ذاك. وإنما أذكر في هذا المبحث أنواع الجراحات التجميلية، وربما أشير إلى بعض الأنواع على أنها محرمة شرعاً أو أنها مباحة شرعاً، إلا أن هذا لا يكفي في بيان حكمها. وسأعرض بعض الصور لبعض الجراحات التجميلية وبيان حكمها مع ذكر الأدلة، وترجيحها في المبحث الثالث.

¹ - المرجع السابق، ص: 132.

² - ديان جبرير وماري سنرتكو كويشيل، مائة سؤال وجواب حول الجراحة التجميلية، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1/ 1427هـ/ 2006م، ص: 100.

³ - صالح الفوزان، الجراحة التجميلية، مرجع سابق، ص: 132.

المطلب الرابع

الجراحة التجميلية المتعلقة بالجنس

وهذا النوع من الجراحة يتبع أحد النوعين السابقين، فهو من ناحية استهدافه لتحسين وظيفة الأعضاء الجنسية.

يُعد تقويمياً، إلا أنه بالنظر لعنايته بالمظهر الخارجي لهذه الأعضاء تُعد العناية بالوظيفة في هذا النوع أظهر بالعناية بالمظهر.⁽¹⁾ وقد جعلته موضوعاً مستقلاً لما له من خصوصية طبية واجتماعية فضلاً أن للأعضاء الجنسية أحكاماً شرعية خاصة.

ومن أبرز أمثلة جراحات هذا النوع:

1. جراحات تحويل الجنس من ذكر إلى أنثى وبالعكس.
2. جراحة تصحيح الجنس ظاهره أنثى وهو ذكر والعكس وهو ما يعرف بالخنثى الكاذبة.
3. علاج غير محدد الجنس وهو ما يعرف بالخنثى الحقيقية.
4. جراحات التجميل لأعضاء التناسلية للذكر والأنثى.

ولكن هذا النوع من الجراحة، فأكثر شيوعاً هي الجراحات المتعلقة بتحويل الجنس من ذكر إلى أنثى والعكس، ففي هذه الحالة تكون الجراحة محرمة شرعاً. وقد انتشر هذا النوع من الجراحة في السنوات الأخيرة في بلدان الغرب الكافرة وتتلخص دوافعه في أن هؤلاء المرضى - كما يقال - يشعرون بكراهية الجنس، الذي وُلدوا عليه نتيجة لعوامل مختلفة، قد يعود أغلبها - كما يقول بعض الأطباء - إلى فترات مبكرة في حياة الإنسان وتربيته، وتكون

¹ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 133.

التربية فيها غير سليمة، وهؤلاء الأشخاص لا يوجد فيهم أي ليس في تحديد جنسهم سواء من ناحية المظهر، أو من ناحية الجوهر، كما هو الحال في الخنثى⁽¹⁾.

موقف الشريعة من هذا النوع من الجراحة:

يعتبر هذا النوع من الجراحة محرماً شرعاً، وذلك لما يلي:-

أولاً: قوله تعالى: ﴿وَلَا ضَلَّاهُمْ وَلَا مُنِيْنَهُمْ وَلَا مُرْتَهُمْ فَلْيَبْتَكَنْ ءَاذَانَ الْاُنْعَمِ وَلَا مُرْتَهُمْ

فَلْيَغَيِّرْ خَلْقَ اللّٰهِ﴾⁽²⁾. وجه الدلالة: أن الآية تضمنت حُرمة تغيير خلق الله على وجه

العبث، وهذا النوع من الجراحة فيه تغيير لخلق الله على وجه العبث، إذ يقوم الطبيب الجراح

باستئصال الذكر والخصيتين وذلك في حالة تحويل الذكر إلى أنثى، أو يقوم باستئصال

الثديين وإلغاء القناة التناسلية الموجودة في الأنثى في حالة تحويلها إلى ذكر⁽³⁾.

ثانياً: لما ثبت في الصحيح من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «لعن

رسول الله المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال»⁽⁴⁾.

إن الحديث دلّ على حُرمة تشبه الرجال بالنساء والعكس، ولعن من فعل ذلك وهذا

النوع من الجراحة سبب يتوصل به لتحقيق هذا الفعل المحرم الذي يعتبر من كبائر

الذنوب⁽⁵⁾.

¹ - الشنقيطي، جراحة التجميل بين المفهوم الطبي والممارسة، ص: 199.

² - سورة النساء، الآية: 119.

³ - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، ص: 200.

⁴ - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال، ص: 1035، رقم (50) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

⁵ - انظر: تفسير القرطبي، مرجع سابق، 160/5.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في شرحه لهذا الحديث «الحكمة من تشبهه: إخراج الشيء عن الصفة التي وضعها عليه أحكم الحكماء وقد أشار إلى ذلك في لعن الواصلات بقوله: المغيرات خلق الله». (1)

ثالثاً: أن هذا النوع من الجراحة يشتمل على استباحة المحظور شرعاً دون إذن الشارع، إذ فيه كشف كل من الرجل والمرأة عن موضع العورة ويتكرر ذلك مرّات عديدة، وقد دلّت الأدلة الشرعية على حرمة ذلك الكشف ولم يوجد في هذا الجراحة دافع ضروري ولا حاجي يستثنى الكشف في هذه الجراحة من ذلك الأصل فوجب البقاء على حرمة وحرمة الوسائل المُفضية إليه. (2)

وأشير إلى أنّ هذه الجراحات إنّما تُقام الدول الغربية التي لا دين لها، وهي من الأحكام المحرمة في شرعنا كمسلمين إذ هي مشابهة كمسألة بنوك المني، فهي أحكام لا تخص المسلمين لأنها مخالفة لمقاصد الشريعة، إلا أنّ العلماء بيّنوا حكمها خوفاً من أن تنتشر هذه العمليات إلى الدول المسلمة ويغتر بها الشباب - ضعيفي الإيمان - بأن يقوم مثل هذه العمليات. وهذه الجراحة مخالفة لمقاصد الشارع الحكيم الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم، وهو العليمُ الخبير.

رابعاً: أنه ثبت بشهادة بعض المختصين من الأطباء أنّ هذا النوع من الجراحة لا تتوفر فيه أي دواعٍ أو دوافع معتبرة من الناحية الطبية، وأنه لا يعدوا كونه رغبة تتضمن التناول على مشيئة الله تعالى وحكمته التي اقتضته تحديد جنس الإنسان ذكراً كان أو أنثى (3). ولهذا كله

¹ - أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المطبعة الخيرية بمصر، ط1، سنة 1319هـ، ط السلفية، 333/1.

² - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 202.

³ - جراحة التجميل بين المفهوم الطبي والممارسة، من بحوث ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، ص: 424.

لا يجوز للطبيب ولا للطالب رجلاً كان أو امرأة أن يقدم على فعل هذا النوع من الجراحة، والله أعلم.

الحكم الفقهي لعمليات تحويل الجنس:

يرى الفقهاء المعاصرون الذين عرضوا لهذه الصورة حرمة تحويل الجنس بالجراحة التجميلية⁽¹⁾، وهذا ما صدر عن المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الحادية عشرة⁽²⁾، والمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية⁽³⁾، ودار الإفتاء المصرية⁽⁴⁾؛ وذلك لما يلي:-

1. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾⁽⁵⁾.
وجه الدلالة: أن الله تعالى خصّ كلا من الرجال والنساء بخصائص ومميزات معينة لا يشارك بعضهم بعضاً فيها، وقد أمر الله تعالى الرجال والنساء بأن يقنعوا بما خصّهم الله به، وفي جراحات تغيير الجنس مخالفة لهذه الآية، بحيث يطلب الرجل أن تكون أعضاؤه كأعضاء المرأة، أو تطلب المرأة أن تكون أعضاؤها كأعضاء الرجل.⁽⁶⁾

¹- الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص200، عثمان شبير، أحكام جراحة التجميل، ص: 17.

²- جاء في ذلك في القرار السادس من هذه الدورة التي عقدت في مكة المكرمة 13-20/7/1409هـ، وجاء في القرار: "الذكر الذي كملت أعضاء ذكوره والأنثى التي كملت أعضاء أنوثتها لا يحل تحويل أحدهما إلى النوع الآخر، ومحاولة التحويل جريمة يستحق فاعلها العقوبة؛ لأنه تغيير خلق الله..." قرارات المجمع لدورته (10-13)، ص: 97.

³- جاء ذلك في ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية المنعقدة يوم السبت الموافق 20/8/1407هـ، وقد جاء في القرار الختامي: "ما ظهر في بعض المجتمعات من جراحات تسمى عمليات تغيير الجنس استجابة للأهواء المنحرفة حرام قطعاً". انظر:

موقع المنظمة على الإنترنت: www.islamet.com

⁴- المسائل الطبية المستجدة، 2/293.

⁵- سورة النساء، الآية: 32.

⁶- عبد الحي القرمائي، جراحات الذكور والأنوثة في ضوء الطب والفقه الإسلامي، دار التوزيع والنشر الإسلامية المركز الإسلامي للدراسات والبحوث، 1410هـ/1989م، ص: 478.

2. قوله تعالى: ﴿وَلَا ضَلَالَتَهُمْ وَلَا أُمْنِيَنَّهُمْ وَلَا مُرْتَهُمْ فَلْيَبْتَكَنْ ءَاذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مُرْتَهُمْ

فَلْيَغْيِرْ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانُ وَلِيًّا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا

مُؤَيِّنًا ۝ (1).

وجه الدلالة: أن الآية تضمنت تحريم تغيير خلق الله على وجه العبث، وفي هذا النوع من الجراحة تغيير للخلق على وجه العبث، إذ يشمل على استئصال بعض الأعضاء الجنسية وبناء غيرها مكانها دون حاجة طبية معتبرة⁽²⁾. وقد نص بعض المفسرين في معرض تفسير تغيير خلق الله في هذه الآية على التخنث وتشبه الرجال بالنساء.⁽³⁾

3. قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنثًا وَيَهَبُ لِمَنْ

يَشَاءُ الذَّكَورَ ۖ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ۝ (4).

وجه الدلالة: أن الله تعالى قضى بتصنيف الذرية إلى نوعين: الذكر والأنثى، وقضى باختصاص كل منهما بما قدره له من نوع مما يحتم على الإنسان الرضا بما قسم الله له، ومن يقوم بتغيير جنسه يُعد متعدياً على حكمة الله تعالى ورافضاً لقضائه، وهذا منافٍ لأصل من أصول الشريعة، وهو الرضا بقضاء الله وقدره والتسليم والإذعان لمشيئته تبارك وتعالى.⁽⁵⁾

¹ - سورة النساء، الآية: 119.

² - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 200.

³ - صالح الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 538.

⁴ - سورة الشورى، الآيتان: 49 - 50.

⁵ - جراحات الذكور والأنوثة في ضوء الطب والفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص: 483.

4. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "لعن رسول الله المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال".⁽¹⁾

وجه الدلالة: أن الحديث دل على حرمة تشبه أحد النوعين بالآخر، وهذا النوع من الجراحة يُتوصل به إلى هذا الفعل المحرم؛ لأن الرجل يقصد من الجراحة مشابهة النساء في مظهرن وأعضائهن، وكذا المرأة، وهذا أعظم من مجرد المشابهة في زي أو لباس أو حركة.⁽²⁾ فإذا امتنع التشبه باللباس أو الحركة أو الطبع فمن باب أولى الحرمة من تشبه الجنسين بأحدهما على الآخر بالجراحة وتحويل الأعضاء التناسلية من جنس إلى آخر.

5. ما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: "لعن الله الواشمات والمستوشمات والنائمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله"⁽³⁾.

وجه الدلالة: أن اللعن توجه إلى الوشم والنمص والتفليج لما فيه العبث وتغيير خلق الله تعالى، وهذا المعنى أشد ظهوراً في عمليات تحويل الذكر إلى أنثى والعكس لمجرد الرغبة الشخصية، فهذه العمليات أولى بتناول اللعن لها، فيحرم إجراء هذا التحويل على الراغب فيه والطبيب المجري لهذه العملية.⁽⁴⁾

6. أن الإنسان أمين على أعضائه ومنافعها، وهو مؤاخذ في التصرف فيها تصرفاً لا تقتضيه المصلحة المعتبرة شرعاً، فلا يجوز له أن يقطع شيئاً من أعضائه أو يتلف منفعة من منافعها، أو يعتدي عليها بالجرح وغيره؛ لأنه من المثلة المحرمة⁽⁵⁾.

¹ - أخرجه البخاري في صحيحه، وقد تقدم تخريجه، ص: 157.

² - انظر: الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص 200، المسائل الطبية المستجدة، 294/2.

³ - سبق تخريجه، ص: 150 في هذا البحث.

⁴ - جراحات الذكور والإناث، مرجع سابق، ص: 485.

⁵ - صالح الفوزان، الجراحة التجميلية، ص 541.

7. أن هذا الإجراء يتضمن التطاول على مشيئة الله تعالى والاعتراض على قدره وحكمته التي اقتضت تحديد جنس الجنين ذكراً كان أو أنثى، ولا تتوفر فيه دوافع معتبرة من الناحية الطبية، فهو مجرد رغبة طارئة ونزوة عابرة تعكس اضطراباً نفسياً يجب علاجه لا الاستجابة لمطالبه⁽¹⁾.

8. أن هذا النوع من الجراحة يستلزم كشف ما أمر الله ستره دون ضرورة أو حاجة معتبرة؛ إذ لا يمكن إجراء هذه الجراحة إلا بكشف العورات المغلطة لدى الرجل أو المرأة، وهذا مما لا يجوز إلا في حالات الضرورة.

أن جراحة تحويل الجنس تتطوي على أضرار كثيرة؛ منها:

1- إحداث تغيير في التركيب العضوي للإنسان السوي مما يسبب خللاً في بقية أعضاء جسده.⁽²⁾

2- أن هذه العملية لن تحقق غرضاً لمن يجريها، ولن تغير من تركيبه إلا في المظهر الخارجي، فمن تحول إلى امرأة لن يبيض أو يحمل، وكذا من تحولت إلى رجل لن تقوم بوظائف الرجل الجنسية؛ إذ أن العملية ستعطل الوظائف الأساسية لكل من الرجل والمرأة⁽³⁾.

3- إحداث خلل نفسي وتغيير في الطباع والسلوك ووجود الاضطراب والتناقض النفسي لدى المريض المحوّل.

4- أن هذا التحول يُصحب بحقن عدة هرمونات وتعاطي أدوية تسبب ضرراً بالجسم.

¹ - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 202، تغيير الجنس بين الشريعة الإسلامية والطب الحديث، مقال في المجلة العربية، ص: 101.

² - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص 542.

³ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الثالث

بعض صور الجراحات التجميلية وحكمها الشرعي

ويتضمن أربعة مطالب:-

المطلب الأول: صور الجراحة التجميلية التحسينية.

المطلب الثاني: صور الجراحة التجميلية التقويمية.

المطلب الثالث: تجميل قوام الأعضاء بالجراحة.

المطلب الرابع: تجميل الجسم بالألوان والعلامات الباقية.

المطلب الأول

صور الجراحات التجميلية التحسينية

من صور هذه الجراحات كثيرة وتختصر بها صورتين من أشهر صور هذه الجراحة، مع ذكر عرضها الطبي ثم حكمها الشرعي.

الصورة الأولى: زراعة الشعر:

أولاً: العرض الطبي:

تُعد زراعة الشعر (hair transplantation) من أشهر العمليات الجراحية التجميلية التي تجرى للرجال بصفة خاصة. وتدخل النساء خاصة زراعة شعر الرأس.

ويرجع ذلك لمشكلة تساقط الشعر التي تسبب في ظهور مناطق واسعة خالية من الشعر خاصة في مقدم الرأس وقمته، وهو ما يعرف بالصلع.⁽¹⁾

ويعد شعر الرأس من أهم السمات الجمالية عند الرجل والمرأة، فالشعر يعطي الوجه إطاراً يجعل الناظر يركز على محتوياته من أنف وعينين وفم وفك، وفقدانه يجلب الأنظار ويلفتها إلى التركيز على الجبهة ومقدمة الرأس بدلاً من النظر إلى مكونات الوجه المُعبّرة، كما أن الصلع يوحي بكبر السن، ويتأكد اهتمام الرجل بمشكلة تساقط الشعر أكثر من المرأة؛ وذلك لأن تساقط العشر عند الرجل يؤدي إلى الصلع، وبينما يؤدي عند المرأة إلى قلة كثافة الشعر.⁽²⁾

ولتساقط الشعر أسباب كثيرة منها ما يلي:

• العامل الوراثي: وهو أحد أهم الأسباب، وهو من الصفات الوراثية المنتخبة التي لا

تظهر مباشرة في كل جيل، بل قد تختفي في بعض الأجيال.

¹ - فيروز أبادي في القاموس المحيط، الصلع (محركة): انحسار شعر مقدم الرأس لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنها، ص: 738.

² - جمال عبد الرحيم جمعة، الصلع ومشاكل الشعر، 1424هـ، ص: 5-49.

- تأثير الهرمونات الذكرية⁽¹⁾ وهو هرمون (الأندروجين) الذي يفرز بشكل عادي عند الرجل والمرأة، حيث يؤثر هذا الهرمون بشكل مباشر على بصيلات الشعر.⁽²⁾
- عامل السن: فمع تقدم السن يزيد التساقط إلى أن يؤدي إلى الصلع، لكن السن ليس سبباً رئيسياً فقد يحدث الصلع في مرحلة المراهقة والشباب.
- الحمل والولادة: حيث يعود تساقط الشعر إلى اختلال التوازن الهرموني.
- نقص الحديد بسبب الحيض أو بعض أمراض ك فقر الدم.
- عوامل خارجية: تعود إلى الحالة النفسية، ونقص البروتين في الغذاء، وتعاطي بعض الأدوية والمركبات الكيميائية. والتعرض للحوادث والأمراض؛ كالسرطان، والعمليات الجراحية الكبيرة، والحروق، فضلاً عن طريقة العناية بالشعر.⁽³⁾

طريقة زراعة الشعر:

- تقوم هذه الطريقة على أخذ شريحة من جلد فروة الرأس الذي يحتوي على شعر وزرعها في المكان الخالي. وألخص في هذه النقاط طريقة الزراعة وإجراء الجراحة فيما يأتي⁽⁴⁾:
1. تجرى العملية تحت التخدير الموضعي، بحيث لا يحس المريض بأي ألم، وفي الوقت يكون واعياً بما يجري حوله.
 2. يتم تحديد المنطقة المانحة (التي يؤخذ منها الشعر) خلف الرأس وعادة ما تكون بعرض 1 سم وطول 15 سم.

¹ - الهرمون: مادة تنتجها الغدد الصماء (التي تفرز في الدم مباشرة) ويؤثر الهرمون على تركيب وظائف خلايا الجسم وأنسجته).
انظر: ممدوح زكي وعز الدين النشاري وعبد الرحيم عقيل، المعجم الموضوعي للمصطلحات الطبية، دار المريخ، الرياض، ص: 172.

² - صالح الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 139.

³ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁴ - جمال جمعة، الصلع ومشاكل الشعر، ص: 24-25.

3. تُستأصل شريحة من مؤخرة جلد فروة الرأس بحيث تحتوي على كمية وافرة من بصيالات الشعر.

4. تُقطع الشريحة إلى قطع صغيرة، ثم إلى بصيالات شعر عديدة.

5. يتم إحداث عدة ثقوب صغيرة جداً باستخدام إبرة رفيعة في المنطقة التي يحددها الجراح لزراعة الشعر في مقدم الرأس وأعلاه.

6. تزرع بصيالات الشعر في المناطق المحددة بطريقة متفرقة.

7. تستغرق العملية عدة ساعات بناءً على عدد بصيالات الشعر المطلوبة.

8. يتساقط الشعر المزروع خلال ثلاثة أسابيع أو أربعة لكن يبدأ دورة نمو جديد ليظهر بعد مدة 13-16 أسبوعاً من عملية الزراعة.⁽¹⁾

ثانياً: الحكم الفقهي لزراعة الشعر:

وبعد بيان كيفية إجراء هذه العملية وأسبابها، من الناحية الطبية ننقل بعد ذلك لبيان

حكم زراعة الشعر من الناحية الشرعية، وقد اختلف فيه العلماء المعاصرون على قولين:-

الأول: جواز زراعة الشعر. وهو قول العثيمين ومن تبعه.

الثاني: تحريم زراعة الشعر، وقال به بعض المعاصرين.⁽²⁾

أدلة أصحاب القول الأول:

1/ ما جاء في قصة الثلاثة من بني إسرائيل وفيها أن رسول الله ﷺ قال: «إن الثلاثة من بني إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى أراد الله أن يبتليهم فبعث إليهم ملكاً.. فأتى الأقرع قال: أي

¹- سعد بن تركي الخثلان، أحكام زراعة الشعر وإزالته، بحث مقدم إلى ندوة "العمليات التجميلية بين الشرع والطب" التي تقيمها إدارة التوعية الدينية بالرياض، 12 ذي القعدة 1427هـ/ 2006م، ص: 77.

²- المرجع السابق، أحكام زراعة الشعر وإزالته، ص: 8.

شيء أحبُّ إليك؟ قال: شعر حسن ويذهب عني هذا الذي قد رآني النَّاسُ. قال: فمسحه فذهب عنه وأعطى شعراً حسناً...»⁽¹⁾

وجه الدلالة: أن الملك مسح على هذا الأقرع فذهب عن قرعه وأعطى شعراً حسناً، فدلَّ ذلك على أن السعي في إزالة هذا العيب استتبات الشعر الحسن لا بأس به. إذ لو كان محرماً لما فاعله الملك.⁽²⁾

2/ أن زراعة الشعر ليس من باب تغيير خلق الله أو طلب التجميل والحسن زيادة على ما خلق الله ولكنه من باب ردِّ ما خلق الله عزَّ وجلَّ وإزالة العيب، وما كان كذلك فإن قواعد الشريعة لا تمنع به.⁽³⁾

أدلة أصحاب القول الثاني:

أن زراعة الشعر تدخل في الوصل المحرم شرعاً فتكون مُحَرَّمة.⁽⁴⁾

الترجيح:

بعد عرض قولي العلماء في المسألة وأدلتهم يظهر - والله أعلم - أن الراجح من القولين فيها هو القول الأول، وهو جواز زراعة الشعر لقوة ما استدل به أصحاب هذا القول، وأما ما استدل به أصحاب القول الثاني من أن زراعة الشعر تدخل في الوصل المحرم شرعاً فغير مسلم به للفرق بين زراعة الشعر والوصل، وأبرز وجوه الفرق بينهما:

¹ - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل، رقم (3464) ص: 583.

² - الخثلان، أحكام زراعة الشعر، ص: 9.

³ - شمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن قدامة، الشرح الكبير على المقنع، دار الهجرة، ط1/ 1416هـ/ 1995م، 263/1، السرطاوي، حكم التشريع وجراحة التجميل في الشريعة الإسلامية، مجلة الدراسات، العدد الثالث، ص: 149. وفتاوى الشيخ محمد بن العثيمين، كتاب الدعوة، 74/2 مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية، الرياض، ط1/ 1414هـ.

⁴ - أحكام زراعة الشعر وإزالته، مرجع سابق، ص: 10.

1. في الوصل يضاف إلى الشعر شيء آخر غير الشعر الأول وهذا المضاف إما أن يكون شعراً أو غيره، وفي الزراعة الشعر المضاف هو الشعر نفسه من جزء من الجلد يحتوي بصيالات الشعر.

2. تكون الإضافة في الوصل من شخص أو شيء آخر، أما في الزراعة الشعر فإن الشعر المزروع يكون من الشخص نفسه.

3. أن الهدف من الوصل تكثير الشعر الأصلي وتطويله وإظهاره وكان لا ينمو ولا يزيد في طوله وكثافته، أما في الزراعة الشعر فإن الشعر الذي ينشأ من البصيلات المزروعة ينمو وتزيد كثافته فهو إعادة للرأس إلى خلقته الأصلية.

الصورة الثانية: تجميل الثدي بالتكبير والتصغير:

تُعد جراحة تجميل الثدي المرأة أشهر عمليات الصدر التجميلية، وهي أكثر من عمليات تجميل صدر الرجل أيضاً، وذلك أن الثدي البارز من علامات الجسم التي تميز المرأة عن الرجل، وتتعدد عمليات تجميل صدر المرأة بين تكبير وتصغير وشدّ.

أولاً: تكبير الثدي:

يتكون الثدي من غدد اللبن التي يحيط بها طبقة دهنية، وفي مرحلة الطفولة لا يوجد فرق بين الذكور والإناث في حجم الثديين وقرب مرحلة البلوغ يبدأ الثدي عند الأنثى في النمو حتى يكتمل في آخر هذه المرحلة، وذلك استجابة للهرمونات التي تفرز بواسطة الغدد الصماء وأشهرها هرمون (الاستروجين)⁽¹⁾ حيث تتزايد كمية الدهون أما الغدد اللبن فإنها تبقى ساكنة حتى موعد الحمل، حيث تتأثر بهرمون الحمل ويزداد حجمها استعداداً لإفراز

¹ - الاستروجين: اسم يطلق على هرمونات الجنس الأنثوية الرئيسية التي تنتج في المبيض، ولها أثر في نمو الأعضاء كمظهر الثديين. انظر: الموسوعة الطبية الحديثة، 59/1، لخبطة من علماء مؤسسة (Golden Press)، ترجمة أحمد عمار.

اللبن.⁽¹⁾ غير أن أنسجة الثدي في بعض الحالات لا تستجيب لتأثير الهرمونات في مرحلة البلوغ، فيبقى حجمها صغيراً مقارنة بثدي الأنثى المعتاد في هذه المرحلة، وقد يظهر ذلك على أحد الثديين دون الآخر بسبب إصابة الآخر بسرطان أو حادث طارئ، فتتسأ حالة من عدم التوازن بين الثديين تعطي الصدر مظهراً مُشوَّهاً، كما أن الثدي قد يُصاب بالضمور والترهل بعد الحمل والرضاعة أو إنقاص الوزن.⁽²⁾

ولصغر الثدي آثار نفسية على المرأة؛ ذلك أن بروز الثدي يُعد من أبرز علامات الأنوثة، وصغره يسبب الشعور بالنقص الجنسي وعدم النضج ويؤدي إلى القلق والتوتر قد يمتد أثر ذلك إلى ما بعد الزواج. وقد يؤدي إلى رغبة الزوج في إجراء الجراحة كما في بعض الحالات التي يستقبلها الأطباء.⁽³⁾

وتهدف عملية تكبير الثدي لزيادة حجم الثدي الصغير وجعله أكثر امتلاءً، حيث يصبح الثدي الذي تم زرع أنسجة داخلية أكثر استدارة وأقل ترهلاً، ورغم أن الثدي لا يبدا طبيعياً تماماً إلا أن هذه الجراحة تحظى بإقبال من النساء كما يترتب عليها من نتائج جيدة في مظهر الصدر؛ لذا تُعد هذه الجراحة من أكثر عمليات التجميل لدى النساء خاصة في العالم الغربي؛ تجرى هذه الجراحة في حالة صغر الثديين أو أحدهما بسبب تفاوت حجمهما وضمور أحدهما.⁽⁴⁾

وتجرى العملية بإحداث شق صغير في مكان خفي (إما حول الحلمة أو أسفل الثدي أو تحت الإبط)، ثم يرفع نسيج الثدي لإحداث جيب بين الصدر والثدي، ثم توضع الحشوة

¹ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 276.

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - محمد رفعت، العمليات الجراحية وجراحة التجميل، ص 155، دليل الجراحة التجميلية، لكيرينسون، ص: 144.

⁴ - جمال جمعة، الدليل إلى الجراحة التجميلية، ص: 114، وكتاب "كل شيء عن الصدر"، لنخبة من الأطباء الاختصاصيين، الدار

الدولية للنشر، القاهرة، ط1/ 1996م، ص: 34 - 37.

الصناعية حيث يتم غرسها تحت الثدي، أمام عضلة الصدر أو خلفها وتتم هذه العملية الجراحية بالاستعانة بالمنظار الجراحي.⁽¹⁾

الحكم الفقهي لجراحة تكبير الثدي:

لجراحة تكبير الثدي حالتان:-

الأولى: أن تجرى هذه الجراحة بسبب كون الثدي صغيراً جداً بصورة غير معهودة بحيث يشبه الرجل، وكذا إذا كانت الجراحة الترميمية بسبب إصابة الثدي بحادث أو ورم سرطاني، أو كان أحد الثديين أصغر من الآخر بصورة ظاهرة مشوّهة. ويظهر هذه الحالة بالجواز. وذلك لما يلي:

1/ أن الثدي الصغير قد يوحي بعدم نضج المرأة ونقصها الجنسي وهذا ما يصيب المرأة بالحرَج والقلق النفسي؛ لذا قد تعتمد بعض النساء إلى تكبيره بوسائل أخرى ثبت ضررها.⁽²⁾ وفي إجراء الجراحة علاج لهذا التشوّه، وإزالة العيب الذي تسبّب في القلق والضرر النفسي، «الضرر يُزال».

2/ أن جراحة تكبير الثدي في هذه الحالة من قبيل علاج التشوهات وإزالة العيوب، وليس في ذلك تغيير لخلق الله لمجرّد طلب الحُسْن؛ بل فيه رد الخِلْقَة غير المعهودة بسبب مرض أو حادث أو خلل هرموني إلى ما هو معهود من خِلْقَة النساء، وهذا العلاج يبيح ما قد يترتب على هذا الإجراء من محظورات كاطلاع الرجال الأجانب على صدر المرأة إذا لم يكن إجراء الجراحة عن طريق طبيبة. غير أن هذا الجواز مشروط بألا يكون فيه ضرر محقّق على المرأة؛ لأن من القواعد المقررة «الضرر لا يُزال بالضرر».

¹ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 277.

² - عبد الرحمن الجراحي، فتوى على موقع الإسلام اليوم، www.islam today.net

الحالة الثانية: أن يكون الثدي معتاداً في حجمه أو قريباً من الحجم المعتاد، حيث لا يتسبب للمرأة في الحرج والقلق النفسي، إلا أن المرأة ترغب في تكبيره للوصول إلى درجة من مقاييس الجمال أو تقليداً لمظهر امرأة معينة.

وحكم هذه الحالة التحريم.⁽¹⁾ وذلك لما يلي:

1/ أن إجراء هذه الجراحة لمجرد طلب الحسن والزيادة، فيكون من تغيير خلق الله، إذ ليس فيه علاج للتشوهات أو إزالة العيوب، وليس فيه إلا الرغبة في مزيد الحسن، لأن الثدي في هذه الحالة يُعد خلقة معهودة، ويحرم إحداث تغيير دائم في خلقة معهودة.

2/ أن بعض هذه الجراحات تجرى تقليداً لمظهر امرأة معينة خاصة في الوسط الفني والإعلامي، وفي ذلك تشبه بالكفار أو الفساق وهذا محرم.⁽²⁾

ويظهر لي حرمة هذا النوع مما يدل على ذلك من أدلة وعقل، لأن التشبه وطلب الشهرة مما يحرم في شرعنا ويخالف مقصد الشارع من تشريع الأحكام.

ثانياً: تصغير الثدي:

تجرى هذه الجراحة في حالة كبر حجم الثدي عن الحد المعتاد، ويتعلق حجم الثدي عند الإناث بعوامل وراثية، وهرمونية، فإذا تجاوز حجمه حداً معيناً فإنه يصبح كبيراً وثقيلاً، يُضاف إلى ذلك أن الحجم الكبير للثدي شكل طيئة للجلد خلف الثدي مما يتسبب في زيادة التعرق وتهيج الجلد، كما أن الثدي الكبير يصيب الفتيات في مقتبل العمر بالحرج الاجتماعي والقلق النفسي، خاصة أن ذلك يحدث أحياناً قبل المرور بمرحلة الحمل والولادة والإرضاع، كما أن تضخم الثدي يؤثر على الناحية الجمالية للمرأة، ويمنعها أحياناً من ارتداء بعض الملابس بسبب بروز الثديين وثقلهما؛ ونظراً لذلك كله اتجه التفكير إلى

¹ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 280.

² - المرجع السابق، ص: 282.

تصغير حجم الثدي بالجراحة؛ إذ يُعد ذلك الحل المثالي في مثل هذه الحالات لتخليص المرأة من الضرر الجسدي والنفسي الناشئ عن تضخم الثدي.⁽¹⁾

وهذه الجراحة تقلل من وزن وحجم الثدي، فيزول تأثير الضغط والثقل على الظهر والعنق والكتفين، وتحصل المريضة على إحساس أفضل بالراحة وخفة الحركة، ويتحسن شكل صدرها وقوام جسمها بشكل عام، لكن من المهم التنبيه إلى أن أثر العملية ليس نهائياً؛ ذلك أن الجزء المتبقي من نسيج الثدي قد يتعرض لعوامل الجاذبية الأرضية وتأثير زيادة الوزن والتغيرات الناجمة عن الهرمونات وتكرار الحمل؛ أي أن احتمال تضخم الثدي وترهله لا يزال قائماً.

الحكم الفقهي لجراحة تصغير الثدي:

من أغراض هذه الجراحات متعددة؛ ولها بهذا الاعتبار لها حالتان:-

الأولى: أن تجرى عملية التصغير بسبب تضخم الثدي لدرجة إجهاد العنق والعمود الفقري والكتفين، أو بتضخم الثدي بصورة غير معهودة، بحيث يكون مظهر الصدر مشوهاً في عُرْف أوساط الناس، مما يصيب صاحبه بالضرر النفسي والقلق والانطواء، كما لو تضخم ثدي المرأة الصغيرة بسبب خلل هرموني بصورة غير معهودة، في مثل هذا السن، فتجرى جراحة تصغير الثدي لتخليص المرأة من هذا الحرج.

ويظهر جواز هذه الحالة⁽²⁾ أيضاً، مما يحقق بالفعل أن الثدي متضخم بشكل غير معهود، وذلك ما يلي:-

¹- كتاب "مائة سؤال وجواب حول الجراحة التجميلية"، ص: 87-93 ، وجمال جمعة، الدليل إلى الجراحة التجميلية، ص: 123، و أحمد محمود حميدة، الجراحة التصنيعية والتجميلية، دار الوسيم، دمشق، 2001م، ص812، مصطفى محمد الزائدي، الجراحة التجميلية، الدار الدولية للاستثمار الثقافي، القاهرة، ط1 ، 2002م، ص: 17.

²- جمال جمعة، الدليل إلى الجراحة التجميلية، ص 124، والجراحة التصنيعية والتجميلية، ص: 815، والجراحة التجميلية للزائدي، ص: 17.

- أن إجراء الجراحة في هذه الحالة من إزالة العيوب، والنثدي المتضخم يُعد عيباً تشوّهاً وخلقة غير معهودة، فتقاس إزالته على إزالة سائر العيوب والتشوّهات، ولا يُعد ذلك من تغيير خلق الله لما مضى في الحالة السابقة، إذ أن الضرر المعنوي كالضرر الجسدي في الترخيص بفعل الجراحة.(1)

الحالة الثانية: أن يكون حجم النثدي مقبولاً، وليس فيه تضخم غير معهود، فتلجأ المرأة للجراحة لتصغيره للوصول إلى مقاييس معينة من الجمال، أو الرغبة في الظهور بمظهر يوحى بصغر سنّها، كما لو أجرت امرأة كبيرة في السن هذه العملية لتستعيد شبابها حسب ظنّها، ويظهر حرمة هذه الحالة لما يلي(2):-

1. أن الهدف من إجرائها مجرد الحصول على زيادة الحسن، فيكون من تغيير خلق الله المحرّم، إذ ليس فيه علاج لتشوّه أو إزالة العيب، وليس فيه إلا الرغبة في مزيد من الحسن بالجراحة.

2. القياس على الوشم والتفليج ونحوهما بجامع تغيير خلق الله طلباً للحسن(3).

3. أنّ هذه الجراحة قد تجريها المرأة الكبيرة لتوهم غيرها بصغرّها؛ ذلك أن تتضخم النثدي من مظاهر كبر السن في الغالب، وفي ذلك تدليس محرّم، وقد تغرّ المرأة بذلك الرجال. والتدليس من أسباب تحريم التجميل والتزيين.(4)

4. أنه يترتب على إجراء هذه الجراحة بعض المحاذير، كجرح جسم المعصوم وانتهاك حرمة دون حاجة، والضرر الطبي الذي يكمن في مضاعفات العملية خاصة النزيف

¹- صالح الفوزان، الجراحة التجميلية ص: 287.

²- انظر: منتدى الفتاوى الشرعية على الإنترنت. www.ftwa-ws

³- عبد الرحمن بن أحمد الجرجي، تجميل النثدي، ص: 13.

⁴- المرجع السابق، ص: 12.

الذي قد يتطلب نقل الدم للمريض، بالإضافة إلى التخدير، وكذا إطلاع الأُجانب على صدر المرأة لغير ضرورة أو حاجة معتبرة؛ إذ تُجرى الجراحة غالباً على يد رجل جراح، وليس في هذه الحالة ما يُسوِّغ ارتكاب هذه المحاذير.

ويظهر - والله أعلم - أن إجراء عملية تصغير الثدي إذا توفرت شروطها جائزة، دفعاً للضرر الواقع على هذه المرأة؛ ولأن هذه العملية داخلة في معنى العلاج وإرجاع حالة المرأة إلى وضعها الطبيعي فتكون العملية مشروعة وجائزة، أما تصغير الثدي حسب الرغبة إذا كان في حدود المعهود فهذا لا يجوز، والله أعلم.

المطلب الثاني

صور الجراحات التجميلية التقيمية

الصورة الأولى: جراحات تشوهات الوجه:

ينشأ عن الحروق تشوهات متعددة في أماكن مختلفة من الجسم، ويتم علاجها بوسائل كثيرة؛ كالترقيع الجلدي والبالون الطبي، إلا أن تشوهات الوجه تحظى بعناية الأطباء بشكل أكبر لأنها ظاهرة تسبب للمصابات حرجاً نفسياً عند مقابله للآخرين، وربما تسببت هذه الحروق بإصابة الشخص بالانطواء والبعد عن الآخرين بسبب مظهر وجهه المشوه ويولي الأطباء البعد النفسي عناية كبيرة مع التأكيد على المصاب أن مظهره لن يعود كما كان قبل الإصابة إلا أن يشاء الله؛ لذا فعليه أن يرضى بواقعه وأن يكون واقعياً في طموحاته وآماله.⁽¹⁾

ويكون الاهتمام منصّباً على علاج التشوهات التي ينشأ عنها خلل أو قصور وظيفي كإصابة العين أو الأنف أو الأذن، التي يترتب عليها تلف أو خلل في الإبصار أو التنفّس أو السمع، ونحو ذلك.

كما تجرى جراحات عاجلة لعلاج تشوهات الحروق التي يترتب عليها تلف الجلد، حيث يعالج ذلك بالترقيع الجلدي بعد الحرق مباشرة، ويتم مراعاة وحدات الوجه؛ أي أن الأنف مثلاً يُعامل كوحدة واحدة، فيعطى برقعة جلدية واحدة، وهكذا الخد، والفك والجبهة ونحو ذلك.⁽²⁾

وفي بعض الحروق الشديدة يحرق الوجه بالكامل، وقد تختفي معالمه، وحينئذ قد يلجأ الطبيب إلى ترقيعه برقعة جلدية واحدة مع مراعاة تفاوت أعضاء الوجه في الحجم والبروز،

¹ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 387.

² - المرجع السابق، ص: 387.

ونحو ذلك، رغم أن مظهر الوجه قد يبدو مشوّهاً جداً⁽¹⁾ كما أن الحروق قد ينشأ عنها احتراق منطقة الحاجبين وزوال شعرهما بالكلية ويعالج ذلك بالوشم الطبي.⁽²⁾

وفي الآونة الأخيرة بدأ الحديث في بعض الدول الغربية، عن تقنية زراعة الوجه للمرضى الذين تتعرض وجوههم لأضرار بالغة بعد الحروق، حيث يتم الحصول على وجه آدمي من الأموات الذين يتبرعون بوجوههم قبل وفاتهم، ويتضمن أسلوب الجراحة نقل الجلد وعضلات الوجه من الميت إلى الحي، وقد حصلت بعض المؤسسات الطبية على الضوء الأخضر لإجراء هذه الجراحات، إلا أنها لم تُنفذ عملياً بشكل واسع بسبب صعوبة الحصول على متبرعين، خاصة أن الوجه المطلوب يجب أن يكون له مواصفات خاصة كاللون والقياس وسماكة الجلد ونوع النسيج، كما أن نسبة نجاح هذه العمليات لا تتعدى 5% ؛ لأن احتمال رفض الجسم للأنسجة الغربية وارد بنسبة كبيرة وقد يتطلب ذلك تثبيط المناعة لمقاومة الرفض المناعي للوجه المزروع وهذا ما يعني تعريض المريض للالتهابات والأمراض المختلفة بسبب ضعف مناعته، كما أن هذه الجراحة لا تزال تخضع للنقاش من الجوانب الأخلاقية الطبية التي قد تكون العائق الأكبر في وجهها.⁽³⁾

¹ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

² - إفادة مكتوبة من الدكتور جمال جمعة، استشاري الجراحة التجميلية والترميمية وزراعة الشعر، وانظر أيضاً الجراحة التجميلية،

لصالح الفوزان، ص: 388

³ - صالح الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 388

الحكم الفقهي لعلاج تشوهات الوجه:

مما سبق في العرض الطبي يظهر أنَّ علاج تشوهات الوجه الناشئة عن الحروق يُعد من إزالة العيوب وإصلاح التشوهات ولا يُراد منه مجرد الحصول على مزيد من الحسن، وهذا العلاج قد يكون بالترقيع الجلدي أو البالون الطبي أو بغيرهما؛ لذا فإن حكمه الجواز⁽¹⁾ لما يلي:-

1. أن الغالب في علاج تشوهات الوجه أن يكون بالترقيع، أو البالون الطبي، ويظهر جواز هذه الجراحة الطبية؛ لأنها من العلاج والتداوي وليس فيه تغيير خلق الله.
2. القياس على جواز إصلاح تشوهات أعضاء الوجه الناشئة عن الإصابات الطارئة غير الحروق كقطع الأنف وإصابة العين ومما يدل عليها قصة عرفة الذي سبق ذكرها.
3. الضرر النفسي الذي يصيب من احترق وجهه، فهو وإن أُجريت له الإسعافات الطارئة لاستنقاذ حياته؛ إلا أن مظهر وجهه يظل مشوهاً مما يسبب له الحرج والضيق وقد جاء الشرع بإزالة الضرر.

الحكم الفقهي لزراعة الوجه:

من خلال ما سبق يظهر أن زراعة الوجه محرمة شرعاً لما يلي:-
أ/ أن في أخذ الوجه من الميت مُثلة ظاهرة به وانتهاكاً لحرمته وقد جاء الشرع بالنهاي عن المثلة واحترام الميت، ومن ذلك ما صحَّ عن النبي ﷺ أنه نهى عن المثلة.⁽²⁾ كما صحَّ عنه ﷺ أنه قال: «كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسَرِهِ حَيًّا»⁽³⁾.

¹- المرجع السابق، ص: 389.

²- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد، باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجثمة، ص982، من حديث عبد الله بن زيد رضى الله عنه.

³- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في الخفار بحد العظم، ص: 468 ، رقم (3207)

ولئن جاز أخذ رقعة من جلد الميت للضرورة أو الحاجة الطبية، فإن الحاجة أو الضرورة لا يجوز أخذ الوجه لما يلي:-

- 1- أن الوجه محل الاحترام والتكريم؛ ولذا جاء النهي عن الضرب في الوجه، ولو كان أصل الضرب جائز، كالضرب في العقوبات الشرعية، وضرب الولد والزوجة الناشئة.⁽¹⁾
- 2- أن زراعة الوجه لا تعني أن المريض المصاب بالتشوه سيبدو في مظهر أحسن من مظهره السابق؛ بل ربما بدا أقبح مما كان، خاصةً عند عدم التوافق بين خصائص وجه المتبرّع، ووجه المريض المحترق.⁽²⁾
- 3- أن فتح هذا الباب لهذه الجراحة - في حالة تطبيقها - قد يفضي إلى فرار المجرمين من العدالة والهروب من السلطات المدنية كما يفضي إلى زراعة وجه رجل لامرأة والعكس، وفي ذلك من العبث والفوضى وتغيير خلق الله والتشبه المحرم ما لا يخفى.⁽³⁾

¹- قال الجصاص عن حديثه عن الضرب في الحدود (اتفق الجميع على ترك ضرب الوجه والفرج) أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص (ت 370هـ) تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405 هـ 102/5

²- الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: 390

³- المرجع السابق، ص: 391

المطلب الثالث

تجميل قوام الأعضاء بالجراحة

اقتضت الحكمة أن تكون حياة الإنسان في الدنيا على مراحل تبدأ بالتكوين في الرحم وتنتهي بالموت، وهي مراحل طبيعية يمر بها كل إنسان، وكل مرحلة منها علاماتها وخصائصها فينفضل الجنين عن أمه بعد اكتمال نموه ليدخل مرحلة الطفولة وفيها يكون ضعيفاً وتدرج أعضاؤه في النمو فتظهر الإنسان، وتكون محدودة، وفي مرحلة البلوغ تظهر علامات القوة والشباب، فينبت الشعر الخشن في لحية الذكر ويغلظ الصوت، ويتجدد الوجه وينحني الظهر من هنا كانت هيئة الأعضاء الآلية دالة على المرحلة التي يكون فيها الإنسان، وفي هذا المطلب سأتكلم عن الأحكام التي تتعلق بتغيير هيئة الأعضاء سواء كانت منصوباً عليه أو مستجدة.

يتعلق بتعديل قوام الأعضاء بعض الأحكام التي تخص بالمسائل الآتية:-

- أ- تجميل الأعضاء بتغيير هيئتها.
 - ب- تجميل الأعضاء بقطع الزوائد.
 - ت- تجميل الأعضاء المبتورة بالتركيب والتثبيت والزرع.
 - ث- تكبير بعض الأعضاء (الساق ولأرداف).
- أولاً: تجميل الأعضاء بتغيير هيئتها:

الأصل في ذلك عدم الجواز في تغيير هيئة الأعضاء بالتصغير أو بالتكبير أو الزيادة أو النقصان، إذا كان العضو في حدود الخلقة المعهودة لحديث اللعن على تغيير خلق الله «لعن الله الواشمات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله» قال ابن العربي: «إن الله سبحانه خلق الصور فأحسنها في ترتيب الهيئة الأصلية، ثم تفاوت في الجمال بينها،

فجعلها مراتب فمن أراد أن يغير خلق الله فيها ويبطل حكمته فهو ملعون، لأنه أتى ممنوعاً»⁽¹⁾.

ثانياً: تجميل الأعضاء المبتورة بالتركيب والتثبيت والزرع :

اتفق الفقهاء على جواز تركيب أعضاء معدنية بدلاً من الأعضاء المبتورة لما روى عن عبد الرحمن بن طرفة أن جده عرفة قطع أنفه... فاتخذ أنفاً من ورق...⁽²⁾.

فأجاز النبي ﷺ أن يتخذ أنفاً من ذهب للحاجة أما في حال وجود مادة أخرى كالبلستيك تقوم بما يقوم به الذهب فلا يجوز استعمال الذهب⁽³⁾.

وفي حالة تحرك السن أجاز الفقهاء شدها بالفضة، واختلفوا في جواز شدها بالذهب، فذهب الجمهور إلى جوازها - شد السن المتحركة بالذهب - إذا خشي عليها أن تسقط لحديث عرفة⁽⁴⁾.

وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى عدم جواز شد السن المتحرك بالذهب خاصة في حالة عدم وجود معدن آخر يقوم مقامه. وقد أجاز الفقهاء وصل عظام الإنسان بعظم الحيوان الظاهر وخياطة الجرح بعصب الحيوان الظاهر⁽⁵⁾.

قال النووي: «إذا تكسر عظمة فينبغي أن يجبره بعظم ظاهر»⁽⁶⁾. وقال أبو حنيفة فيمن سقطت سنه «يأخذ سن شاة ويشدها مكانها»⁽⁴⁾.

¹ - محمد عثمان شبير، أحكام جراحة التجميل في الفقه الإسلامي، ص: 20.

² - سبق تخريجه. ص: أ، في الاستهلال.

³ - المرجع السابق، محمد شبير، ص: 39.

⁴ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁵ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁶ - محمد شبير، أحكام جراحة التجميل في الفقه الإسلامي، ص: 39.

ثالثاً: تجميل الأعضاء بقطع الزوائد:

الزوائد: إما يولد بها الإنسان وإما أن تكون حادثة فتوجد نتيجة مرض.

1/ الزوائد التي يولد بها الإنسان، مثل إذا خلق الله للإنسان أصبعاً زائداً أو سناً زائداً فهل يجوز قطعها؟:

اختلف الفقهاء في ذلك، ويرجع سبب الاختلاف إلى أن هذه الزوائد هل هي جزء من الخلقة الأصلية التي لا يجوز تغييرها، أم أنها نقص وعيب في الخلقة المعهودة؟ إلى أقوال:-

القول الأول: لا يجوز إزالة الزوائد مثل الأصبع، وهذا ما نص عليه الإمام أحمد. (5) ولم أقف دليل لهذا القول. ويمكن الاستدلال له بأن هذه الزوائد جزء من الخلقة الإلهية التي لا يجوز تغييرها؛ لأنه من تغيير خلق الله الذي جاءت النصوص بتحريمه. (1) مع ما فيه من المثلة والتشويه.

القول الثاني: جواز إزالة الأصبع الزائدة، وهذا ما صدر من اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة بشرط الأمن من ضرر الإزالة. (2) وقد نسب بعض العلماء هذا القول إلى جمهور الفقهاء بناءً على عدم إيجابهم الدية في الجناية على الأصبع الزائدة؛ لأن قطعها لم يذهب منفعة ولا جمالاً؛ بل هي عيب ونقص في الخلقة، وقطعها يزيل هذا النقص، ويزيد في الجمال وإنما أوجبوا فيها حكومة عدل (3)؛ لأن الجاني قطعها دون إذن صاحبها، ولو قطعها بإذنه أو إذن وليه فلا شيء عليه.

¹- شوقي الساهي، الفكر الإسلامي والقضايا الطبية المعاصرة، مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة. ص: 134، وجراحة التجميل ونقل الأعضاء وزراعتها، ص: 207، مرجع سابق.

²- الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى، من فتاوى ابن إبراهيم وابن باز واللجنة الدائمة، إشراف: الفوزان، ص: 257.

³- حكومة عدل: أن يقوم المجني عليه عبداً لا جنابة به، ثم يقوم وصي به قد برأت. فيما نقضته الجناية فله مثله من الدية. انظر: ابن قدامة، المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط2، 1412هـ/ 1992م، 178/12.

ويرجح البحث هذين القولين القول الثاني؛ لأن الزوائد هي ليست من الخلقة المعهودة، لأن الأصبع الزائد ليس من خلقة معهودة للإنسان، ولكن يستحسن إذا لم يسبب جرحاً أو ضرراً نفسياً أن يترك الإنسان بقطعها، لأنه ربما ينشأ عنها ضرر أكبر من القطع من نزيف أو التهابات، ولهذا يفضل تركها إذا لم يترتب عليها ضرر نفسي أو جسمي.

رابعاً: تكبير بعض الأعضاء :

يحرص أخصائيو التجميل على عمليات تحسين القوام ليظهر الجسم ممشوقاً وفق معايير محددة طولاً وعرضاً، ولا تقتصر عمليات تحسين القوام على إزالة الدهون أو شد البطن؛ بل تتعدى ذلك إلى زيادة حجم بعض الأعضاء ليبدو الجسم متناسقاً خاصة عند النساء، ومن صور تكبير هذه الأعضاء:

1/ تكبير الساقين:

تعاني بعض النساء من نحافة الساقين مما يسبب لهن جرحاً خاصة عند ارتداء الملابس القصيرة، ولعلاج هذه الظاهرة تجرى عملية تكبير الساقين، كما تجرى هذه العملية للأشخاص الذين يعانون من عدم تناظر شكل وحجم الساقين، والذي ينشأ عن بضع الأمراض الوراثية أو عن ضمور العضلات عقب الحوادث أو حالات الشلل، أي أن هذه العملية تجرى لأغراض تحسينية، وتجرى أيضاً لأغراض ترميمية، وهو الأغلب.⁽¹⁾

ويتم ذلك بوضع نسيج صناعي داخل عضلة الساق لتبدو أكبر حجماً أو أكثر امتلاءً، وتبدأ العملية بإحداث شق جراحي خلف منطقة الركبة، ثم إدخال مادة مطاطية مرنة وفق عضلات الساق ما يعطي مظهراً طبيعياً أكثر جمالاً وتناسقاً.⁽²⁾

¹ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 325.

² - المرجع السابق، ص: 325.

2/ تكبير الأرداف (المؤخرة):

وهذه العملية عبارة عن إجراء جراحي تجميلي تم فيه تغيير حجم وشكل الأرداف، وتجرى لمن يعتقدون أن أردافهم صغيرة أو مسطحة، خاصة عند ذوبان بعض الدهون التي تعطي الردين مظهراً ممتلئاً، وغالباً ما تجرى النساء لأغراض تحسينية، وقد تجرى لأغراض ترميمية في بعض الأحيان خاصة عند التعرض للحوادث، والإصابة ببعض الأمراض، وهناك عدة مواد تحقق للأرداف منها: (1)

1. مواد طبيعية ذاتية كالدھون، وتمتاز بأنها آمنة، إلا أن الجسم قد يمتصها، فتذوب مع الوقت.

2. مواد صناعية صلبة، ومن أشهرها السليكون عن طريق عمل شق في طية الردف أو عند عظم العصعص، غير أن غرسه في الأرداف لا يخلو من بعض المشاكل لكثرة الجلوس والنوم على هذه المنطقة.

3. مواد كيميائية سائلة "كالبولي أكريلاميد" إلا أن آثارها خطيرة على الأنسجة المحيطة؛ ولهذا فهي غير معتمدة في كثير من الدول الأوروبية غير أنها تستخدم في بعض الدول العربية لرخصتها. (2) ومع مرور الوقت واختفاء الانتفاخ والندبات وعودة أنسجة العضلات الأرداف إلى طبيعتها يمكن ملاحظة أثر العملية وغالباً ما تظهر النتائج الفعلية بعد ثلاثة أشهر من إجراء الجراحة. (3)

¹ - المرجع السابق، ص: 326.

² - مائة سؤال وجواب حول الجراحة التجميلية، ص: 138 - 141، وصالح الفوزان، ص: 327.

³ - موقع عيادة بيوكير على الإنترنت www.klinckbeaucare.com

الحكم الفقهي لتكبير الأعضاء:

من أشهر عمليات التكبير تكبير الساق والأرداف، ويختلف حكم إجرائها حسب الغرض منها، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: إجراء العملية لأغراض ترميمية: ويراد بذلك الحالات التي تجرى فيها عمليات التكبير عند الإصابة ببعض الأمراض، كالشلل، أو عند التعرض للحوادث التي تؤثر على مظهر العضو وتجعله يظهر نحيفاً بشكل مشوّه، أو عند تعرض أحد العضوين المتناظرين لمرض أو حادث يجعل مظهرهما غير متناسق، ويظهر أن هذه العملية جائزة شرعاً⁽¹⁾، وذلك لأن هذه العملية إنما تجرى لإزالة التشوّه وإصلاح العيوب الطارئة بسبب الحادث والأمراض، ومظهر الساق النحيف الناشئ عن سبب طارئ كالحوادث والأمراض يُعد تشويهاً وخلقة غير معهودة، وفي هذه الجراحة إعادة للخلقة إلى أصلها، وليس فيها تغيير لخلق الله التي ورد فيها التحريم⁽²⁾.

وينبغي التأكد على شروط جواز الجراحة الطبية، ومنها: ⁽³⁾

- ألا يوجد بدائل أخرى للجراحة، فإن أمكن إزالة التشوّه بغير الجراحة لم يجز إجراؤها، إذ الأصل حرمة الجسم وعدم جواز الاعتداء عليه بشق أو جرح.
- ألا يترتب على إجراء العملية ضرر أو تشوّه يفوق الضرر الأصلي؛ لأن الضرر الأشد يُزال بالضرر الأخف.

¹ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 328.

² - فهد بن عبد الله الحزمي، الجراح التجميلي، سلسلة فقه المهن، ص: 51.

³ - المرجع السابق، ص: 51.

ثانياً: إجراء العملية لأغراض تحسينية:

ويُراد بذلك إجراء العملية لمجرد تحسين القوام وتعديل مظهر العضو الذي قد يبدو نحيفاً لأسباب طبيعية مما يؤثر على تناسق الجسم بشكل عام، ويظهر هذا على حرمة في هذه الحالة.⁽¹⁾ وذلك لما يلي:-

1. أن مظهر العضو النحيف في هذه الحالة يُعد خلقة معهودة، فالناس يتفاوتون في أحجام أعضائهم؛ ولذا فإن جراحة التكبير من تغيير خلق الله، الذي جاءت النصوص بتحريمه.

2. قياس هذه الجراحة على سائر ما ورد في النصوص على تحريمه من النص والتفليج بجامع تغيير الخلق طلباً لزيادة الحسن.⁽²⁾

3. أن هذه الجراحة تتضمن الغش والتدليس، فقد تجرى المرأة عملية التكبير لتوهم الخاطب بحسن قوامها وجمال جسمها مع أنها ليست كذلك، خاصة أن أثر هذه العملية قد يكون مؤقتاً يزول بعد زوال المواد المحقونة.

4. أن هذه الجراحة قد تجرى لتكبير المؤخرة مما يترتب على كشف العورة المغلظة دون ضرورة أو حاجة معتبرة، خاصة أن العملية تجرى للنساء بواسطة الرجال.⁽³⁾

خامساً: جراحة تجميل الوجه بالشد وإزالة التجاعيد.

الوجه أهم أعضاء الإنسان الظاهرة، وهو أبرز مقاييس الجمال، لذا فليس من الغريب أن يحظى باهتمام جراحى التجميل، وهذا لا يقتصر على أعضائه المختلفة، كالعينين والشفيتين والأنف ونحوها؛ بل يتناول الاهتمام بمظهر الوجه بشكل عام حيث يتم إصلاح ما

¹ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص 329.

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

يظهر عليه من عيوب أو تشوهات تؤثر على مظهره الجمالي، وفيما يلي عرض لأشهر عمليتين في إجراء عمليات جراحية للوجه.

إزالة تجاعيد الوجه:

تُعد التجاعيد من أشهر ما يؤثر على مظهر الوجه ويعطيه انطباعاً بكبر السن والحزن والتعب وعدم الارتياح، وتظهر على شكل تشققات أو حفر في الجلد، وتتسبب عن فقد الجلد مرونته وموت بعض خلاياه، فتبدوا على شكل ثنيات ضعيفة على سطح البشرة، ثم تتضاعف هذه الثنيات وتتعمق داخل الجلد فتظهر التجاعيد، وأهم المناطق التي تصيبها بالوجه المنطقة الممتدة من الأنف إلى الشفة العليا والمنطقة المحيطة بالفم، وكذلك منطقة الجبهة، والمنطقة المحيطة بالعينين.⁽¹⁾ ولظهور التجاعيد أسباب كثيرة من أبرزها ما يلي:-

1. التقدم في العمر: حيث يؤدي ذلك إلى نقص الكولاجين وهو المركب الرئيسي المسؤول عن ترابط الأنسجة في البشرة.
2. عوامل داخلية: كالأَسباب الوراثية، وعدم استقرار وزن الجسم، والاضطرابات العاطفية والضغط النفسي وقلة النوم، ونوع الأكل.²
3. التعرض الطويل لأشعة الشمس، حيث يتأثر الجلد بالأشعة فوق البنفسجية،
4. فضلاً عن العوامل البيئية والجوية الأخرى.
5. التدخين: حيث أثبتت الدراسات على تأثير التدخين على نضارة الجلد بصورة ملحوظة، بالإضافة إلى تعاطي الخمر.
6. الإفراط في استعمال مساحيق وأدوات التجميل لدى النساء، علماً بأن هذه التجاعيد قد تظهر في صغار السن، إلا أن الغالب ظهورها عند كبار السن.⁽³⁾

¹- محمد خالد منصور، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، ص: 198.

²- محمد رفعت، العمليات الجراحية، مرجع سابق، ص: 136، مجموعة من الأطباء الحديثة، ص: 455.

³- العمليات الجراحية وجراحة التجميل، ص 136، والجراحة التجميلية والتصنيعية، جمال جمعة، ص: 709.

الصورة الثانية: شدّ الوجه:

مع التقدم في العمر يترهل جلد الوجه والرقبة وتظهر التجاعيد العميقة وترتخي خطوط الفكين وتتجمع خاصة تحت الذقن، وبالإضافة إلى ما تقدم من أسباب لظهور التجاعيد، فإن الجاذبية الأرضية تشدّ جلد الوجه إلى الأسفل، فتعمل على تسريع شيخوخة الوجه، ونظراً لأن الوجه أبرز معالم الجسم فإن البعض - خاصة النساء- يندفع إلى عمليات التجميل والتحسين الشكل وتخفيف آثار الشيخوخة.⁽¹⁾

وتهدف عملية شدّ الوجه رفع جلد الوجه والعنق وتخفيف ترهله وسقوطه إلى الأسفل، لكن الشدّ لا يؤثر كثيراً على ملمسه؛ إذ أن عمليات شدّ الوجه لا تغير طبيعة الجلد؛ لذا يتم تحسين سطح الجلد وملمسه عن طريق إجراءات مرافقة.⁽²⁾

تجدر الإشارة إلى أن بعض المراكز الطبية باتت تجري شدّ الوجه باتباع طريقة "الخيوط الروسي" والتي تقوم على تثبيت خيوط بين دهون الجلد وعضلة الوجه، ثم تشدّ العضلة بواسطة الخيط بالاتجاه المناسب لحالة الوجه ويتم إجراء هذه الطريقة بدقة متناهية وبدوم أثر هذه العملية لمدة، قد تزيد عن السنة، ويكمن إضافة مزيد من الخيوط كلما دعت الحاجة، وتتميز هذه الطريقة بأنها سهلة قصيرة تجرى تحت التخدير الموضعي فقط دون قطع ونزيف ومضاعفات، كما هو المعتاد في الجراحة التجميلية التقليدية.⁽³⁾، إلا أنه يؤخذ هذه الطريقة أن الخيوط قد لا تتحمل كثرة حركة عضلات الوجه وضغطها مما يجعلها عرضة للانتقال والحركة تحت الجلد، كما أن نتائجها ليست مؤكدة بل هي متفاوتة من شخص لآخر حسب مظهر الوجه وشكله.⁽⁴⁾

¹ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 257.

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - محمد خالد منصور، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، ص: 193. انظر: موقع طبيب أون لاين على الرابط التالي:

www.toubibonline.com

⁴ - جمال جمعة، مرجع سابق .

الحكم الفقهي لإزالة التجاعيد وشدّ الوجه:

أن هذه الطريقة كثيرة ومتفاوتة في أثرها وتفاصيل إجراءاتها، إلا أنه يمكن أن أذكر حكم الطرق الحديثة لإزالة التجاعيد وشدّ الوجه وتنقسم إلى قسمين:-

القسم الأول: إجراءات ذات أثر سطحي مؤقت، وذلك كإزالة التجاعيد بالمستحضرات الطبية كالكريمات والدهانات والتقشير الكيميائي السطحي الذي يجرى لتنظيف الوجه وإزالة ما فيه من آثار مشوّهة والتنغيم الكرسطالي الذي لا يدوم أثره عادة أكثر من ثلاثة أيام أو خمسة. وحكم هذا الجواز، ما لم يكن فيه ضرر طبي⁽¹⁾ وذلك:

1. أنه يندرج ضمن التزين الذي وردت الرخصة فيه، بل قد يكون مشروعاً كما في تزين المرأة لزوجها، قد يكون في وجهها من التجاعيد والتشوّهات ما ينفر زوجها عنها، وفي إزالتها بمثل هذه المزيلات المؤقتة التي لا تترك أثراً واضحاً تحقيق لأهداف الزواج من السكن والمودة. قال ابن الجوزي في ذكر حكم قشر الوجه: «وأما الأدوية التي تزيل الكلف⁽²⁾ وتحسين الوجه للزوج فلا أرى بها بأساً»⁽³⁾.
2. أن الأصل في الأشياء الإباحة، ولم يرد في مثل هذا نص يدل على التحريم، وأما تغيير خلق الله فإن هذه الإجراءات ليست منه؛ لأن التغيير المحرم إحداث تغيير دائم، في خلقه معهودة، وأما ما لا يبقى كالكل والحناء وغيرها فإن النهي لا يتناولها⁽⁴⁾.

¹- صالح الفوزان، ص: 262.

²- ورد في القاموس المحيط: الكلف: محرّكة شيء يعلو الوجه كالسمسم ولون بين السواد والحمرة، وحمرة كدرة تعلو الوجه، ص: 850.

³- أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد المحمدي، أحكام النساء، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ط2، 1414هـ/ 1993م، ص: 339.

⁴- أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المنتقى شرح الموطأ للإمام مالك، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، ط2، 267/2.

وينبغي تقييد هذا الجواز بأن لا يكون فيه ضرر أو إسراف أو كشف لما يحرم كشفه، ولا يكون ضرراً حسياً أو صحياً.

القسم الثاني: إجراءات ذات أثر عميق يستمر لمدة زمنية طويلة، وذلك كيفية أنواع التقشير وإزالة التجاعيد بالحقن وجراحة شدّ الوجه.

وحكم هذا القسم يختلف باختلاف دواعي إجرائه في حالتين:

الحالة الأولى: أن يُصاب الشخص بهذا التجاعيد بصورة غير معتادة كما لو أصيب بها صغير السن بسبب الأمراض والعوامل الخارجية التي سبقت الإشارة إليها، وكما لو كانت على هيئة غير معهودة، ولو عند كبير السن، بسبب مرض أو غيره، فنُزال هذه التجاعيد والترهلات عن طريق الوسائل السابقة وحكمها الجواز⁽¹⁾.

لأن هذه الحالة جاءت بسبب مرض أو حادث أو حروق، فتجرى هذه العملية لإصلاح التشوهات، وتدخل في باب العلاج لأنها حالة غير معهودة، وفيها تشويه ظاهر للوجه، ويتضرر منها الجلد، مع ما في مظهر الوجه من الضرر النفسي الذي يصيب صاحبه.

الحالة الثانية: أن يُصاب الشخص بهذه التجاعيد بصورة معتادة كما لو كان كبير السن وظهرت التجاعيد على هيئة معتادة في هذا السن، ثم تزال هذه التجاعيد بهذه الوسائل، وحكم هذه الحالة التحريم؛ لأن إزالة التجاعيد في هذه الحالة ليست لإزالة عيب غير معتاد؛ لأن وجودها في هذه الحالة خلقة معهودة وليست لها دوافع ضرورية أو حاجية، وفيها اعتداء على حرمة الجسم المعصوم، وجرح له دون عذر فهي من تغيير خلق الله، ووردت النصوص الدالة على تحريمها على حرمة تغيير خلق الله.⁽²⁾

¹ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 263.

² - المرجع السابق، ص: 264.

المطلب الرابع

تجميل الجسم بالألوان والعلامات الباقية

تستعمل في تجميل الجسم بالألوان والعلامات الباقية عدة عمليات جراحية، منها ما هو قديم، ومنها ما هو حديث، وفي هذا المطلب سوف أتكلّم عن عرض بعض العمليات القديمة والحديثة مع الأحكام التي تتعلق بتلك العمليات.

أولاً: العمليات الجراحية القديمة:

العمليات الجراحية التجميلية القديمة هي الوشم، والوسم، والقشر:

1/ الوشم: في اللغة من وشم بيدها ويشم ووشوم بمعنى العلاقات.⁽¹⁾ والوشم في الاصطلاح: أن يغرز العضو بإبرة حتى يسيل الدم ثم يحشى موضع الفرز بالكحل أو النورة أو المداد فيخضر أو يزرّق.⁽²⁾

ويتفنن الناس في استعمالهم للوشم، فبعضهم ينقش على جسم صورة حيوان، كأسد، أو عصفور، وبعضهم ينقش على يده قلباً أو اسم المحبوب، وبعض النساء يصبغن الشفاه صبغاً دائماً، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعدى ذلك إلى أن أصبح الوشم في هذا العصر وسيلة لتزيين جميع الجسد، كما هو واضح في صور الشباب في بعض المواقع غطى جسده كله بالوشم أو في كتفه أو يده.⁽³⁾

وقد أجمع العلماء على تحريم الوشم على الفاعل والمفعول به، وقد استدل العلماء على تحريم الوشم بحديث ابن عمر السابق: «أن رسول الله ﷺ قال: لعن الله الواصلة

¹ - الجرجاني، أسرار البلاغة 6/1 .

² - إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1376هـ/ 1956م، ط4، 1407هـ/ 1987م، 6/114.

³ - محمد عثمان شبير، أحكام جراحة التجميل في الفقه الإسلامي، ص: 26.

المستوصلة والواشمة والمستوشمة».(1) **وجه الاستدلال:** أن اللعن لا يكون على أمر غير محرم. فدلَّت الأحاديث على أن الوشم حرام كما سبق، كما يدل اللعن على أنه من الكبائر. واختلف العلماء في المعنى الذي لأجله حُرِّم الوشم. فقال بعضهم أنه التدليس، وقال بعضهم أنه التغيير لخلق الله بالإضافة إلى ما هو باقٍ في الجسم عن طريق الوخز بالإبر، والتعذيب لجسم الإنسان بلا حاجة ولا ضرورة.(2)

ثانياً: وسم الوجه:

الوسم في اللغة: أثر الكية، يقال: وسمة يسمه وسماً وسمة في العلامة.(3) والوسم في الاصطلاح: لا يخرج عن المعنى اللغوي، وهو الكي للعلامة، فيستعمله أصحاب الحيوانات لتمييز حيواناتهم عن غيرها، وتستعمله القبائل، فتتسم كل قبيلة أفرادها بسمة معينة في الوجه.(4)

فقد أجاز الإسلام وسم الحيوان في جميع الأعضاء غير الوجه لما روي الإمام مسلم عن جابر رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه».(5) وأما الوسم الآدمي فقد اتفق الفقهاء على تحريمه لكرامة الإنسان، ولأنه لا حاجة إليه، ولا يجوز تعذيبه بلا حاجة ولا ضرورة.(6)

¹ - سبق تخريجه، ص: 150

² - محمد شبير، أحكام جراحة التجميل في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص: 27.

³ - الفيروز آبادي، القاموس المحيط، 1/15006.

⁴ - شبير، أحكام جراحة التجميل في الفقه الإسلامي، ص: 30.

⁵ - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه، رقم (2559) ص 413، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب النهي عن ضرب الوجه، رقم (2612)، ص 1140 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁶ - عثمان شبير، أحكام الجراحة التجميلية، ص: 31.

ولا يدخل الوسم الكي لعلاج في النهي عند جمهور الفقهاء وهو جائز لأنه داخل في جملة العلاج والتداوي المأذون فيه، لقوله صلى الله عليه وسلم «إن كان في شيء من أدويتكم خير ففي شرطة محجم أو شربة عسل أو كية بنار توافق الداء، وما أحب أن أكتوى»⁽¹⁾.
والخلاصة: أن الكي لإحداث علامة في جسم الإنسان لا يجوز وأما للتداوي فيجوز إذا تعيّن الشفاء به، ولا يجوز استعماله على سبيل التجربة.

ثالثاً: قشر الوجه:

القشر في اللغة: سحق الشيء عن أصله، والقشور: دواء يقشر به الوجه⁽²⁾، والقشر: هو السخ وإزالة الجلد، ويستعمل له دواء يُقشر به الوجه حتى يصفوا اللون⁽³⁾.
وحكمه: أنه حرام، لأن فيه تغيير وضرر، للحديث: «لعن القاشرة والمقشورة»⁽⁴⁾.
أما أدوية الكلف وتحسين الوجه فلا مانع، لأنها غير باقية. فالمعنى الذي لأجله نهى عن القشرة هو التغيير لخلقة والتعذيب والإيلام بقشر الوجه ولا يدخل في هذا النهي ما تستعمله المرأة من أدوية ومراهم لإزالة الكلف وتحسين الوجه⁽⁵⁾.
العمليات الجراحية المستجدة الخاصة بتغيير اللون:

حرم الإسلام الوشم والوسم والقشر لما فيها من تغيير الخلقة الأصلية بما هو باق، وتعذيب الإنسان بلا ضرورة. وأجاز استعمال ما لا يكون باقياً من الأصباغ، كالكل والحناء والكتم، والحمرة وغير ذلك.

¹ - المرجع السابق، ص: 33.

² - محمود بن عمر الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، دار المعرفة، لبنان، ط3، تحقيق علي محمد البجاوي، 196/3.

³ - المرجع السابق، ص: 198.

⁴ - أخرجه أحمد في المسند، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت 241هـ)، دار صادر، بيروت، 25/6، من حديث عائشة رضي الله عنها، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة، 117/4.

⁵ - عثمان شبيب، أحكام الجراحة في الفقه الإسلامي، ص: 32.

وبناءً على هذا فلا يجوز عملية "صنفرة الوجه" أو قشرة للتحسين والتجميل، وتجاوز معالجة ما يحدث في الجسم حدوثاً غير طبيعي، كالوشم ودوالي الساقين، والأوردة الجلدية التي تظهر في الوجه، والتشوهات التي تحدث نتيجة الحروق أو الحوادث، أو غير ذلك ما لم يترتب عليها ضرر أكبر.⁽¹⁾

صنفرة الوجه أو قشره: تستعمل لإزالة النمش والبقع الجلدية في الوجه عدة عمليات جراحية منها: عملية "دير ما بريزر" فيجف الجلد بالصنفرة ويوضع عليه شاش بنسلين بعد تخدير الجزء المراد علاجه، ثم يترك حوالي أسبوع حتى يكتسي الوجه بقشرة جديدة.⁽²⁾

حكم إزالة الوشم:

للوشم أنواع ثلاثة:-

1- الوشم الطبي: وهو ما يجريه الأطباء لعلاج تشوه طارئ، وهذا الوشم جائز في إزالته، لأنه من علاج التشوهات وإزالة العيوب، وليس بقصد الحُسن فلا تتناوله نصوص لعن الواشمة والمستوشمة.⁽³⁾

2- الوشم الناشئ عن الحوادث والإصابات والجروح: وهذا الوشم يُكسب الجسم (خاصة الوجه) مظهراً مشوّهاً، بسبب ظهور بقعة ملوّنة في مكان الإصابة. ويظهر جواز إزالة هذا النوع من الوشم بالجراحة، وذلك لما يلي:⁽⁴⁾

• أن في بقاء هذه البقع تشويهاً للعضو المصاب، وفي ذلك ضرر بالمريض، والضرر يُزال، وفي الجراحة إزالة لهذا الضرر المعنوي.

¹- شبير، أحكام الجراحة في الفقه الإسلامي، ص: 59.

²- المرجع السابق، نفس الصفحة.

³- صالح الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 299.

⁴- محمد الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، مرجع سابق، ص: 185.

• أن المقصود من هذه الجراحة إزالة العيب الطارئ، وأما التجميل والحسن فقد جاء تبعاً.

• أن إزالة هذه البقع بالجراحة ليس فيها تغيير لخلق الله تعالى، لأن هذا التشوه تغير غير معهود في الجلد.

• أن الشرع قد أذن في التداوي والعلاج من الحوادث والإصابات الطارئة وهذا يدل على جواز ما يترتب على هذه الحوادث من آثار خلقية كالوشم.⁽¹⁾

وينبغي أن تكون إزالة هذا الوشم بالوسائل الطبية التي لا يكون فيها ضرر بالجسم؛ لأن الضرر لا يُزال بالضرر.

3- الوشم الاختياري: الذي يوضع بقصد الزينة أو إظهار القوة ونحو ذلك، وهذا النوع ما تتناوله النصوص الدالة على تحريم الوشم ولعن فاعله.⁽²⁾

وإزالة هذا النوع من الوشم واجبة على الموشوم، رجلاً كان أو امرأة ما لم يكن في إزالته ضرر أو مشقة تلحق الموشوم، كما لو خشي التلف، أو فوات عضو أو منفعة أو أثراً فاحشاً في عضو ظاهر، فإن خشي شيئاً من ذلك لم تجب إزالته وإلا وجبت إزالته ولو بالجرح، وهذا مذهب كثير من الفقهاء⁽³⁾.

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن الوشم يُزال بالعلاج، فإذا لم يكن إزالته إلا بالجرح وسلخ الجلد لم يلزمه ذلك.⁽⁴⁾

¹ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - حاشية ابن عابدين، علاء الدين محمد بن علي الحصكفي، دار الفكر، بيروت، 330/1، محمد بن أبي العباس الرملي، نهاية المحتاج على شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، 1414هـ/ 1993م، 23/2، البكري، إعانة الطالبين، دار الفكر، بيروت، 107/1.

⁴ - يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1405هـ/ 1985م، 376/1.

كما ذهب بعضهم إلى أن صاحب الوشم لا يكلف إزالته بالنار.⁽¹⁾ وقيد بعضهم وجوب الإزالة إذا كان الوشم باختياره، فإن فعل به وهو صغير أو بغير اختياره لم يلزمه إزالته.⁽²⁾ ويظهر للباحثة أن إزالة الوشم الاختياري بالجراحة التجميلية واجبة مطلقاً بشرطين:⁽³⁾

1- ألا يكون في إزالته ضرر بجسمه كتلف عضو أو فوات منفعته، قد يترتب على استئصال الجلد نزيف أو التهاب مكان الجرح، فينبغي التحقق من كون إزالته إجراءً آمناً.

2- ألا يترتب على إزالته أثر ظاهر يشوّه موضع الوشم، لأن بعض طرق إزالة الوشم قد يترتب عليها أثر في الجلد كالصنفرة.

ومما يدل على وجوب إزالته مطلقاً:-

1. أن الوشم منكر؛ بل كبيرة من كبائر الذنوب، لما ورد من نصوص شرعية في لعن فاعله، وفي إزالته تغيير لهذا المنكر، وتغيير المنكر واجب إذا لم يترتب على التغيير مفسدة أعظم.⁽⁴⁾
2. أنه كما لا يجوز فعل الوشم ابتداءً لا يجوز استدامته، فأثر الوشم في الجسم سببه فعل الوشم المحرم فلا يجوز استدامته، وقد ذكر الزركشي⁽⁵⁾ في معرض شرح قاعدة « يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء ».⁽⁶⁾

¹- أحمد بن غنيم النفراوي، الفواكه الدواني، دار الفكر، بيروت، 1415هـ، 314/2.

²- أحمد بن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 127/2.

³- الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 301 .

⁴- المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁵- هو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي الشافعي الملقب بدر الدين، برع في علوم القرآن والفقه والأصول، والأدب والحديث، من مؤلفاته (البرهان، والمنثور)، انظر ترجمته: طبقات الشافعي لابن قاضي شهبة، 2/ 319 (ت 85هـ) تصحيح وتعليق (الحافظ عبد العليم خان) دار الندوة الجديدة، بيروت، 1408هـ - 1987م.

⁶- بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، المنثور في القواعد، (ت 794هـ)، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط1، 1402هـ - 1982م، 374/3.

وقد أجاب الشيخ ابن باز عن حكم بقاء الوشم في الجسم الإنسان بعد معرفته بتحريمه، فقال: «الوشم في الجسم حرام، لما ثبت عن النبي ﷺ أنه "لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة"، وإذا فعله المسلم في حال جهله بالتحريم أو عمل به الوشم في حال صغره، فإنه يلزمه إزالته بعد علمه بالتحريم، لكن إذا كان في إزالته مشقة أو مضرة فإنه يكفيه التوبة والاستغفار، ولا يضره بقاءه في جسمه».(1)

كما سئل الشيخ العثيمين عن امرأة وشتت جسمها حال جهلها بالتحريم، فأجاب: "ليس عليها شيء في هذا الوشم؛ لأنها كانت جاهلة حال وضعه، ولكن لما علمت أن الوشم من كبائر الذنوب يجب عليها إزالته إن أمكن بلا تشويه في الخلقة، وإذا كان لا يمكن إلا بتشويه فإنه لا يلزمها في هذه الحال؛ لأنها كانت معذورة حين وضعته"(2)

¹ - ابن باز مجموع الفتاوى، كتاب الدعوة، مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية_الرياض_1414هـ_1415هـ، 43/10

² - فتاوى الشيخ محمد بن عثيمين، كتاب الدعوة، مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية_الرياض_1414هـ_1415هـ: 78/2

المبحث الرابع

أحكام الجراحة التجميلية

ويتضمن ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: شروط جواز الجراحة التجميلية.

المطلب الثاني: ضوابط الجراحة التجميلية.

المطلب الثالث: القواعد التي يُبنى عليها أحكام الجراحة التجميلية.

المطلب الأول

شروط جواز الجراحة التجميلية

إن الحكم بجواز الجراحة التجميلية مقيد بشروط أشار إليها الفقهاء وهي مستفادة من أصول الشرع وقواعده.

1. أن تكون الجراحة مشروعة، فلا يجوز للمريض أن يطلب فعل الجراحة ولا للطبيب

أن يجيبه إلا بعد أن تكون تلك الجراحة مأذوناً بفعلها شرعاً؛ لأن الجسد ملك لله ﷻ

مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ⁽¹⁾، فلا يجوز للإنسان أن يتصرف فيه إلا بإذن المالك

الحقيقي والجراحة منها المشروع والممنوع.⁽²⁾

2. أن يكون المريض محتاجاً إلى الجراحة التجميلية. مما يشترط لجواز الجراحة

التجميلية أن يكون المريض محتاجاً إليها سواءً كانت حاجته إليها ضرورية بأن خاف

على نفسه الهلاك، أو تلف عضو، أو كانت حاجته دون ذلك بأن بلغت مقام

الحاجيات التي يلحق فيها الضرر، وهذا الشرط مبني على أن الأصل حرمة فعل

الجرح بدون موجب شرعي⁽³⁾.

3. أن يأذن المريض أو وليه بفعل الجراحة، إذا توفرت أهلية الإذن، أما إذا لم يكن أهلاً

فإنه يعتبر إذن وليه.⁽⁴⁾

4. أن يكون المريض محتاجاً إلى الجراحة، بأن يكون المريض محتاجاً إليها، سواءً

كانت حاجته إليها ضرورية بأن خاف على نفسه الهلاك، أو تلف عضو أو أعضاء

¹ - سورة المائدة، الآية: 120.

² - فهد بن عبد الله الحزمي، الوجيز في أحكام الجراحة الطبية، جامعة الإيمان، صنعاء، ص: 4.

³ - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 105.

⁴ - هاني بن عبد الله بن محمد بن جبير، الإذن في إجراء العمليات الطبية، ص: 13، عصام محمد سليمان، الإذن في العمليات

الجراحية المستعجلة، ص 4 - 6.

من جسده، أو كانت حاجته دون ذلك بأن بلغت مقام الحاجيات التي يلحق فيها الضرر. وهذا الشرط مبني على أن الأصل حُرمة فعل الجرح بدون موجب شرعي.⁽¹⁾

5. أهلية الطبيب الجراح وأهلية المساعدين. يشترط لجواز الجراحة التجميلية أن يكون الطبيب الجراح أهلاً للقيام بها.

- والأهلية لغة: مأخوذة من قولهم: فلان أهل لكذا، أي مستحق له ومستوجب، يقال ذلك للواحد والجمع.⁽²⁾

- وفي الاصطلاح: صلاحية الإنسان لصدور الشيء عنه، أو طلبه منه وقبوله إياه.⁽³⁾ ويتحقق هذا الشرط بوجود أمرين: الأول: أن يكون ذا علم، وبصيرة بالمهمة الجراحية المطلوبة. والثاني: أن يكون قادراً على تطبيقها، وأدائها على الوجه المطلوب.⁽⁴⁾، فإما علمه وبصيرته بالعمل الجراحي المطلوب فإنه أمر لا بد منه لأن الجاهل بالجراحة لا يحل له أن يُباشر فعلها لما في ذلك من تعريض حياة المريض للهلاك.

6. أن يغلب على ظن الطبيب الجراح نجاح العملية، بمعنى أن تكون نسبة نجاح العملية ونجاة المريض من أخطارها أكبر من نسبة عدم نجاحها وهلاكه، فإذا غلب على ظنه هلاك المريض بسببها فإنه لا يجوز له فعلها.⁽⁵⁾

¹ - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 105.

² - ابن منظور، لسان العرب، 29/11.

³ - حسين خلف الجبوري، عوارض الأهلية عند الأصوليين، ط1، 1408هـ، ص: 70.

⁴ - عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغني، مرجع سابق، 126/6.

⁵ - العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأئام، مرجع سابق، ص: 78.

7. أن لا يوجد البديل الذي هو أخف ضرراً من الجراحة، كالأدوية والعقاقير الطبية، فإن
وُجد البديل لزم المصير إليه، صيانة لأرواح الناس وأجسادهم حتى لا تتعرض
لأخطار الجراحة وأضرارها ومتاعبها.⁽¹⁾

8. أن تترتب المصلحة على فعل الجراحة: إنما شُرعت الجراحة لمصلحة الأجساد ودفع
ضرر الأسقام عنها فإذا انتفت تلك المصالح وكانت ضرراً محضاً فإنه حينئذ ينتفي
السبب الموجب للترخيص بفعلها، وينبغي في هذه المصلحة أن تكون من جنس
المصالح التي شهد الشرع باعتبارها وأنها مصلحة مقصودة، أما المبنية على الهوى
كجراحة تغيير الجنس فلا يجوز فعلها لعدم اعتبار الشرع لها.⁽²⁾

9. أن لا يترتب على فعلها ضرر أكبر من ضرر المرض؛ كجراحة علاج التشوهات،
فعلى الطبيب أن يقارن بين نتائج ومفاسد الجراحة، فإن كانت المفاسد التي تترتب
على الجراحة أكبر من المفاسد الموجودة حُرمت الجراحة لأن الشريعة لا تجيز
الضرر بمثله أو بما هو أشدّ، وأمّا إذا كان العكس فتجوز.⁽³⁾

¹ - محمد بن علي بن محمد الشوكاني، نيل الأوطار بشرح منتقى الأخبار، سنة 1255 هـ، ط2، سنة 1342 هـ، 95/9

² - الوجيز في أحكام الجراحة، مرجع سابق، ص: 5

³ - المرجع السابق، ص: 6

المطلب الثاني

الضوابط الشرعية للجراحة التجميلية

يُعد مجال الجراحة التجميلية من المجالات المتجددة باستمرار، ولا يمكن لبحث ودراسة علمية أن تحيط بصوره وأشكاله؛ وهذا يدل على أهمية التأصيل لهذه النازلة بوضع ضوابط وقواعد تكون أساساً لتناول ما يستجد من صور هذه الجراحة، وهذا ما أحاول أن أقدمه في هذا المطلب، ومن هنا فالمراد بالضوابط في هذا المطلب كل ما يمكن أن يُبنى عليه الحكم في هذه النازلة، ولو كان مسألة واحدة كمسألة حكم التداوي بحيث تكون هذه القواعد والمسائل بمثابة المعيار الشرعي للجراحة التجميلية وما يستجد منها.

والضوابط التي أتناولها هي بمثابة الشروط والقواعد التي تضبط العمليات التجميلية عن الانحراف بارتكاب المحظور، فهي متى روعيت عند إجراء العملية حفظتها عن الوقوع في المحظور الشرعي.

الضابط الأول: أن تحقق الجراحة مصلحة معتبرة شرعاً، سواءً أكانت المصلحة ضرورية كإنقاذ النفس المحرمة، أم كانت حاجية كإصلاح العيب وإعادة الخلقة إلى أصلها، أم تحسينية كتجميل آثار الجروح.⁽¹⁾

الضابط الثاني: ألا تكون العملية محل نهى شرعي خاص، والنهي يستفاد بطريق النهي الصريح أو ما يدل على إثم فاعله أو وعيده.⁽²⁾

دليله عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: «لعن رسول الله ﷺ الواصلة والمستوصلة».⁽³⁾

¹ - محمد كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، مرجع سابق، ص: 236.

² - هاني بن عبد الله بن محمد، الضوابط الشرعية للعمليات التجميلية، مرجع سابق، ص: 17.

³ - سبق تخريجه، ص: 150.

وألا تكون العملية محل نهى شرعي عام، وأقصد بهذا، أن جواز العملية الجراحية يستدعي السلامة من عدة محاذير نهى الشرع عنها فمنها أن تشبّه الرجال بالنساء، وتشبه النساء بالرجال محذور، فلا يجوز للرجل أن يجري عملية تجميل تحرفه ليكون مشبهاً للنساء في خلقتهم وكذلك العكس.⁽¹⁾ ومعلوم أن لكل من الذكر والأنثى خصائص جسدية تميزه عن الآخر، وليس من هذا عمليات تصحيح الجنس بحيث يعود التوافق بين ظاهر الشخص وتركيبه الكرموسومي وأعضائه التناسلية، بل المراد بهذه العمليات الهادفة إلى تغيير ظاهر الشخص ليشبه غير جنسه وملامحه.

الضابط الثالث: التشبه بالكفار:

مخالفة الكفار من الأصول الشرعية الشهيرة، ولئن كان ذلك متأكداً في العقائد والعبادات، فقد جاء النهي عن التشبه بهم في بعض صور التجميل في عدة نصوص شرعية وذلك قوله صلى الله عليه وسلم: « مَنْ تشبه بقوم فهو منهم »⁽²⁾، والحديث يدل على أن أقل أحوال التشبه بالكفار التحريم، مع أن ظاهره يقتضي كفر من تشبههم بهم.⁽³⁾ وهذا بعموم يشمل التشبه بهم في وسائل التجميل المختلفة، بل إن التشبه بهم في هذا المجال من أشهر مظاهر التشبه.

الضابط الرابع: كشف ما أمر الله ستره:

قد يترتب على بعض إجراءات التجميل الكشف عما يحرم كشفه، وفي الجراحة التجميلية يُعد ذلك أمراً شائعاً، فقد يكشف الرجل عن عورته أو تكشف المرأة عورتها، ويترتب على ذلك رؤية ما يحرم النظر إليه فضلاً عن لمسه، وقد تضافرت النصوص

¹ - هاني بن عبد الله، مرجع سابق، ص: 17.

² - أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في لباس الشهرة، رقم (403) تحقيق د. ناصر العقل، ط6، 1419هـ / 1999م، وزارة الشؤون الإسلامية، ص: 569

³ - ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، وزارة الشؤون الإسلامية، 1999م، 1/270.

الشرعية في حفظ عورة الرجل والمرأة عن النظر واللمس، ويطول استقصاؤها وأشير بإيجاز إلى بعض هذه النصوص.

1. قال الله تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوْءَ تَكُمُ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾⁽¹⁾ قال القرطبي في تفسير هذه الآية: «قال كثير من العلماء في هذه الآية تدل على وجوب ستر العورة، لأنه قال: (يُورِي سَوْءَ تَكُمُ)»⁽²⁾.

2. قال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِيْنَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾⁽³⁾ وفي هاتين الآيتين الأمر بغض البصر عما لا يحل وحفظ الفرج عن الزنا، وقيل: عن أن يراه أحد، وهذا يعم الرجال والنساء، ويعم كذلك النظر إلى العورة ولمسها، خاصة إذا كان ذلك لغير حاجة أما إذا كان لحاجة كنظر الطبيب فهو جائز.

3. أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد، ولا تقضي المرأة إلى المرأة في ثوب واحد»⁽⁴⁾.

وفي هذه النصوص كفاية في بيان حرمة النظر إلى العورات ومسها، ولا يحتمل المقام بسط خلاف الفقهاء في تفاصيل أحكام عورة الرجل والمرأة، وإنما المراد تقرير هذا الأصل الشرعي.

¹ - سورة الأعراف، الآية: 26.

² - تفسير القرطبي، 182/7 - 186.

³ - سورة النور، الآيتان 30 - 31.

⁴ - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب تحريم النظر إلى العورات، ، رقم 338، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. ص:

وهذا الأصل عام في كل حال، وهو يشمل كشف العورات من أجل التجميل، إلا أن الفقهاء - كما مضى - أشاروا إلى الترخيص في ذلك للحاجة إلى التطبيق⁽¹⁾ فالأصل أن إجراء الجراحة التجميلية لا يبيح كشف ما أمر الله بستره إلا إذا كان ذلك للحاجة أو ضرورة.⁽²⁾

الضابط الخامس: الغش والتدليس:

فكثير من إجراءات التجميل يقصد بها التظاهر بخلاف الواقع، فالمرأة الكبيرة تقصد أن تبدو صغيرة، والدميمة تريد أن تظهر جميلة، وقد تغش المرأة ببعض هذه الإجراءات من يتقدم لخطبتها، ومما يدل على حرمة ذلك ما يلي:-

1. أنه قد جاء في الشرع تحريم الغش، كما في قوله ﷺ «من غشنا فليس منا»⁽³⁾، وهذا

يشمل كافة صور الغش، ومنه التجميل للتظاهر بخلاف الواقع بقصد الغش والتدليس.

2. أنه قد جاء النهي عن بعض صور التجميل، وقد علل ذلك بما يترتب على هذه

الصور من التدليس والغش، ومن ذلك النهي عن الصبغ الخضاب بالسواد، الوشر

وغيرها، مما يترتب عليها من إيهام صغر السن.⁽⁴⁾ وهذا يدل على أن علة الغش

والتدليس محل اعتبار في الحكم على ما يستجد من وسائل التجميل عامة.

والغش والتدليس للتظاهر بخلاف الواقع كما يكون بالوصل والوشر ونحوهما، يمكن أن يكون

بالتجميل الجراحي كذلك، خاصة إذا ترتب عليه خداع الآخر والدخول في عقود وتبعات

مالية كالزواج بناءً على هذا التدليس.⁽⁵⁾

¹- محمد بن أحمد السرخسي، المبسوط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1414هـ/1993م، 157/10.

²- الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 196.

³- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا»، رقم 101، من حديث أبي هريرة ؓ، ص: 57.

⁴- ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1417هـ/1996م، 337/4، وانظر: النووي، شرح صحيح مسلم، 106/14.

⁵- صالح الفوزان، أحكام الجراحة التجميلية، ص: 76.

الضابط السادس: تغيير خلق الله.

وهذا من أهم الضوابط ومن أهم محاذير التجميل المحرّم، وتمس الحاجة إلى إيرادها وبيانها؛ حيث جاء النص بتحريمه مطلقاً، كما أن بعض صور التجميل علّل تحريمها بما فيها من تغيير خلق الله؛ لذا سأذكر أبرز النصوص الواردة في هذا الشأن فيما يلي:-

أ/ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (١١٦) **إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا** (١١٧) **لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا** (١١٨) **وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَأَمُرَّنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ أَذْأَبَ الْأَنْعَامِ وَلَأَمُرَّنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا** (١).

والمراد بتغيير خلق الله: تتفاوت أقوال المفسرين - من الصحابة والتابعين ومن بعدهم - في معنى قوله تعالى: **(وَلَأَمُرَّنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ)** إذ يلحظ أن أقوالهم سارت في اتجاهين:-

الأول: تفسير تغيير الخلق بالتغيير المعنوي (الباطن) ومن أشهر ما قيل فيه (٢):-

1. تغيير دين الله.

2. تغيير فطرة الله.

3. تغيير أمر الله.

4. تغيير النسب باستلحاق لشخص أو نفيه عنه.

الثاني: تفسير تغيير الخلق بالتغيير الحسي (الظاهر)، ومن أشهر ما قيل فيه (٣):-

¹ - سورة النساء، الآيات: 116 - 119.

² - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 69.

³ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

1. الخصاء، وبعضهم خص خصاء الدواب.
 2. الوشم وما يلحق به، من تصنع للحسن، كالنمص والتلفج والوصل.
 3. قطع الآذان وفقء الأعين بالنسبة للدواب.
 4. خضاب الشيب السواد.
 5. التخثث، ما يلحق به من تشبه الرجال بالنساء أو العكس.
- ويظهر - والله أعلم - أن الآية وإن كانت الأقرب إلى التغيير الحسي بدلالة الحديث الآتي إلا أنها تشمل كل ما ذكر من معان، حيث أن هذه المعاني لا تعارض بينها، ولا يبعد أن يكون كل واحد منها مقصوداً.
- والواقع يشهد بذلك، فالتغيير يشمل التغيير الحسي والمعنوي، وهذا ما ذهب إليه جمع من المفسرين المتقدمين والمتأخرين.⁽¹⁾
- والتغيير الحسي يدخل فيه بعض صور التجميل الجراحي وغير الجراحي التي تشتمل على تغيير خلق الله، والآية تدل على تحريم هذا التغيير؛ لأنه مسوق في معرض الذم وإتباع تشريع الشيطان⁽²⁾.
- ب/ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لعن الله الواشمات والمستوشمات والنائمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله، قال: فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب وكانت تقرأ القرآن، فأنته فقالت: ما حديث بلغني عنك أنك لعنت الواشمات والمستوشمات والنائمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله؛ فقال عبد الله: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله وهو في كتاب الله، فقالت المرأة: لقد قرأت ما بين لוחي المصحف فما وجدته فقال: لئن قرأتيه لقد وجدته قال الله ﷻ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ

¹ - أحمد مصطفى المراغي، تفسير المراغي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. 160/5

² - الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت، ط 1415 - 1995م، 309/1.

عَنْهُ فَأَنْهَوْا ﴿١﴾ فقالت المرأة: فإني أرى شيئاً من هذا على امرأتك الآن، قال: اذهبي فانظري، قال: فدخلت على امرأة عبد الله فلم تر شيئاً، فجاءت إليه، فقالت: ما رأيت شيئاً ﴿٢﴾.

ففي هذا الحديث تحريم للوشم والنَّمص والتفلج، واللعن دليل على أن هذه الأمور من الكبائر، وقد جاء تعليل هذا اللعن بقوله: «المغيرات خلق الله»، وهي صفة لازمة لم يصنع الوشم والنمص والفلج. ﴿٣﴾

الضابط السابع: الإسراف والتبذير.

الإسراف عادة مقبلة وخصلة دميعة جاء الشرع الحنيف بتحريمها، وهذا يشمل الإسراف في التجميل وغيره، ورغم كثرة ما قيل في تعريفه إلا أن الأقرب أنه: «مجاوزة الحد في كل فعل أو قول، وهو في الإنفاق أشهر». ﴿٤﴾ أما التبذير فهو صرف المال في غير مصارفه المعروفة، أو في غير حق، ومما ورد في تحريم الإسراف والتبذير من نصوص ما يلي:-

1. قال تعالى: ﴿يَبْتَئِيْ عَادَ حُدُوْا زَيْنَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوْا وَاشْرَبُوْا وَلَا تُسْرِفُوْا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِيْنَ﴾ ﴿٥﴾، والإسراف إما أن يكون بالزيادة على القدر الكافي والشره في المأكولات التي تضم بالجسم، وإما أن يكون بزيادة الترفه والتثوق. ﴿٦﴾ في المأكل والمشرب واللباس، وإما بتجاوز الحلال إلى الحرام. ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِيْنَ﴾ فإن السرف

١- سورة الحشر، الآية: 7.

٢- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير ﴿ثَن ثَن﴾، ص 766، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، ص: 949، رقم (2125).

٣- فتح الباري، 373/10، لكن يستثنى من التحريم من يحتاجه لعلاج أو إزالة عيب، كما سبق.

٤- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، ص: 230.

٥- سورة الأعراف، الآية: 31.

٦- تنوq في مطعمه وملبسه: أي تجوّد وبالع، القاموس المحيط، ص: 927، مرجع سابق.

يبغضه الله، ويضر بدن الإنسان ومعيشته، حتى إنه ربما أدت به الحال إلى أن يعجز عما يجب عليه من النفقات.⁽¹⁾

2. قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾⁽²⁾

ومعنى الآية: أن الله مدح عباده الصالحين، بتوسطهم في إنفاقهم، فلا يجاوزن الحد بالإسراف في الإنفاق، ولا يقترون، أي لا يضيّقون فيبخلون بإنفاق القدر اللازم، ويؤخذ من الآية أن الإسراف يكون في الإنفاق وفي المباحات كالإنفاق في الزينة.⁽³⁾

3. قال الله تعالى: ﴿وَأَتِذَا الْقُرْآنِ حَقَّهُ، وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَلَا بُذْرَ تَبْذِيرًا﴾⁽⁴⁾ إِنَّ

الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا⁽⁵⁾ وفي الآية الأولى أمر الله تعالى بالإنفاق، ثم أتبع ذلك بالنهي عن التبذير، بحيث تكون النفقة بين الإسراف والتقتير، كما في الآية السابقة، وأي أخوة الشياطين، فالمراد بها أن المبذرين أشباه الشياطين واتباعهم في التبذير والسفه وترك الطاعة وارتكاب المعصية؛ إذ يطلق في اللغة على من يلزم سنة قوم ويتبع أثرهم أنه أخوهم. وقد فسّر بعض الصحابة والتابعين التبذير بالإنفاق في غير حق، أو في معصية الله.⁽⁶⁾ قال القرطبي في فوائد هذه الآية: «من أنفق ماله في الشهوات زائداً على قدر الحاجات وعرضه بذلك للنفاق

¹ - عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن (تفسير السعدي)، دار الذخائر، مؤسسة الريان، بيروت، 1418هـ - 1997م، ص: 443.

² - سورة الفرقان، الآية 67.

³ - الشنقيطي، أضواء البيان، مرجع سابق 6/75.

⁴ - سورة الإسراء، الآية 26-27.

⁵ - إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، دار الفكر، بيروت، 36/3.

فهو مبذر.. ومن أنفق درهماً في حرام فهو مبذر، ويحجر عليه في نفقته الدرهم في الحرام».(1)

4. قال رسول الله ﷺ: «كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا، من غير سرف ولا مخيلة»(2) وإذا كانت النصوص السابقة تدل على حرمة الإسراف في العبادات المالية كالصدقة، وفي الأكل والشرب واللباس، فإنها تدل من باب أولى على حرمة الإسراف في مجال التجميل والتزيين.

وينبغي الإشارة إلى أن ضابط الإسراف يرجع إلى كل شخص بحسبه، فما يكون إسرافاً بحق شخص قد لا يكون كذلك بالنسبة لغيره؛ ولذا نص كثير من العلماء على أن الإنفاق في المباحات إذا كان على وجه يليق بالمنفق وبقدر ماله فإنه لا يُعد إسرافاً، فالمرجع في ذلك إلى العرف.(3)

وإجراء الجراحات التجميلية يستهلك الكثير من المال، فإذا لم يكن ذلك لحاجة معتبرة، فلا يبعد أن يكون ذلك من الإسراف المحرم، وقد أشارت بعض الدراسات إلى ارتفاع تكاليف هذه الجراحات إلى درجة أن بعض الراغبين في إجرائها يلجئون إلى الاقتراض، وربما قدموا تكاليف هذه العمليات على بعض المستلزمات الضرورية.(4)

¹ - تفسير القرطبي، 248/10، مرجع سابق.

² - أخرجه النسائي في سننه الصغرى، كتاب الزكاة، باب الاختيال في الصدقة ، رقم (2559) للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303هـ) دار السلام، الرياض، ط2، 1421هـ - 2000م، ص:354

³ - فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، 408/10

⁴ - مقال (جراحة التجميل بين فرحة المريض وثراء الطبيب) لدكتور محمد مصطفى مروا، المجلة العربية، العدد (285) شوال 1412هـ يناير 2001م.

المطلب الثالث

القواعد التي يُبنى عليها حكم الجراحات التجميلية

نستعرض هنا أهم القواعد الفقهية التي يمكن على ضوءها استخلاص ضوابط وأحكام لمزاولة مهنة الطب ليس فقط في أعمالها التقليدية ولكن أيضاً فيما يتعلق بالأعمال الحديثة التي دخلت المجال الطبي. وهذه القواعد يمكن تطبيقها ليس فقط إذا كان الغرض من العمل الطبي أو الجراحي مراعاة ضرورة صحية لدى من يجري عليه العمل، ولكن أيضاً إذا كانت هذه الضرورة توجد عند شخص آخر، وهذا هو شأن بعض التطبيقات الحديثة للعمل الجراحي. كذلك فإن هذه القواعد، وإن كان الأصل فيها أنها وضعت لحسم التزاحم بين المصالح والمفاسد المترتبة على عمل معين لدى شخص واحد، فإنها يمكن أن تنطبق، ولاشك أن وجود قواعد كلية تحكم حالة توزيع حدي المقارنة بين المصالح والمفاسد بين أشخاص عديدين يفيد، إلى حد كبير، في معرفة حكم الشرع في بعض التطبيقات الحديثة للعمل الطبي التي يتحقق في شأنها هذا الأمر كعمليات الإنعاش الصناعي.⁽¹⁾ ومن أهم القواعد في المجال الجراحي:

أولاً: قواعد التصرف في الحق في سلامة الحياة والجسد:

1. حق الله وحق العبد في نفس هذا الأخير وجسمه يوكلان لمن هو منسوب إليه ثبوتاً وإسقاطاً.⁽²⁾
2. لا يجوز لأحد أن يتصرف في حق غيره بلا إذنه.
3. قتل الإنسان أو قطع عوض من أعضائه لا يحتمل الإباحة بغير حق.
4. إسقاط الإنسان لحقه، فيما اجتمع فيه حق الله، مشروط بعدم إسقاط حق الله.

¹ - أحمد شرف الدين، الأحكام الشرعية للأعمال الطبية، ط2، 1407هـ / 1987م، ص: 81.

² - المرجع السابق، ص: 82.

5. يقدم ما كمان فيه حق الله وحق العبد على ما كان فيه حق الله وحده.⁽¹⁾

6. حقوق الله مبنية على التسهيل في حين أن حقوق الآدمي مبنية على التشديد في حالة

الضرورة.⁽²⁾

ثانياً: قواعد المفاضلة بين المصالح والمفاسد:

يمكن استخلاص هذه القواعد من مصادر الشريعة التي وردت بها نصوص صريحة

للتجريح بين المصالح، من هذا قوله تعالى: ﴿أَسْتَبْدِلُوكَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ

خَيْرٌ﴾⁽³⁾ وهذا تصريح في تجريح المصلحة الأعلى على المصلحة الأدنى⁽⁴⁾. والقواعد التي

تتدرج تحت هذه القاعدة متعددة، منها:

1/ ارتكاب أخف الضررين دفعا لأعظمهما:

عند المفاضلة بين المصالح المجتمعة في عمل واحد، إن أمكن تحصيل المصالح

جميعاً كان بها، فإن تعذر ذلك حصلنا الأصلح فالأصلح والأفضل فالأفضل، فالواجب

تحصيل أعلى المصلحتين.⁽⁵⁾

وبناءً عليه إذا تعذر الجمع بين حفظ النفس والبضع والمال قدم دفع الضرر على

النفس على دفع الضرر عن العضو⁽⁶⁾، وقُدِّم الدفع عن العضو على الدفع عن البضع،

وهكذا فإن مصلحة المحافظة على العضو أو من المفسدة المترتبة على قطع العضو.

¹ - العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، مرجع سابق، 27/1.

² - يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المذهب، دار الفكر، بيروت، 40/9.

³ - سورة البقرة، الآية: 61.

⁴ - تفسير المنار، رضا محمد رشيد، ط4، القاهرة، 1954م، 111/1.

⁵ - أحمد شرف الدين، الأحكام الشرعية للأعمال الطبية، ص: 84.

⁶ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

ولهذا إذا كان فعل الجراحة التجميلية العلاجية ينشأ عنها ضرر أكبر كالهلاك أو إتلاف عضو فإن الجراحة تكون محرمة شرعاً، لأن مصلحة حفظ النفس أعظم وأخف من مصلحة العضو⁽¹⁾.

ثالثاً: دفع الضرر ورفع الحرج.

وهذان أصلان شرعيان يندرج تحتها جملة من القواعد الفقهية التي يمكن بناء كثير من صور الجراحة التجميلية عليها، ورغم أنهما أصلان مختلفان، إلا أنني رأيت أن أعرضهما في محل واحد نظراً لتداخل بعض القواعد المندرجة تحت كل أصل منهما⁽²⁾.

القواعد المندرجة تحت هذه القاعدة:

يندرج تحت هذين الأصلين كثير من القواعد الفقهية وأذكر فيما يلي أشهر هذه القواعد لها صلة بموضوع البحث:

1/ الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة.⁽³⁾

والمرد بكون الحاجة عامة: أن يكون الاحتياج شاملاً لجميع الأمة، والمراد بكونها خاصة: أن يكون الاحتياج لطائفة منهم كأهل بلد أو حرفة، وليس المراد بخصوصها أن تكون فردية.⁽⁴⁾

ومعنى القاعدة: أن الضرورة لا تبيح المحظور وحدها؛ بل إن الحاجة تبيح المحظور أيضاً ويشترط في أعمال هذه القاعدة ما اشترط في قاعدة: "الضرورات تبيح المحظورات". ويمكن أن يمثل للحاجة الخاصة بما يعترض الأطباء، من مشاق زائد عن المعتاد، بحيث تكون موجبة للتخفيف عنهم في بعض الأحكام الشرعية، وهكذا ما يعرض لبعض

¹ - المرجع السابق، ص: 85.

² - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 105.

³ - السيوطي، الأشباه والنظائر، ص: 179.

⁴ - مصطفى بن أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، دار الفكر، بيروت، 997/2.

الناس من عاهات وتشوّهات تسبب لهم حرجاً وتشتمل على ضرر حسي ومعنوي، وهذا موجب للترخيص بفعل الجراحة؛ لأنه يعتبر حاجة فتتزل منزلة الضرورة⁽¹⁾.

2/ الضرر يدفع بقدر الإمكان.⁽²⁾

ومعنى القاعدة: الضرر يجب دفعه قبل وقوعه بكل الوسائل الممكنة، لأن الوقاية خير من العلاج، وهذا الدفع يكون بأخف الوسائل ضرراً وبقدر الإمكان؛ لأن التكليف الشرعي على حسب الاستطاعة.⁽³⁾ ولهذه القاعدة تطبيقات كثيرة على صعيد المصالح العامة أو الخاصة، ومن ذلك شرع الجهاد دفعاً لشر الأعداء والتدابير الوقائية من المعاصي والشرور المختلفة.

وفي المجال الطبي يُمثل بالابتعاد عن مرض معدٍ؛ وذلك دفعاً لضرر العدوى.⁽⁴⁾

3/ الضرر يُزال⁽⁵⁾:

والقاعدة بهذا اللفظ إحدى القواعد الكلية الكبرى، ومعناها: أن الضرر إذا وقع رغم كل الاحتياطات المبذولة لدفعه فإنه لا بد من إزالته ورفعته، فالقاعدة السابقة في الضرر قبل وقوعه، وهذه القاعدة في الضرر بعد وقوعه.

وهذه القاعدة يبنى عليها كثير من أحكام الفقه، ومن ذلك الردّ بالعيب، وجميع أنواع الخيار، والقصاص، والحدود، والكفارات، والقضاء، وفسخ النكاح.⁽⁶⁾

¹ - الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية، ص: 185.

² - الزرقاء، المدخل الفقهي العام، 981/2.

³ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 114.

⁴ - انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، 214/14.

⁵ - تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، الأشباه والنظائر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ/ 1991م، 41/1.

⁶ - الزرقاء، المدخل الفقهي العام، 982/3.

وجواز التداعي والعلاج يمكن بناؤه على هذه القاعدة، ذلك أن التداعي يرد ضرر المرض وما ينشأ عنه من الأذى والألم والعجز عن القيام بالواجبات والتكاليف الشرعية، وهذا العلاج قد يكون بتناول أدوية معينة، وقد يكون بالجراحة.⁽¹⁾

والجراحات التجميلية تدخل في هذه القاعدة، فكل جراحة ينشأ عنها ضرر يُزال، وكل تشوّه أو جرح نفسي أو جسمي يُزال بالجراحات التجميلية.

4/ الضرر لا يُزال بالضرر.⁽²⁾

وهذه القاعدة تُعدّ قيداً للقاعدة السابقة ومعناها: أنه يشترط في إزالة الضرر أن يكون بغير ارتكاب ضررٍ أكبر فإن لم يكن إزالته إلا بارتكاب ضررٍ آخر، فلا بد أن يكون أخف من الضرر الأول، إن لم يمكن إزالته إلا بارتكاب ضررٍ آخر مثله أو أشد منه لم يجز إزالة الضرر الأول.

وجاء في بعض كتب القواعد التعبير بـ "الضرر لا يُزال بمثله"، وإذا لم يجز إزالة الضرر بضررٍ مثله، لم يجز بما هو أعظم منه ضرراً من باب أولى⁽³⁾. ولهذه القاعدة تطبيقات في مجال الضرورة، فمن اضطر لدفع هلاك نفسه ولم يجد إلا طعاماً مضطراً آخر لم يجز له تناوله، والمضطر إذا لم يجد إلا آدمياً محقون الدم لم يبيع قتله بالإجماع⁽⁴⁾.

ويمكن تطبيق هذه القاعدة في كثير من الإجراءات الطبية، فالجراحة التي يُراد منها إزالة ضررٍ لا تجوز إذا كان يترتب عليها ضررٍ مثله أو أشد منه وكذلك فإن نقل عضو ما من شخص إلى شخصٍ آخر لا يجوز إذا تترتب عليه ضررٍ بالمنقول منه.⁽⁵⁾

¹ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 115.

² - السبكي، الأشباه والنظائر، للسبكي، 41/1، السيوطي، الأشباه والنظائر، ص: 176.

³ - الزرقاء، المدخل الفقهي العام، 983/2.

⁴ - السيوطي، الأشباه والنظائر، ص: 177.

⁵ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 115.

رابعاً: اعتبار الضرر النفسي:

عندما جاء الشرع بدفع الضرر، لم يكن ذلك قاصراً على الضرر الحسي، بل يشمل ذلك الضرر النفسي أيضاً، وقد يتسبب تشوه الجسم في حصول هذا الضرر، وهذا مسوغ لإزالة هذا التشوه وتجميل الجسم بأي وسيلة جائزة، ويتضح ذلك من خلال ما يأتي:

1/ ما جاء في حديث عرفة بن أسعد، قال: «قطعت أنفي يوم الكلاب في الجاهلية، فاتخذ أنفاً من ورق... فأجاز له النبي ﷺ أن يتخذ أنفاً من ذهب». (1)

ومن المتعارف عليه عند الأطباء أن الجزء الظاهر من الأنف مهمة جمالية تحسينية بدرجة أساسية (2) ولو ذهب هذا الجزء لبقيت وظيفة الأنف فأمره باتخاذ أنف صناعي لم يكن لناحية وظيفية، وإما لما يسببه ذهاب الأنف من ضرر نفسي بسبب ما حدث في وجهه من تشوه. إذ يظهر من الحديث أن النبي ﷺ اعتبر تشوه الأنف شيئاً غير مرغوب فيه، لأنه يؤثر على الشكل العام للوجه، وإزالة هذا النوع من التشوه من الضرورات اللازمة حرصاً على النفس البشرية التي تتأذى وتتضرر من المنظر القبيح. (3)

وقد نصَّ الفقهاء مراعاة الجانب التجميلي في الأنف ونحوه من الأعضاء الظاهرة ومن ذلك قول المرغيناني (4) في معرض تعليل وجوب الدية في قطع الأنف «في الأنف الدية؛ لأنه أزال الجمال على الكمال، وهو مقصود». (5)

¹ - سبق تخريجه، أنظر ص:أ

² - انظر: عصام شعبان أبو طارة، الجراحة التجميلية للوجه والفكين، ص 195، دار طلاس، دمشق، ط1، 1994م.

³ - شوقي الساهي، الفكر الإسلامي والقضايا الطبية المعاصرة، ص: 132.

⁴ - هو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين، من أكابر فقهاء الحنفية، كان حافظاً ومفسراً أديباً جامعاً للعلوم، توفي سنة (593هـ) من مؤلفاته: الهداية في شرح البداية. انظر ترجمته في: الجواهر المضبية في طبقات الحنفية، لمحيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي، (ت 775هـ) تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مؤسسة الرسالة، ط2، 1413هـ - 1993م، 623/2.

⁵ - علي بن أبي بكر الميرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدئ، المكتبة الإسلامية، بيروت، 179/4.

2/ أن الفقهاء نصوا في مسائل فقهية كثيرة على مراعاة الجانب التجميلي للإنسان، وعدوا ما يسبب الشَّين والتشوه الظاهر من الضرر الذي يبيح الترخّص، وهذا يعود إلى تأثير التشوه على الناحية النفسية للإنسان، ومنها أجاز بعض الفقهاء التيمم إذا خشي باستعمال الماء حصول شَيْن فاحش في عضو ظاهر، وجعلوا ذلك كخوف المريض أو ببطء البرء في إباحة التيمم.⁽¹⁾

3/ إن بعض الإجراءات الطبية التي صدر بشأن جوازها عدد من الفتاوى والقرارات المجمعية هي إجراءات تهدف إلى إزالة الحرج النفسي خاصة فيما يتعلق بجراحة التجميل، ومن ذلك ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الانتفاع بالأعضاء⁽²⁾.

أولاً: يجوز نقل العضو من مكان من جسم الإنسان إلى مكان آخر من جسمه مع مراعاة التأكد من أن النفع المتوقَّع من هذه العملية أرجح من الضرر المترتب عليها، بشرط أن يكون ذلك لإيجاد عضو مفقود، أو لإعادة شكله، أو وظيفته المعهودة له، أو لإصلاح عيب، أو إزالة دمامةٍ تسبب للشخص أذى نفسياً أو عضوياً.⁽³⁾

ومن المقرر أن الصحة لها جانبان: عضوي، ونفسي، فإذا اختل أحدهما فإن ذلك يعني اختلال الصحة، فالمرض إما أن يكون حسيّاً أو نفسياً ولذا عرّف بعض الباحثين الطب بأنه "علاج الجسم والنفس"⁽⁴⁾ وإذا كان الضرر النفسي معتبراً في الشرع فينبغي أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار عن دراسة أحكام الجراحة التجميلية، فقد لا يكون في بعض العاهات أو التشوّهات ضرر عضوي على المريض، لكنه يعاني منها من الناحية النفسية،

¹- محمد الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت، 93/1.

²- الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 118.

³- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، العدد 1، ج 4، ص: 509.

⁴- محمد علي البار، المسؤولية الطبية وأخلاقيات الطبيب، ص: 54، دار المنارة، جدة، ط1، 1416هـ/ 1995م.

لدرجة أن بعضهم قد يلجأ إلى الانطواء والبعد من التجمعات والإخلال ببعض الواجبات، بل أفضى بعضهم كما نقلت الصحف إلى الانتحار⁽¹⁾. وهناك قواعد أخرى تدخل في المسائل الطبية ومنها:

الأولى: الأصل في المنافع الإباحة⁽²⁾:

ومعنى القاعدة: "أن الله تعالى برحمته وعظيم منته على عباده قد فتح لهم باب الانتفاع بما هو مباح من المنافع الموجودة على وجه الأرض فكل ما على هذه الأرض من المنافع فإنه يجوز الانتفاع بها، فيدخل في ذلك جواز الانتفاع بكل ما على الأرض وما فيها، والأصل هو أن تبقى على هذا الأصل حتى يرد الدليل المانع من الانتفاع بشيء من هذه المنافع، فإذا ورد الدليل الشرعي الصحيح الصريح بالمنع من شيء معين فإننا نمتنع من الانتفاع به، وأما لم يرد فيه دليل بخصوصه فإن الأصل فيه الحل والإباحة"⁽³⁾.

ومنها: أن الأصل جواز التداوي؛ ولا دليل يمنعه، فالأصل فيه الحل والإباحة، فإذا أصيب الإنسان بشيء فإنه يجوز له أن يتداوى، فالتداوي فيه منفعة وهي إعادة هذا البدن إلى استقراره الطبيعي، فتعود له صحته التي بها يستطيع أن يقوم بواجباته الدينية والدنيوية وهذه منفعة والأصل في المنافع الإباحة.

القاعدة الثانية: الأصل في المضار التحريم⁽⁴⁾:

وهي عكس القاعدة الأولى، فكل شيء فيه مضرة فإنه ممنوع شرعاً، فيدخل في التداوي بالأدوية الخبيثة، كالخمر، والجراحات التجميلية لتغيير الجنس. ويدخل أيضاً التداوي بالمخدرات، والجراحات التجميلية التحسينية بمختلف أنواعها التي يُراد بها تغيير خلق الله، أم

¹ - منذر فضل، المسؤولية الطبية في الجراحة التجميلية، ط2، 1995م، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص: 11.

² - وليد بن راشد السعيدان، القواعد الشرعية في المسائل الطبية، ص: 2.

³ - المرجع السابق، ص: 3.

⁴ - القواعد الشرعية في الأعمال الطبية، ص: 7.

الجراحات الضرورية أو الحاجية فإنها لا تدخل. وجماع ذلك أن كل شيء اشتمل على ضرر ديني أو جسدي فإنه يحرم التداعي به؛ لأنه ضار والأصل في المضار التحريم.⁽¹⁾

القاعدة الثالثة: الضرورة تقدر بقدرها⁽²⁾:

ومعنى هذه القاعدة: أن ما أبيع للضرورة من فعل أوترك؛ فإنما يُباح بالقدر الذي يدفع الخطر ويرفع الضرر، ولا يجوز تجاوز ذلك والاسترسال في استباحة المحظور إذا زالت الضرورة، وهذه القاعدة قيد للقاعدة: "الضرورات تبيح المحظورات"⁽³⁾.

ومن الفروع التي تبنى على هذه القاعدة:

1. لا يجوز للطبيب أن ينظر إلى العورة عند مداواة إلا بقدر الحاجة.
2. لا تتداوى المرأة عند رجل إذا وجدت امرأة تُحسن الطب لقلّة المخاطر في اطلاع الجنس على جنسه، فإن لم توجد طبيبة فلا يطلع الرجل على عورتها، إلا بقدر حاجة العلاج، وذلك لأن الحرّات الشرعية جاز أن يسقط اعتبارها شرعاً لمكان الضرورة، كحرمة الميتة وشرب الخمر حالة المخمصة والإكراه لكن الثابت بالضرورة لا يعدوا موضع الضرورة، لأن علة ثبوتها الضرورة، والحكم لا يزيد على قدر العلة.⁽⁴⁾

وتبنى هذه القاعدة على أحكام الجراحة التجميلية إذ أنها تمنع كشف ما يجب ستره إلا لحاجة، وبقدر الحاجة تكون مباحة في حالة إجراء العملية في المواضع التي يجب سترها، أو في حالة قيام العملية لرجل مع امرأة أجنبية.

¹ - المرجع نفسه، ص: 9.

² - ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص: 95، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ص: 173، الزرقاء، المدخل الفقهي العام، 995/2.

³ - السيوطي، الأشباه والنظائر، 45/1.

⁴ - الفوزان، الجراحة التجميلية، ص: 111.

الخاتمة

وتتضمن:

- النتائج
- التوصيات

أولاً: النتائج:

- الحمد لله على ما منَّ عليّ من إتمامه بهذه الصورة الموجزة، وبعد هذا أشير إلى أهم النتائج التي توصل إليها البحث في هذه النقاط التالية:-
- 1- الجراحة الطبية هي الأعمال المستجدة بعلاج الأمراض وإجراء الجراحات الطبية والتجميلية؛ لأجل الحفاظ على الصحة، أو لأجل استرداد الجمال المرغوب، أو علاج الوظيفة العضوية.
 - 2- يجوز الاجتهاد في النوازل الطبية متى توفرت شروط الاجتهاد، مع معرفة ودراسة النازلة من ذوي الاختصاص.
 - 3- المقاصد الشرعية للأعمال الطبية والجراحة التجميلية؛ الحفاظ على النفس والأعضاء والبدن باعتبارها من الضروريات، ودفع الأضرار عنها.
 - 4- يجوز التداوي ويعتبر من مقاصد الشريعة للحفاظ على استمرارية الصحة والعافية والقدرة على العمل والإنتاج وأداء الشعائر وتعمير الأرض.
 - 5- الأصل في التجميل أنه مشروع عموماً، لكن أحكامه تختلف بحسب القصد منه، وبحسب الحاجة إليه، مع مراعاة ضوابطه الشرعية.
 - 6- هناك دواعي كثيرة للجراحة التجميلية، منها علاج التشوهات، ومنها ما يجرى لتغيير الخلقة المعهودة التي تنشأ من الرغبة الشخصية، ويختلف حكمها بحسب الحاجة والغرض منها.
 - 7- هناك أنواع كثيرة من الجراحات التجميلية منها زراعة الشعر، وهذا النوع من الجراحة مباح، لأنها ليست من باب تغيير خلق الله.
 - 8- جراحات الأعضاء سواء كانت إصلاح الحروقات أو علاج التشوهات جائزة إذا كان الغرض منها العلاج أو الإصلاح في حدود الخلقة المعهودة.

9- تكبير بعض الأعضاء أو تصغيرها مثل تكبير الثدي أو تصغيره جائزة إذا كان الغرض منها علاج تشوه طارئ أو حادث في حدود الخلقة المعهودة، أما إذا كان الغرض منها التحسين والرغبة في الظهور بمظهر أحسن فلا يجوز إجرائها مما فيها من الغش والتدليس وتغيير خلق الله، لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا مُرَتَّهُمْ فَلْيُبَيِّكُنَّ ءَاذَانَ الْاَنَعَمِ وَلَا مُرَتَّهُمْ فَلْيَغَيِّرُكُ خَلْقَ اَللّٰهِ﴾ [النساء: 119]. وكذلك تكبير الأرداف "المؤخرة" وهي شائعة في هذه السنوات الأخيرة.

10- أما الجراحات في شدّ الوجه وإزالة التجاعيد يختلف حكمها باختلاف أثرها والغرض منها، إذا أجريت بغرض علاج تشوه غير معتاد فإنها جائزة شرعاً، أما إذا كان الغرض منها الرغبة في تجديد الشباب وإزالة التشوّهات في خارج حدود الخلقة المعهودة فإنها محرمة شرعاً.

11- الجراحات التي تجري لتغيير الجنس، أي تحويل الذكر إلى أنثى أو العكس فإنها محرمة شرعاً.

12- الجراحات التجميلية لا بد أن تقوم ضوابط شرعية، ومن أبرز هذه الضوابط:

* ألا يكون في الجراحة تغيير خلق الله تعالى، وهذا يعني ما يكون تغييراً دائماً.

* ألا يكون في الجراحة تدليس أو غش بإظهار الشخص بخلاف ظاهره.

* أن لا يترتب في الجراحة ضرر حسي أو معنوي أو صحي.

* مراعاة ستر ما أمر الله ستره وعدم كشفه إلا في حالة الضرورة.

ثانياً: التوصيات

1- إجراء بحوث أكثر لمعرفة أحكام جديدة في المجال الطبي لاسيما المستجدات والنوازل وخاصة المتعلقة بالمجال الطبي ؛ لأنه أصبح من الموضوعات المهمة وتأخذ طابع العصر المتجدد المستمر .

2- إيجاد معلّمة متكاملة تستوعب قضايا العصر ومسائله المستجدة على هدي الشريعة الإسلامية .

3- تنظيم ندوات ولقاءات ومحاضرات لتوعية المجتمع فيما يتعلق بهذه النوازل الطبية ومعرفة أحكامها.

وختاماً أسأل الله أن ينفع بهذا البحث الباحثين والأمة وأن يجعله خالصاً لوجهه تعالى، وأن يغفر لي ما كان فيه من تقصير أو خلل. والحمد لله رب العالمين.

وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله رب العالمين.

الفهارس:

وتشتمل على:

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات العامة للبحث.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية الكريمة

رقم الصفحة	رقمها	طرف الآية
سورة البقرة		
245	61	﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾
87	143	﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾
147	158	﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾
133	183	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾
88	185	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾
151	205	﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا ﴾
93	219	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾
148	221	﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ ۚ ﴾
132	260	﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۚ ﴾
سورة آل عمران		
148	103	﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ ﴾
سورة النساء		
149	19	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ﴾
149	23	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ﴾
147	28	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ۚ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾
193	32	﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ ﴾
239	116	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ۚ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾
191	119	﴿ وَلَا ضَلَّتْهُمْ وَلَا مَنِينَ لَهُمْ وَلَا مُرْتَهَمٌ فَلْيَبْتَكَنْ ءَاذَانَ الْأَنْعَامِ ﴾

سورة المائدة		
45	3	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾
49	6	﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾
166	32	﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾
82	48	﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾
79	66	﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ﴾
232	120	﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ^ع ﴾
سورة الأنعام		
157	60	﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾
147	125	﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ ^ط لِلْإِسْلَامِ﴾
سورة الأعراف		
237	26	﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُورِي سَوَاءَ تَكُمُ وَرِيشًا﴾
1	31	﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾
166	32	﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾
92	157	﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ الَّتِي الْأُمَمُ﴾
87	165	﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾
سورة الأنفال		
98	24	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾
سورة التوبة		
79	42	﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبْعُوكَ﴾
94	51	﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا﴾
150	68	﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ^ع ﴾

150	71	﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾
133	103	﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾
سورة إبراهيم		
46	1	﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾
سورة النحل		
159	6	﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾
78	9	﴿ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَايزٌ ﴾
91	36	﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾
98	44	﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾
26	89	﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾
89	90	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى ﴾
سورة الإسراء		
89	9	﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾
242	27 - 26	﴿ وَءَاتَى ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ﴾
115	70	﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾
سورة مريم		
150	96	﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا ﴾
سورة الأنبياء		
97	107	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾
سورة الحج		
153 ، 88	78	﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾
سورة المؤمنون		
87	109	﴿ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ﴾

سورة النور		
48	4	﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾
237	30	﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾
237	31	﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴾
134	63	﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾
سورة الفرقان		
242	67	﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾
150	68	﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾
سورة الشعراء		
94	80 - 79	﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾
سورة النمل		
ج	40	﴿ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي ؕ أَشْكُرْ أَمْ أَكْفُرُ ﴾
سورة العنكبوت		
133	45	﴿ إِنَّكَ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾
سورة لقمان		
79	19	﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾
79	32	﴿ فَلَمَّا بَجَدْتَهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ ﴾
سورة الأحزاب		
113	40	﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾
سورة فاطر		
160	1	﴿ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ ﴾
سورة الشورى		
81	13	﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا ﴾

194	49	﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ﴾
194	50	﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثَاءً وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَاقِبَةً ۚ﴾
<u>سورة الجاثية</u>		
90	13	﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ﴾
81	18	﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ۚ﴾
<u>سورة الحشر</u>		
149 ، 88	7	﴿كَئِ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُم ۚ﴾
<u>سورة الجمعة</u>		
149	9	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تُوذِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ۚ﴾
<u>سورة التغابن</u>		
165	3	﴿وَصَوِّرْهُمْ فَاحْسَنَ صُورَتِهِمْ ۖ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ۚ﴾
<u>سورة الملك</u>		
93	14	﴿أَلَا يَعْلَمُ مَن خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ۚ﴾
<u>سورة القيامة</u>		
100	17	﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ ۚ﴾

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية والآثار

رقم الصفحة	طرف الحديث أو الأثر
165	«أما يجد هذا ما يسكن به شعره»
94	«أنتداوى؟ فقال: نعم...»
211	«أنه ﷺ نهى عن المثلة»
152	«أينقص الرطب إذا جف؟»
200	«إن الثلاثة من بني إسرائيل أبرص وأقرع»
99	«إن الدين يسر...»
1	«إن الله جميل يحب الجمال»
114	«إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة...»
113	«إنما الأعمال بالنيات»
98	«إنما بعثتم ميسرين...»
149 ، 88	«إنما جعل الاستئذان من أجل البصر»
167	«بعث النبي ﷺ إلى أبي طيبياً...»
47	«الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه»
185	«سمعت رسول الله ﷺ يلعن المتمصات»
93	«صم وأفطر، ونم...»
49	«العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة....»
249 ، 168	«قطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفاً من ذهب»
80	«كانت صلاته قصداً وخطبته قصداً»
211	«كسر عظم الميت ككسره حياً»
243	«كلوا واشربوا وتصدقوا، والبسوا»
60	«لا تعجلوا بالبليّة قبل نزولها»
89	«لا ضرر ولا ضرار»

237	« لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل »
226	« لعن القاشرة والمقشورة »
195 ، 191	« لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء »
45	« لو أن علينا نزلت هذه الآية لاتخذنا ذلك اليوم عيداً » أثر
94	« المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف »
49	« المسلمون عند شروطهم »
236	« من تشبه بقوم فهو منهم »
238 ، 186	« من غشنا فليس منا »
225	« نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه »
80	« وأقصد القصد تبلغوا »
54	« الولد للفراش... »
137	هل للقاتل توبة؟....

ثالثاً: فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
ابن القف	157
ابن القيم	131
ابن تيمية	82
ابن رشد الحفيد	29
ابن سينا	30
ابن عاشور	83
ابن عباس	137
ابن عبد البر	24
أبو بكر الرازي	170
أبو بكر القفال	101
أبو الحسين البصري	105
الآمدي	107
الجويني	103
الحكيم الترمذي	101
الدارمي	60
داود الأنطاكي	29
ربيعي بن عامر	131
رستم فرخزاد	13
الريسوني	84
الزركشي	229
الزهرابي	171
الشافعي	66

79	الطبري
168	عرفجة
89	العز بن عبد السلام
83	علال الفاسي
104	الغزالي
105	فخر الدين الرازي
78	القرطبي
29	كلوديوس جالينوس
249	المرغيناتي
84	وهبة الزحيلي
84	يوسف العالم

رابعاً: فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: التفسير وعلوم القرآن:

- (1) أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرّازي الجصاص (ت 370هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405 هـ.
- (2) أحكام القرآن، تفسير الطبري، عماد الدين بن محمد الطبري، تحقيق: موسى محمد علي مطبعة حسان بمصر، القاهرة.
- (3) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط 1426هـ.
- (4) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، للسيد محمد رشيد رضا، الطبعة الثانية 1366هـ_1947م، دار المنار - القاهرة.
- (5) تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: سامي محمد سلامة، دار الطيبة، ط2، 1420هـ - 1999م.
- (6) تفسير القرطبي، جامع أحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671هـ) دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2/ 1373هـ.
- (7) تفسير المراغي: أحمد مصطفى المراغي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، مصر، الطبعة الأولى 1365هـ 1946م.
- (8) تيسير كريم الرحمن في تفسير كلام المنان: عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط 1420هـ - 2000م، مؤسسة الرسالة.

9) الجامع لأحكام القرآن: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن الزكي، ط1، 1427هـ - 2006م، مؤسسة الرسالة.

10) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين السيد محمود بن عبد الله الألوسي البغدادى (1270هـ)، دار إحياء التراث العربي _ بيروت، دون ذكر الطباعة.

11) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، موقع التفاسير، المكتبة الشاملة.

12) المفردات في غريب القرآن: أبي القاسم الحسن بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت.

13) مناع القطان مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط3، 1421هـ/2000م.

14) الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر النحاس بن سعد بن عبيدة، تحقيق: محمد عبد السلام محمد.

ثانياً: الحديث وعلومه:

15) أدب المفرد: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: 1420هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط3، 1409هـ - 1989م.

16) الأدب المفرد، للبخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة 1409هـ - 1989م، دار البشائر الإسلامية _ بيروت.

17) جامع بيان العلم وفضله: أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار الجوزية للنشر.

- (18) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم: محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: علي حسين، دار النشر ابن حزم، بيروت، ط2، 1423هـ - 2002م .
- (19) سنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف للنشر.
- (20) سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (202_275هـ)، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- (21) سنن الترمذي: للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- (22) سنن النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الشهير بـ(النسائي)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع_ الرياض. الطبعة الأولى.
- (23) شرح صحيح مسلم: محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، الطبعة الأولى، بالمطبعة المصرية _ القاهرة 1347هـ.
- (24) صحيح البخاري، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ) الطبعة الثانية 1421هـ 2000م، دار ابن كثير _ دمشق.
- (25) صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى 1427هـ - 2006م، دار طيبة للنشر والتوزيع.
- (26) غريب الحديث: لابن سلام، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الركن الهندي، ط1، 1384هـ - 1964م.
- (27) الفائق في غريب الحديث: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3 دار المعرفة، لبنان.

- (28) فتح الباري شرح صحيح البخاري: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الثانية، دار المعرفة للطباعة، بيروت.
- (29) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: حافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ط 1408 هـ - 1988م، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- (30) المسند: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت 241هـ)، أشرف على تحقيقه: الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1420هـ. 2000م.
- (31) المنتقى شرح الموطأ الإمام مالك: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، (ت 762هـ)، دار الكتاب الإسلامي بيروت، ط2.
- ثالثاً: كتب أصول الفقه وقواعده:**
- (32) الاجتهاد والتقليد والاتباع والنظر: يحيى محمد، الطبعة الأولى 2000م، دار الانتشار العربي.
- (33) الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد أبو الحسن الآمدي تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1404هـ.
- (34) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعي: جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت 1403هـ.
- (35) الأشباه والنظائر: تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى 1411هـ 1991م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (36) الأشباه والنظائر، للعلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي (ت 771هـ)، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م.

- (37) أصول الفقه الإسلامي: وهبة الزحيلي، الطبعة الأولى 1406هـ-1986م، دار الفكر.
- (38) إعلام الموقعين: محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرؤوف أسعد، دار الجيل، بيروت، 1973م.
- (39) البرهان في أصول الفقه: أبو المعالي الجويني، تحقيق: عبد العظيم محمد الديب، الوفاء، المنصورة- مصر، ط4، 1418هـ. بيروت، دار الكتب العلمية.
- (40) عوارض الأهلية عند الأصوليين: للدكتور حسين خلف الجبوري ط1، 1408هـ.د.ن.
- (41) غاية الوصول في شرح لب الأصول، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى (ت 823_926هـ) الطبعة الأولى، المكتبة الشاملة.
- (42) قاعدة المثلي والقيمي وأثرها على الحقوق والواجبات، علي محي الدين القرهداغي، دار الاعتصام بالقاهرة.
- (43) قواعد الأحكام في مصالح الأئام: لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق: يزيد كمال حمّاد، ود. عثمان جمعة ضميرية، دار القلم، دمشق
- (44) المحصول في علم الأصول: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1400هـ.
- (45) المدخل الفقهي العام: مصطفى بن أحمد الزرقا، دار الفكر، بيروت.
- (46) المستقصى، للإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، (450_505هـ)، تحقيق: د. حمزة بن زهير حافظ، الطبعة الأولى.

47) معجم مصطلحات أصول الفقه، قطب مصطفى سانو، دار الفكر دمشق 2000م.

48) المنثور في القواعد: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، (ت 794هـ)، تحقيق: تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط1، 1402هـ - 1982م.

49) الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان، الطبعة الأولى 1435هـ/ 2014م، مؤسسة الرسالة.

رابعاً: كتب الفقه:

50) إغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين: السيد أبو بكر المشهور بالسيد البكري، دار الفكر، بيروت، دون طبعة.

51) تحفة المحتاج بشرح المنهاج: شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

52) حاشية ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، علاء الدين محمد بن علي الحصكفي محمد أمين بن عمر بن عابدين، دار الفكر، بيروت.

53) الرسالة، للإمام الشافعي، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، ط. دار التراث بالقاهرة.

54) روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، (ت 676هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1405هـ - 1985م.

55) الشرح الكبير على المقنع، شمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن قدامة، دار الهجرة، ط1، 1416هـ - 1995م.

56) العمليات التجميلية وحكمها في الشريعة الإسلامية، أسامة صباغ، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1420هـ 1999م.

57) الفواكه الداني شرح على رسالة أبي زيد القيرواني: أحمد بن غنيم النفراوي، دار الفكر، بيروت، 1415هـ.

58) المبسوط: شمس الدين محمد بن أحمد السرخسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.

59) المجموع للنووي شرح المذهب: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفى 676هـ دار الفكر، بيروت.

60) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت.

61) المغني شرح مختصر الخرافي: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، الطبعة الثانية، مطبعة المنار بمصر، سنة 1346هـ.

62) المغني: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط2، 1412هـ - 1992م.

63) نهاية المحتاج على شرح المنهاج: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين، (ت 1004هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1414هـ - 1993م.

64) الهداية في شرح بداية المبتدئ: برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، المكتبة الإسلامية، بيروت.

خامساً: كتب التراجم والتاريخ:

65) الأعلام: خير الدين الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط6، 1984م.

(66) الجواهر المضوية في طبقات الحنفية: محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1413هـ - 1993م.

(67) سير أعلام النبلاء: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت 748هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية 1402هـ-1982م.

(68) سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية وحكاياته مع أبناء زمانه ، إسلام بن عيسى الحسامي المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط1، 1427هـ، 2006م،

(69) طبقات الشافعي الكبرى: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناجي، الطبعة الثانية، دار هجر للطباعة والنشر، 1413هـ.

(70) طبقات الشافعي: ابن قاضي شعبة، تصحيح وتعليق (الحافظ عبد العليم خان) دار الندوة الجديدة، بيروت، 1408هـ - 1987م.

(71) عيون الأنباء في طبقات الأطباء: أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس المعروف (بابن أبي صبيعة)، تحقيق نزار رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت.

(72) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين بن أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

سادساً: كتب اللغة والمعاجم:

(73) أسرار البلاغة، علي بن محمد بن علي الجرجاني، موقع مكتبة صيد الفوائد، دون طبعة.

- (74) تاج العروس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب الزبيدي، ط1، بالمطبعة الخيرية المصرية سنة 1306م.
- (75) التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأنباري، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (76) تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، 2001م، 207/13، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (77) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1376هـ - 1956م، ط4، 1407هـ - 1987م.
- (78) القاموس المحيط، للفيروز آبادي: ط مصطفى الحلبي 1371هـ 1925م.
- (79) لسان العرب: ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وزملاءه، دار المعارف، القاهرة.
- (80) مجمل اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة.
- (81) مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، بيروت، مكتبة لبنان، طبعة، 1415هـ - 1995م.
- (82) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للعلامة أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي المتوفى سنة 770هـ، المكتبة العلمية ببيروت - لبنان.
- (83) المعجم الفلسفي عن مجمع اللغة بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 1403هـ.
- (84) معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعة وحامد صادق قينبي، ط1، 1405هـ - 1985م، دار النفائس للنشر.

(85) معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، تحقيق: محمد التونجي، دار الجيل، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.

(86) معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة الأولى 1399هـ - 1979م .

(87) مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 1423هـ - 2002م، اتحاد الكتاب العرب.

سابعاً: كتب مقاصد الشريعة:

(88) أبحاث في مقاصد الشريعة، نور الدين الخادمي، مؤسسة المعارف، ط1، 2008م.

(89) الاستدلال بمقاصد الشريعة في النوازل المستجدة، مسفر بن علي القحطاني، دون طبعة ونشر، أستاذ أصول الفقه المشارك بجامعة الملك فهد.

(90) رؤية تقويمية لإسهامات الشاطبي وابن عاشور المقصدية، بشير عبد العالي شمام، بحث منشور في مجلة الشريعة الإسلامية والدراسات، العدد السابع، محرم 1427هـ - 2006م.

(91) طرق الكشف عن مقاصد الشارع، نعمان جعيم، الطبعة الأولى 1422هـ/ 2002م، دار النفائس للنشر والتوزيع.

(92) علم مقاصد الشارع، عبد العزيز بن عبد الرحمن بن الربيعة، ط2، 1422هـ - 2002م، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

(93) عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية، عبد الرحمن يوسف عبد الله القرضاوي: الناشر: دار الصحوة، ط2، 1413هـ - 1992م.

(94) فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، عبد المجيد عمر النجار ، دار الغرب الإسلامي.

- 95) فقه المقاصد، إناطة الأحكام الشرعية بمقاصدها، جاسر عودة وهرند فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط3، 1429هـ - 2008م.
- 96) فقه المقاصدي، عبد الله الزبير عبد الرحمن، الطبعة الأولى، الناشر شركة المطابع السودان للعملة 1425هـ_2004م.
- 97) الفكر المقاصدي قواعده وفوائده، أحمد الريسوني، ط النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1999م.
- 98) الفوائد في اختصار المقاصد، العز بن عبد السلام، (ت 606هـ) بيروت، دار الجبل، ط2، 1404هـ.
- 99) محاضرات في مقاصد الشريعة، أحمد الريسوني، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط2. 2013م.
- 100) المدخل الوسيط لدراسة الشريعة الإسلامية والفقه والتشريع، نصر فريد محمد واصل، الطبعة الثانية، الناشر المكتبة التوفيقية.
- 101) المدخل لتعلم مقاصد الشريعة، عبد القادر بن حرز الله، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م، مكتبة الرشد، بيروت.
- 102) مقاصد التشريع الإسلامي، د. يوسف الشبيلي، موقع الشيخ الدكتور الشبيلي، المعهد الإسلامي بواشنطن.
- 103) مقاصد التشريع الإسلامي، مفهومها ضرورتها ضوابطها. نور الدين الخادمي.
- 104) مقاصد الشريعة أساس لحقوق الإنسان، بحث منشور، محمد الزحيلي، ضمن كتاب (حقوق الإنسان محور مقاصد الشريعة)، اشترك في تأليفه د.أحمد الريسوني، ومحمد الزحيلي، ومحمد عثمان شبير، الناشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى 1423هـ/ 2002م.

- (105) مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، محمد سعيد بن أحمد بن مسعود اليوبي، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.
- (106) مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، علال بن عبد الواحد عبد السلام بن علال الفاسي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط5، 1993م.
- (107) مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد طاهر بن محمد بن عاشور، تحقيق، محمد الظاهر الميساوي، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط2، 1421هـ/ 2001م.
- (108) مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، عبد المجيد نجار، بيروت، دار الغرب الإسلامي، - ط1، 2006م.
- (109) مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين، عبد الرحمن يوسف عبد الله القرضاوي، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، د. ط، د.ت.
- (110) مقاصد الشريعة تأصيلاً وتفعيلاً، محمد بكر إسماعيل حبيب
- (111) مقاصد الشريعة، يوسف أحمد البدوي، عمان، دار النفائس، ط1، 2000م.
- (112) المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، يوسف حامد العالم، دار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ط1413هـ/ 1993م.
- (113) مقاصد المعاملات ومراسد الوقاعات، عبد الله بن بيه، القاهرة، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، ط1، 2010م.
- (114) الموافقات: أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الخادمي الشاطبي، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار ابن عفان، ط1417هـ/ 1997م.

(115) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط4، 1415هـ - 1995م، بيروت.

(116) الوعي المقاصدي قراءة معاصرة للعمل بمقاصد الشريعة في مناحي الحياة، مسفر بن علي القحطاني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط2008م.

ثامناً: الكتب والأبحاث العامة:

(117) الاجتهاد في النوازل، محمد بن الحسن بن حسن الجيزاني، بحث مقدم مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد التاسع عشر، رجب 1424هـ.

(118) أحكام النساء، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد المحمدي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ط2، 1414هـ - 1993م.

(119) أحكام النسب في الفقه الإسلامي، علي محمد المحمدي، ط1، 1414هـ، دار قطري بن الفجاءة في قطر.

(120) أحكام تجميل النساء في الشريعة الإسلامية، للدكتورة ازدهار بنت محمود المدني، دار الفضيلة، الرياض، ط1/ 1422هـ - 2002م.

(121) إحياء علوم الدين، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، (ت 505هـ)، دار المعرفة، بيروت.

(122) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، عبد السلام بن تيمية، 1999م، وزارة الشئون الإسلامية.

(123) حجة الله البالغة، ولي الله الدهلوي تحقيق: السيد الساق، دار الجيل، ط1، 2005م، 1426هـ.

- (124) تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب والعجاب، داود بن عمر الأنطاكي ط 1371هـ مطبعة البابي الحلبي بمصر .
- (125) ديوان الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، (ت 150_204هـ) ط. دار الفكر اللبناني.
- (126) روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بابن القيم الجوزية، تحقيق مسمر دياب، دار المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م
- (127) زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن القيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1417، 1996م.
- (128) زراعة الأعضاء الإنسانية في جسم الإنسان، عبد الله عبد الرحمن البسام، بحث مقدم مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الأول.
- (129) الزينة والجمال، ممدوح عبد الرحمن، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط1/ 1417هـ - 1990م.
- (130) سبل الاستفادة من النوازل والفتاوى والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة، د. وهبة الزحيلي، ط1، دار المكتبة للطباعة والنشر، 2001م.
- (131) شفاء العليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، لأبي حامد الغزالي، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1971م.
- (132) فقه المصلحة وتطبيقاتها المعاصرة، د. حسين حامد حسان، الطبعة الأولى 1414هـ_1993م، مكتبة فلسطين للكتب المصورة.
- (133) فقه النوازل دراسة تأصيلية تطبيقية، لأبي الحسين بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 1426هـ - 2005م.

- (134) فقه النوازل في العبادات، خالد بن علي المشيقح، من دروس الدورة العلمية
بجامع الراجحي ببريدة لعام 1426هـ، المكتبة الشاملة.
- (135) فقه النوازل في الغرب الإسلامي، جميل حمداوي، الناشر: شبكة الألوكة،
بدون طبعة.
- (136) فقه النوازل، بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة. د.ن.
- (137) فقه النوازل، لجنة المناهج في جامعة أمريكا المفتوحة، الناشر: جامعة
أمريكا المفتوحة، دون طبعة.
- (138) الفكر الإسلامي والقضايا الطبية المعاصرة، شوقي الساهي، مطبعة أبناء
وهبة حسان، القاهرة.
- (139) الكامل في التاريخ، ابن الأثير المبارك محمد الجزري أبي العادات، المكتبة
الشاملة، د.ط.
- (140) كتاب الدعوة فتاوى الشيخ محمد بن العثيمين: لمحمد بن العثيمين، مؤسسة
الدعوة الإسلامية الصحفية، الرياض، 1414هـ / 1415هـ.
- (141) كتاب الدعوة مجموع الفتاوى: لابن باز، مؤسسة الدعوة الإسلامية
الصحفية، الرياض، 1414هـ - 1415هـ.
- (142) مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحرّاني، الطبعة
الثالثة 1426هـ_2005م، دار الوفاء للطباعة والنشر.
- (143) محاسن الشريعة في فروع الشافعية، لأبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل
الشاشي، تحقيق: محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،
ط7، 2007م.
- (144) الموطأ، مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث
العربي، مصر.

(145) النزهة المبهجة في تشحيز الأذهان وتعديل الأمزجة: داود بن عمر البصير الأنطاكي، دون طبعة ونشر.

(146) نقل وزراعة الأعضاء، وهبة مصطفى الزحيلي، بحث مقدم لمؤتمر مجمع البحوث الإسلامية، المؤتمر الثالث عشر، 13 ربيع الأول 1430 هـ 2009 م.

(147) نيل الأوطار بشرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ط2، الطبعة المنيرية، بمصر، سنة 1342 هـ.

تاسعاً: المراجع المتعلقة بالطب والجراحة:

(148) أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، محمد مختار بن محمد الشنقيطي، الطبعة الثانية، 1415 هـ - 1994 م، مكتبة الصحابة للنشر.

(149) الأحكام الشرعية للأعمال الطبية، للدكتور أحمد شرف الدين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1403 هـ - 1999 م.

(150) الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، محمد خالد منصور، الطبعة الثانية، 1420 هـ / 1999 م، دار النفائس للنشر والتوزيع.

(151) أحكام جراحة التجميل في الفقه الإسلامي، محمد عثمان شبير، الطبعة الأولى 1429 هـ - 1989 م، مكتبة الفلاح، الكويت.

(152) أحكام زراعة الشعر وإزالته، سعد بن تركي الخثلان، بحث مقدم إلى ندوة (العمليات التجميلية بين الشرع والطب) التي تقيمها إدارة التوعية الدينية بالرياض، 12 ذي القعدة 1427 هـ - 2006 م.

(153) الإذن في إجراء العمليات الطبية أحكامه وآثاره، هاني بن عبد الله بن محمد بن جبير، د.ط.

- (154) الإذن في العمليات الجراحية المستعجلة، هاني سليمان الطعميات، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي في الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة، الناشر: منظمة المؤتمر الإسلامي.
- (155) تجميل الثدي، د. عبد الرحمن الجرعي، د.ط.
- (156) جراحات الذكور والأنوثة في ضوء الطب والفقه الإسلامي، عبد الحي القرماني، دار التوزيع والنشر الإسلامية المركز الإسلامي للدراسات والبحوث 1410هـ _ 1989م.
- (157) جراحة التجميل، د. فايز طريبة، دون طبعة وناشر.
- (158) الجراحة التجميلية (plastic surgery) للدكتور جمال عبد الرحيم جمعة استشاري الجراحة التجميلية والترميمية، وزراعة الشعر، 1424هـ.
- (159) الجراحة التجميلية بين المفهوم الطبي والممارسة، ماجد طهوب، ضمن ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، المنعقد في الكويت في 1407/8/20هـ.
- (160) الجراحة التجميلية عرض طبي ودراسة فقهية مفصلة، د. صالح بن محمد الفوزان، دار التدمرية، الطبعة الثانية 1419هـ - 2008م.
- (161) الجراحة التجميلية للفم والوجه والفكين، عصام شعبان أبو طارة، دار طلاس، دمشق، ط1، 1994م.
- (162) الجراحة التجميلية، مصطفى محمد الزائدي، الدار الدولية للاستثمار الثقافي، القاهرة، ط1، 2002م.
- (163) الجراحة التصنيعية والتجميلية، أحمد محمود حميدة، دار الوسيم، دمشق، 2001م.

- (164) دليل الجراحة التجميلية، كلير ينسون، ترجمة هتاف عبد الله، دار الفراشة، بيروت، 2003م.
- (165) زرع الجلد ومعالجة الحروق، محمد البار، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى/1412هـ - 1992م.
- (166) الشفاء بالجراحة، محمد فاعور، دار العلم للملايين، بيروت، ط1/1412هـ - 1992م.
- (167) الضوابط الشرعية للعمليات التجميلية، هاني بن عبد الله محمد الجبير، ورقة علمية، مقدمة لندوة العمليات التجميلية بين الشرع والطب.
- (168) الطب عند العرب والمسلمين، محمود الحاج قاسم محمد، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط. 1407هـ 1987م.
- (169) العمليات التعويضية والتجميلية، محمد محمود الزين، مؤسسة الثقافة، عمان، ط4/2000م..
- (170) العمليات الجراحية وجراحة التجميل لمحمد رفعت، اشترك في تأليفه مجموعة من الأطباء في مصر، دار المعرفة، بيروت، ط6/1409هـ - 1989م.
- (171) فقه القضايا الطبية المعاصرة، على محي الدين القرهداغي وعلي يوسف المحمدي الطبعة الثانية، 1427هـ - 2006م، دار البشائر الإسلامية.
- (172) فن جراحة التجميل، د. حسن الغزويني، شركة مونمارتر للطبع والنشر بباريس.
- (173) القانون في الطب، لأبي علي الحسين بن علي بن سينا المتوفى سنة 428هـ، 3/4، ط. دار الفكر، بيروت.

- (174) القواعد الشرعية للأعمال الطبية، وليد بن راشد السعيدان، دون طبعة وناشر.
- (175) كتاب (مائة سؤال وجواب حول الجراحة التجميلية)، ديانجير بروماريس نرتكو كويشيل، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1/ 1427هـ - 2006م.
- (176) مجموعة من الأطباء، الحديثة، ط1970، 2م لجنة النشر العلمي بوزارة التعليم العالي بجمهورية مصر العربية.
- (177) المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية، محمد بن عبد الجواد حجازي، الطبعة الأولى، بريطانيا، مجلة الحكمة 1422هـ 2001م
- (178) المسؤولية الطبية في الجراحة التجميلية، منذر فضل، ط2، 1995م، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- (179) المسؤولية الطبية وأخلاقيات الطبيب، محمد علي البار، دار المنارة، جدة، ط1، 1416هـ - 1995م.
- (180) المعجم الموضوعي للمصطلحات الطبية، للدكتور ممدوح زكي والدكتور عز الدين النشاري والدكتور عبد الرحمن عقيل، دار المريخ_ الرياض.
- (181) الفقهية، أحمد محمد كنعان، دار النفائس، الطبعة الأولى 1420هـ - 2000م.
- (182) الوجيز في علم أمراض اللثة وطرائق معالجتها: د. الروجي، ط1 سنة 1402هـ.

عاشراً: الرسائل والبحوث الجامعية:

- (183) تطبيق القواعد الفقهية على المسائل الطبية: علي بن عبد العزيز بن إبراهيم المطرودي، بحث قسم أصول الفقه بكلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 1428/1429هـ.
- (184) الجراح التجميلي، فهد عبد الله الحزمي، من سلسلة فقه المهن، جامعة الإيمان _ صنعاء، وهي اختصار أطروحة دكتورة التي أعدها الدكتور صالح بن محمد الفوزان.
- (185) جراحة التجميل ونقل الأعضاء وزراعتها، السوسن أحمد محمد المعلمي، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب للبنات بالدمام، 1419هـ - 1998م.
- (186) مقاصد الشريعة العامة عند الإمامين العز بن عبد السلام والشاطبي، محمد شيخي محمد الحاج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة إفريقيا العالمية، 2002م.
- (187) مقاصد الشريعة وأثرها في رعاية حقوق الإنسان، محمد شيخ محمد الحاج، بحث مقدم لدرجة الدكتوراه، جامعة إفريقيا العالمية، 2012م، مركز البحوث والدراسات الإفريقية.
- (188) مقاصد الشريعة وأثرها في وحدة المسلمين، عبد الله عبد الرحمن محمد، بحث مقدم للماجستير، قسم الشريعة، جامعة إفريقيا العالمية، 1437هـ - 2016م.
- (189) عبد الرحمن بن أحمد الجرعي وأصدقائه، جامعة الإمام محمد بن سعود. بحث في فقه القضايا المعاصرة. 1431هـ

(190) النوازل في الرقية الشرعية، ميناء بنت عواد بن غانم، جامعة حائل في المملكة، 1434هـ - 2013م، ط1، مكتبة فهد الوطنية.

(191) الوجيز في أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليه ، فهد بن عبد الله الحزمي، بحث جامعة الإيمان، صنعاء، دون ناشر.

حادي عشر: الدوريات والنشرات والمجلات:

(192) تفعيل مقاصد الشريعة لصياغة المستقبل، فهمي إسلام جيوانتومق المنشور في النت عبر هذا الرابط: <http://afaqmostaqbal.wordpress>

(193) جراحة التجميل، مقال في مجلة المبتعث، العدد (155) ربيع الآخر 1415هـ.

(194) فلسفة التشريع الإسلامي في ضوء مقاصد الشريعة، بشير عبد العالي شمام، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (18) رمضان 1432هـ - 2011م.

(195) قرارات المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، الأمانة العامة، مكة المكرمة، الدورة الخامسة عشر 1419هـ/1998م.

(196) مجلة الثقافة الصحية، صادرة عن مستشفى قوى الأمن، الإدارة العامة للخدمات الطبية بوزارة الداخلية، الرياض.

(197) مجلة الجزيرة: مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، الرياض، الصادرة الثلاثاء 1425/5/25هـ.

(198) المجلة العربية (جراحة التجميل بين فرحة المريض وثراء الطبيب) محمد مصطفى مروان، العدد (285) شوال 1412هـ/يناير 2001م.

(199) مجلة المبتعث، وزارة التعليم العالي، الملحقة التعليمية السعودية واشنطن.

(200) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي _ جدة.

- (201) مقال (تجميل الأنف) للدكتور تخسيس 28/8/2012م، عبر غوغل.
- (202) ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية: المنعقدة يوم السبت 20/8/1407هـ، ضمن سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية الكويت، الطبعة الثانية 1995م.
- (203) نقل وزراعة الأعضاء، وهبة مصطفى الزحيلي، بحث مقدم لمؤتمر مجمع البحوث الإسلامية، المؤتمر الثالث عشر، 13 ربيع الأول 1430هـ/ 2009م.

ثاني عشر: المواقع الإلكترونية:

- (204) منتدى الفتاوى الشرعية على الإنترنت www.ftwa_ws
- (205) موقع الإسلام اليوم www.islamtoday.net
- (206) موقع الدليل الإلكتروني للقانون العربي. www.arablawninfo.com
- (207) موقع المسلم. www.almoslim.net
- (208) موقع حياتنا النفسية. <http://www.hayatnafsa.com>
- (209) موقع طبيب أونلاين. www.toubibonline.com
- (210) موقع عيادة بيوكير على الإنترنت. www.klinckbeaucare.com
- (211) موقع: www.islamet.com

خامساً: فهرس الموضوعات العامة للبحث

الصفحة	الموضوع
أ	استهلال
ب	إهداء
ج	شكر وتقدير
د	مستخلص البحث
هـ	Abstract
	الفصل الأول: أساسيات البحث والدراسات السابقة له وهيكله
1	المبحث الأول: أساسيات البحث
1	تمهيد: يتناول مقدمة البحث
3	المطلب الأول: أهمية البحث وأهدافه ومشكلته وأسئلته وفروضه
6	المطلب الثاني: منهج البحث وحدوده وأدواته ومصطلحاته وصعوباته
9	المبحث الثاني: الدراسات السابقة للبحث ومساهمته في الفكر الإنساني، وهيكله
10	المطلب الأول: الدراسات السابقة للبحث ومساهمته في الفكر الإنساني
17	المطلب الثاني: هيكل البحث
	الفصل الثاني: النوازل الطبية
22	المبحث الأول: التعريف بالنوازل الطبية وأهميتها
23	المطلب الأول: تعريف النازلة ومرادفاتها
28	المطلب الثاني: تعريف الطب لغة واصطلاحاً
33	المطلب الثالث : تعريف النوازل الطبية
36	المطلب الرابع: أهمية النوازل الطبية

41	المبحث الثاني: أقسام النوازل وأسبابها ونماذجها
42	المطلب الأول: أقسام النوازل وأسباب وقوعها
45	المطلب الثاني: موقف الشريعة من النوازل المعاصرة
51	المطلب الثالث: نموذج في بعض النوازل الطبية
59	المبحث الثالث: أحكام دراسة النوازل الطبية
60	المطلب الأول: حكم الاجتهاد في النوازل الطبية، وضوابطه
65	المطلب الثاني: منهج البحث عن الحكم الشرعي للنوازل الطبية
69	المطلب الثالث: التعرف على حكم النازلة في ضوء المقاصد الشريعة
	الفصل الثالث: مقاصد الشريعة الإسلامية
76	المبحث الأول: مفهوم مقاصد الشريعة
77	المطلب الأول: تعريف مقاصد الشريعة باعتباره مركباً إضافياً
83	المطلب الثاني: تعريف مقاصد الشريعة باعتباره لقباً وعَلماً
92	المطلب الثالث: مقاصد الشريعة والنوازل الطبية
96	المبحث الثاني: نشأة المقاصد وتطورها
97	المطلب الأول: اقتران مقاصد الشريعة بغيرها من المباحث
103	المطلب الثاني: بداية تميّز مقاصد الشريعة عن غيرها
106	المطلب الثالث: تخصيص المقاصد بالتأليف
112	المطلب الرابع: حاضر المقاصد ومستقبله
116	المبحث الثالث: أقسام مقاصد الشريعة
117	تمهيد
118	المطلب الأول: المقاصد الضرورية والحاجية والتحسينية
121	المطلب الثاني: المقاصد العامة والخاصة والجزئية

124	المطلب الثالث: المقاصد الكلية والأغلبية والفردية
126	المطلب الرابع: المقاصد الظنية والقطعية والوهمية
128	المبحث الرابع: أهمية معرفة مقاصد الشريعة
129	تمهيد
130	المطلب الأول: أهمية معرفة المقاصد لعموم المسلمين
135	المطلب الثاني: أهمية معرفة المقاصد للمجتهد والمتخصص
140	المبحث الخامس: طرق معرفة المقاصد
141	تمهيد
142	المطلب الأول: طرق معرفة المقاصد عند الأئمة
146	المطلب الثاني: الطرق المختارة في معرفة المقاصد
	الفصل الرابع: الجراحة التجميلية
155	المبحث الأول: مفهوم الجراحة التجميلية ونشأتها ومشروعيتها
156	المطلب الأول: مفهوم الجراحة لغة واصطلاحاً
165	المطلب الثاني: مشروعية الجراحة التجميلية
169	المطلب الثالث: نشأة الجراحة التجميلية وتطورها
174	المطلب الرابع: أسباب انتشار الجراحة التجميلية
179	المبحث الثاني: أنواع الجراحات التجميلية
180	المطلب الأول: الجراحة التجميلية العلاجية
183	المطلب الثاني: الجراحة التجميلية التحسينية
188	المطلب الثالث: الجراحة التجميلية التقييمية
190	المطلب الرابع: الجراحة التجميلية المتعلقة بالجنس
197	المبحث الثالث: بعض صور الجراحات التجميلية وبيان حكمها الشرعي

198	المطلب الأول: صور الجراحة التجميلية التحسينية
209	المطلب الثاني: صور الجراحة التجميلية التقويمية
213	المطلب الثالث: تجميل قوام الأعضاء بالجراحة
224	المطلب الرابع: تجميل الجسم بالألوان والعلامات الباقية
231	المبحث الرابع: أحكام الجراحة التجميلية
232	المطلب الأول: شروط جواز الجراحة التجميلية
235	المطلب الثاني: ضوابط الجراحة التجميلية
244	المطلب الثالث: القواعد التي يُبنى عليها أحكام الجراحة التجميلية
	الخاتمة:
254	النتائج:
256	التوصيات:
	الفهارس
258	فهرس الآيات القرآنية
263	فهرس الأحاديث
265	فهرس الأعلام
267	فهرس المصادر والمراجع
289	فهرس الموضوعات